من مقاصد العرب في الفكر النحوي

تحليل وتأصيل

د / الضبع محمد أحمد عبد الرحيم
أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

مقدمة

حمداً لله، وصلاة وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فمما هو ثابت فى الوسط اللغوي أن (علم النحو (ثمرة لقراءة كلام العرب، والوقوف على معهود خطابها، وأساليبها فى تأليف الكلام، وإدراك مقاصده وغاياته، ومن ثَمَّ لا يمكن أن نفهم هذا العلم حقَّ الفهم، حتى نفهم قواعده، وقوانينه الجارية على ألسنة علمائه، ونستخرج منها مضمر أغراضهم التى أودعوها فى كلامهم.

فقد جعل النحويون نصوص اللغة مادة استقرائهم، ومثار حديثهم، ومجال نشاطهم، بل" لنقل: إنها كانت ملء أسماعهم وأبصارهم، فاستلهموا منها القواعد، واستخدموا فيها الحجج على صحة ما استنبطوه، وحاولوا تعليله من ظواهر تارة بالخفة والثقل، وتارة بالفرق أو الاتساع "[١].

إننا حين نتأمل (النحو) من خلال أصوله العامة، وضوابطه المنهجية لندرك أنه علم يدور حول مجموعة من مقاصد العرب، تكشف عن توجه اللغة، ورغبة المتحدثين بها، وميولهم اللسانية العامة، إذ " كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، فجاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد فى هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا فى أمثاله، لاسيما والقياس إليه مصغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا "[٢].

وبناء على هذا تشكلت خيوط الفكر النحوي، وتحددت مقاصده، وتبلورت أصوله وأسسه التى لم يخرج عنها أيٌّ من النحويين الذين تعاقبوا عليه درساً وتنظيراً، وهذا ما أومأ إليه ابن السراج بقوله: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب،

---

[١] ابن يعيش النحوى د. عبد الإله نبهان ص ٣٠٩.

[٢] الخصائص لابن جنى ١ / ٣٠٨.

وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة "[١].

إن (علم النحو) ينطق بالحكمة التى بنى العربُ عليها لغتهم، ونظامها المحكم، ودقتها فى التعبير عن دقائق الأمور وجلائلها، غير أن النظرة السطحية، والدراسة التقليدية، تفوّت علينا كثيراً من معالم هذه الحكمة، وتهدر كثيراً من قيمة هذا النظام، حين نتعامل مع اللغة فى شكل قطع متناثرة، وأشلاء متبعثرة.

من هنا يأتى هذا البحث (من مقاصد العرب فى الفكر النحوى- تحليل وتأصيل) صدوراً من الإيمان بأن البحث فى مقاصد العرب من خلال الفكر النحوى:

- يساعدنا على اكتشاف العلاقات بين هذه المقاصد، كالعلاقة بين الإفادة، وأمن اللبس، والتوكيد، والعلاقة بين توالى الأمثال، والتخفيف، وبين كثرة الاستعمال والحذف، وحينئذ ندرك أن هذه المقاصد ترجع فى حقيقة أمرها إلى مقصدين عظيمين، هما: الإفادة، والتخفيف، وهو ما تنبه إليه ابن جنى حين قال: " فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف، والفرق "[٢].
- يتيح لنا النظرة الكلية التى تجمع شتات المسائل النحوية، وتؤلف بين المختلف منها، وتربط بين النظائر والأشباه فى عقد منظوم، وبناء محكم.
- يساعد الباحث والقارئ على الفهم التام للمسائل النحوية، لأن هذه المقاصد تعد بمثابة الأصول لهذه المسائل، كما أن هذه تعد بمثابة الفروع لتلك، ولا تفهم الفروع ما لم تفهم الأصول.

ومما زاد فى دوافع الباحث – أيضاً – نحو التوجه إلى هذا الموضوع:

- أن كتب النحو التى عنيت بذكر مسائله تذكر هذه المقاصد فى شكل (العلل) لهذه المسائل، ولا يختلف الحال مع الكتب التى اختُصت بالأصول النحوية، إلا من حيث إنها تدرس (العلل) من الناحية النظرية من حيث تقسيماتها، وأنواعها، لا من حيث أهميتها، ومدى تأثيرها فى الاستعمالات النحوية واللغوية، فضلاً عن أنها لم تدرسها من زاوية أنها مقاصد للعرب.

---

(١) الأصول فى النحو ١ / ٣٥.

(٢) الخصائص ١ / ١٤٥، ١٤٦.

• أن ما كتبه المحدثون فى هذا الموضوع لا يعدو أن يكون مجرد إشارات متناثرة، أو مباحث متفرقة، وأن الأمر فى حاجة إلى تجميع هذه الإشارات والمباحث، لتشكيل رؤية متكاملة حول تلك المقاصد فى الفكر النحوى، ولعل هذا البحث يكون خطوة أولى فى هذه السبيل.

مجهودات النحويين القدامى والمحدثين فى دراسة المقاصد:

لم يفرد أحد – فيما أعلم – من القدامى أو المحدثين مصنفاً مستقلا لدراسة هذا الموضوع بهذا الشكل، والمعنى الذى قصدته، وإن كان بعضهم قد ضمن كُتبه شيئاً منه، كابن جنى فى كتابيه (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب) والأنبارى فى كتابه (أسرار العربية) وأبى البقاء العكبرى فى كتابه (اللباب فى علل البناء والإعراب) والسيوطى فى كتابيه (الاقتراح) و (الأشباه والنظائر).

لكن هذه الكتب لم تكن متمحضة لدرس المقاصد، وإنما كانت معنية بأمور أخرى، فقد عنى ابن جنى فى (خصائصه) كثيراً بأصول النحو من سماع، وقياس، وعلة، وإجماع، واستصحاب حال، وغير ذلك، وعنى فى (سر الصناعة) بالأصوات، والمسائل الصرفية والنحوية.

أما الأنبارى وتلميذه العكبرى فقد عنى كل منهما بالعلل كلها قريبة أو بعيدة عن الاستعمال اللغوى، وإن زاد الثانى بالتفصيل فى المسائل الجزئية.

وأما السيوطى فاهتم بالبحث فى أصول النحو، وقواعده الكلية والجزئية، وضوابط الأبواب والمسائل، والأحاجى، والمناظرات، والغرائب.

وعلى الرغم من أن ابن مالك قد استخدم مصطلح (المقاصد) فى ألفيته حين قال:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[1]

فإنه لم يرد بهذا المصطلح ما أردته من المقاصد العامة، والعلل الجامعة للكلام العربى فى بنيته وتركيبه، وإنما أراد القواعد، والقوانين الكلية التى إذا ما حصَّلها المتكلم، عصم نفسه من الخطأ والتحريف عن معتاد العرب فى نطقها، وما وقع عليه

---

[1] الألفية فى النحو والصرف ص٩.

كلامها، بحيث لا يرفع ما وضعه فى لسانهم أن ينصب أو يخفض، ولا ينصب ما وضعه فى لسانهم على أن يرفع أو يخفض[١].

وما قيل – هنا – عن ابن مالك يمكن أن يقال بالنسبة لغيره من النحويين ممن استخدموا هذا المصطلح فى ثنايا كتبهم أو عناوينها، وإن لم تخلُ هذه الكتب من التنبيه على أصول تلك القوانين، وعلل تلك الأنحاء التى نحتِ العرب فى كلامها وتصرفاتها، فسيبويه – مثلاً – " وإن تكلم فى النحو، فقد نبه فى كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفها فى ألفاظها ومعانيها "[٢]، بل إن السر فى اهتمام النحويين بـ (معانى الحروف) وإفرادها بالتصنيف، ما لهذه الحروف من أهمية ودور فى إبراز المقاصد والأغراض، ويؤكد هذا ما صدَّر المرادى به كتابه فى الحروف، إذ قال: " فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب – على اختلاف صنوفه – مبنياً أكثرها على معانى حروفه، صرفتُ الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها "[٣].

أما علماء اللغة المحدثون فقد أومأ بعضهم إلى شئ من هذه المقاصد، وإن لم يفصل القول فيها، ففى كتاب (الأصول) للدكتور / تمام حسان، ألمح سيادته إلى ثلاث غايات لأصول النحو، وهى: الفائدة، والصواب، وأمن اللبس، ذاهباً إلى أن قواعد التوجيه تدور فى فلك هذه الثلاث، يقول: " مهما يكن من شئ فإن الفائدة، والصواب، وأمن اللبس، حين توضع ثلاثتها فى صورة مبدأ عام، يحكم كل نشاط، قام به النحاة، فلابد أن تدور كل قواعد التوجيه فى فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث "[٤].

غير أننا لا نجد بعد هذه الأسطر القليلة حديثاً مفصلاً عن هذه الغايات، بل اتجه حديثُ سيادته إلى أمور أخرى فى أصول النحو، وقواعد التوجيه، وغيرها.

---

[١] راجع: المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية، لأبى إسحاق الشاطبى ١ / ١٩، ٢٠.

[٢] الموافقات، لأبى إسحاق الشاطبى ٤ / ١١٦.

[٣] الجنى الدانى فى حروف المعانى ص ١٩.

[٤] الأصول (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) ص ٢٠٨ – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

ولما كان هدف هذا البحث، هو الوقوف على شئ من مقاصد العرب، التى أحكمت بناء هذا الفن (علم النحو) ووجهت منظومته الفكرية، فقد اقتضى ذلك أن يكون منهجه استقرائياً تحليلياً، قائماً على المدارسة، والتأصيل لما رام إليه من مقاصد، مع إفساح المجال للباحثين المحدثين أن يقولوا كلمتهم، ويعبروا عن وجهات نظرهم فى هذا الموضوع.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثم فهارس فنية، فجاء على النحو التالى:

• **المقدمة:** وقد ذكرت فيها نبذة عن موضوع البحث، ودوافعه، ومجهودات النحويين القدامى والمحدثين فى دراسة المقاصد، ومنهج دراستى فيه، والخطة التى انتظمته.

• **التمهيد:** وقد تحدثت فيه عن مصطلح (المقاصد) فى الفكر النحوى، مصدِّراً حديثى بالتنويه إلى أن المقاصد التى أعنى تلك العلل النابعة من طبيعة اللغة، ومن ثَمَّ كان لابد من الحديث عن طبيعة العلل النحوية، وبيان ارتباطها بقصد المتكلم، واستعماله، ومدى صلتها بعلل الفقهاء، وعلل المتكلمين.

• **الباب الأول: مقاصد العرب اللفظية**، وقد وقع فى أربعة فصول:

– **الفصل الأول:** التخفيف: أبان أن العرب كان لديهم إحساس بخفة اللفظ وثقله، وأنهم قد راعوا هذا فى كلامهم، ثم تحدث عن التخفيف على مستوى التركيب، حيث العلاقة بينه وبين الإعراب والبناء، وناقش كيف أنهما قائمان على التخفيف، ثم كان الحديث عن التخفيف على مستوى بنية الكلمة، وهنا رصد هذا الفصل بعض الطرق التى سلكها العربى للتخفيف، إذا شعر بثقل فى نطق الكلمة، كان على رأسها الحذف، وتبين أن هذا الطريق منحصر فى نوعين: حذف الحروف، وحذف الحركات، حتى خلص هذا الفصل إلى أن اللغة قد تلجأ – أحياناً – إلى التثقيل، طبقاً لقواعد يقرها الذوق اللغوى العام.

– **الفصل الثانى:** الاختصار: عالج هذا الفصل مفهوم الاختصار، ومظاهره، ثم أشار إلى أن الاختصار فى كلام العرب قائم على مجموعة من الأصول والضوابط، وختم هذا الفصل بالإجابة عن السؤال: هل جاء الاختصار نتيجة لتطور لغوى، أو أنه رُوعى فى أصل وضع اللغة ؟

- **الفصل الثالث**: الاتساع: بدأ هذا الفصل بالإشارة إلى أنه مقصد من مقاصد العربى – كما هو الحال فى بداية كل فصل – وأنه علة من عللهم المبتغاة فى الكلام، وأن النحويين على الرغم من تصريحاتهم بأن الاتساع كثير فى كلام العرب، لا نكاد نجد تعريفاً دقيقاً لمفهوم الاتساع، مما أدى إلى أن اختلفت نظرة المحدثين فى تحديد معناه، ثم تناول أسباب الاتساع، ومستوياته المختلفة، غير أن التركيز كان على المستوى النحوى للاتساع، لأنه تظهر فيه المقاصد الدلالية للمتكلم، وختم هذا الفصل بذكر بعض الضوابط، والأصول العامة التى ذكرها النحويون لهذا المقصد.

- **الفصل الرابع**: التعويض: تناول هذا الفصل كلمة (التعويض) فى أصلها اللغوى، والاصطلاحى، وأن العرب كان لديها قصد المعاوضة، ثم أورد أغراض التعويض، وكشف عن طريقة العرب فى التعويض، ثم ذكر أنواعه المختلفة، منتهياً إلى الحديث عن القواعد الأصولية العامة التى تجمع مسائله وأحكامه.

- **الباب الثانى: مقاصد العرب المعنوية**، وقد وقع أيضاً فى أربعة فصول:

- **الفصل الأول**: الإفادة: أبان هذا الفصل عن وعى النحويين التام بهذا المقصد فى أثناء تقعيدهم كلام العرب، والتأسيس لنظرية النحو العربى على غاية من (الفهم والإفهام) وليس – فقط – من منطلق محاربة اللحن، الذى تفشى إثر اختلاط العرب بغيرهم من الأمم، ثم عرض مظاهر الإفادة فى الدرس النحوى، حيث اشترط النحويون الإفادة فى عدد من الأبواب النحوية، ثم انتهى إلى ذكر بعض القواعد، والقوانين العامة التى تدور حول معنى الإفادة.

- **الفصل الثانى**: أمن اللبس: أظهر هذا الفصل أن الحفاظ على أمن اللبس مهمة تسعى اللغة العربية إلى تأديتها، وأن النحويين كانوا حريصين على تحرير الكلام، وتخليصه مما يشينه من الإلباس والغموض، فقد اتخذوه معياراً فى الحكم على القاعدة النحوية بالجواز أو المنع، وجعلوه شرطاً فى اطراد القاعدة وقياسها، بل كان أمن اللبس سبباً، سوّغ لهم مخالفة أقيستهم التى اعتمدوها، وتواضعوا عليها، حتى وصل بهم الحال إلى أنهم كانوا يسمحون بخرق القواعد، إذا أمنوا اللبس، وعندما أدرك الباحث أن حفظ المراتب،

والحذف المشروط لهما دور مهم فى تحقيق أمن اللبس، رأى ضرورة الحديث عنهما، حتى يلتئم، ويتصل الكلام.

- **الفصل الثالث:** التوكيد: نبه هذا الفصل إلى أن التوكيد من مقاصد العرب التى انتظمت كثيراً من الأبواب النحوية، ثم أورد بعض الضوابط التى صاغها النحويون حول التوكيد.

- **الفصل الرابع:** المبالغة: بيّن هذا الفصل اهتمام النحويين بالمبالغة، فراعوها عند بناء قواعدهم، وجعلوها مقصداً من مقاصدهم، ثم أظهر أن العرب كان لديها أساليب متعددة فى المبالغة، حتى أتت فى كلامها على صور كثيرة، كان لكل صورة منها خصائصها ومميزاتها، سواء على المستوى النحوى أو الصرفى.

- **الخاتمة:** وقد تضمنت أهم النتائج، والمرتكزات الأساسية، التى توصل إليها البحث فى المقاصد.

- **الفهارس الفنية:** وتشمل ثبت المصادر، والمراجع، وفهرس موضوعات البحث.

وبعد، فهذه أهم المقاصد التى لاحظتها فى كلام العرب، ونظريات النحويين، ومنها يتضح مدى ارتباط هذه المقاصد بالاستعمال اللغوى، ومدى توافق هذه المقاصد بعضها مع بعض، ومدى تأثيرها فى إنشاء الكلام وتحليله، وكما يقول البعض: " ليس البيت تراكماً من الحجارة، وليس العلم تراكماً من المعلومات، فإن اللغة العربية ليست بناء لا نظام له، أو تراكماً من الكلمات دون حكمة، ولابد لهذا البناء من سر يخفى وراء عبقرية هذا النظام، وحكمة تتجلى من خلال براعة هذا البناء "[١].

وينبغى لنا – نحن الباحثين – أن نكشف عن هذا السر، وتلك الحكمة والبراعة، لتكون هذه الأشياء – بعد تأصيلها – مدخلاً أساسيا لفهم لغتنا العربية.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم

الباحث

الضبع محمد أحمد عبد الرحيم

---

[١] ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى ص ٩.

التمهيد

فى هذا التمهيد:

- مصطلح (المقاصد) فى الفكر النحوى
- طبيعة العلل النحوية
- صلة العلل النحوية بعلل الفقهاء، وعلل المتكلمين

مصطلح (المقاصد) فى الفكر النحوى

فى البداية أريد أن أنوه إلى أننى أعنى بالمقاصد هنا تلك العلل النابعة من طبيعة اللغة، والمرتبطة باستعمال وقصد العربىّ، لكنى آثرت تسميتها بـ (المقاصد) نظراً لارتباطها – فى الأكثر – بقصد العربىّ وغاياته من الكلام، وهذا أمر مهم بالنسبة لنا فى الدراسات النحوية، إذ فى ضوئه يمكن تحليل الظواهر اللغوية، وتفسيرها تفسيراً علمياً صحيحاً، وموضوعياً، ومن هنا كان لابد من تجلية أمر هذه العلل الطبيعية، وبيان ارتباطها بقصد العرب.

يذكر الأنبارى أن أول من علل النحو، فذكر أسباب إعرابه ابن أبى إسحاق الحضرمى (ت ١١٧هـ) الذى كان شديد التجريد للقياس والعلل[١]، أما ابن جنى فيحكى عن أبى عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ما مفاده أنه أول مَن رُوى عنه استعمال العرب للتعليل، فقد نقل نصاً عن الأصمعى (ت ٢١٦هـ) رواه عن أبى عمرو أنه قال: " سمعت رجلاً من اليمن، يقول: فلان لَغوب، جاءته كتابى فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابى! قال: نعم ؛ أليس بصحيفة "[٢].

إلا أن الزُّبيدى يرى أن الخليل بن أحمد (ت ١٦٠هـ) استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق[٣]، الأمر الذى لفت أنظار معاصريه، حتى سألوه عن العلل التى يعتل بها فى النحو، " فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة، فهو الذى التمست "[٤].

وإننى على ثقة تامة أن أئمة العربية الذين دققوا، وجرّدوا، وشرحوا، قد انطوى علمهم على شئ كثير، وقدر جليل من المقاصد والعلل، وقف علم أصول النحو على شئ

---

[١] انظر: نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ص ٢٦، ٢٧.

[٢] الخصائص ١ / ٢٥٠.

[٣] انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧.

[٤] الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٥.

قليل منها، وبقى الكثير مُخبّأ لم يُستخرج بعدُ، فضلاً عن أن يكون قد انتفعنا به فى الدرس النحوى.

ورحم الله – تعالى – ابن جنى حينما قال: " فليت شِعرى إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبى إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخَلَف الأحمر، والأصمعى، ومَن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألاَ تستفيد بتلك المشاهدة، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكاياتُ، ولا تضبطه الروايات، فتُضطرّ إلى قصود العرب، وغوامض ما فى أنفسها، حتى لو حلف منهم حالِف على غرضٍ، دلّته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه، وعند جميع من يَحضُر حاله صادقاً فيه، غير متَّهَم الرأى والنحيزة والعقل، فهذا حديثُ ما غاب عنا، فلم يُنقل إلينا، وكأنه حاضر معنا، مناجٍ لنا "[١].

إن أجيال النحويين المتعاقبة قد أدركت – منذ فترة مبكرة جداً – أهمية التمييز بين وصف الظاهرة اللغوية القائم على الملاحظة المباشرة لكلام العرب من جهة، واستنباط العلل، والأحكام من جهة أخرى، وقد أومأ السيوطى إلى هذه الثنائية المنهجية، نقلاً عن عبد اللطيف البغدادى بقوله: " اعلم أن اللغوى شأنه أن يَنقل ما نطقت به العربُ، ولا يتعدّاه ؛ وأما النحوى فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوى، ويقيس عليه "[٢].

وهذان، أعنى: التصرف، والقياس يقومان فى الدرس النحوى على أساس من التعليل الذى يكشف عن الأسباب الموجبة، أو العوامل المرافقة لسلوك الظاهرة، وبناء على هذا ؛ فإن التفكير النحوى يمكن تمثله على وفق أنظار ثلاثة[٣]:

أولها:مستوى تقرير الأحكام باستقراء كلام العرب، والوقوف على معهود خطابها.

وثانيها: تعليل الأحكام تعليلاً داخلياً فى إطار النحو، يقوم على استكناه خفايا هذه اللغة، وسبر أغوارها، وتفسير عوارضها.

---

[١] الخصائص ١ / ٢٤٩.

[٢] المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١ / ٥٩.

[٣] انظر: نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين د. حسن خميس الملخ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

وثالثها: تعليل الأحكام تعليلاً نظرياً، فى إطار النظرية، وهو تعليل يقوم على نظرة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، " وكان محصلة هذه النظرة أن تناول الدرس النحوى غالبية وجوه الظاهرة اللغوية بالتعليل والتفسير، بدءاً بالكلمة التى تشكل عناصر الجملة، ثم انتهاءً بالجملة نفسها، ومروراً بما يعرض لكل منهما من عوارض الشكل والمعنى "[١].

أما ما يُعرف فى الفكر النحوى بـ (العلل الثوانى) و (العلل الثوالث) فقد أنكره بعض القدماء، وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبى الذى يرى أن العلل الأُوَل، هى التى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، أما العلل الثوانى والثوالث فهى المستغنى عنها فى المعرفة بكلام العرب ولا تفيدنا، إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك فى بعض المواضع[٢].

وعلى الرغم من أن أصحاب المنهج الوصفىّ فى دراسة اللغة قد تبعوه فيما دعا إليه[٣]، فقد ذهب كثير من أتباع (علم الألسنية الحديث) إلى إقراره، بل وصل بهم القول إلى أن " العلل الثوانى التى ثار عليها ابن مضاء القرطبى فى رده على النحاة، لأنهم اتخذوها مناطاً لنحوهم التعليلىّ، لتجد اليوم مشروعية معرفية جديدة من حيث إنها تشكيل لمعمار المنطق الصورى، الذى أدركه العلم اللغوى فى تراثنا العربى الراسخ المتين "[٤].

ولعل هذا يفسر لنا عدم التفات أحد من نحاة المشرق والمغرب إلى ما دعا إليه ابن مضاء، ومن وافقه، " ذلك أن طبيعة اللغة، وعملية اكتسابها غير قابلة للتفسير إلا على سبيل الافتراض، أما النظام الصرفى والنحوى فقابل للتفسير العلمى، لإمكانية اكتشاف قوانين ضبطه "[٥]، وهذا ما سعى إليه الفكر النحوى من خلال تعليله الظاهرة اللغوية، وانتهاء بصياغة القوانين والقواعد.

---

[١] ضوابط الفكر النحوى د. محمد عبد الفتاح الخطيب ١ / ٥٩٠.

[٢] انظر: الرد على النحاة ص ١٣١.

[٣] انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ص ٤٤، والنحو العربى نقد وبناء د. إبراهيم السامرائى ص ٢١٣.

[٤] مباحث تأسيسية فى اللسانيات د. عبد السلام المسدّى ص ٢٨.

[٥] التفكير العلمى فى النحو العربى د. حسن خميس الملخ ص ١٦٨.

تلك حقيقة التعليل فى الفكر النحوى، ليس رياضة عقلية، أو تبريرات منطقيـة، أو محاولات تعسفية لإرجاع الظواهر المدروسة إلى أصول، يختلقها النحوى مسبقاً، ويُرجـع إليها كل ما يقع تحت يديه من ظواهر، بل هو منهج فـى التفكـر فـى اللغـة، وتلمـس قوانينها، واكتشاف ضوابطها.

نعم ؛ قد تكون هناك تعليلات بادية التكلف، شـديدة التعسـف، نتيجـة اهتمـامهم بالتفسير، وحرصهم الشديد على تعقب جُلّ الظواهر اللغوية وتعليلها، إلا أن نسـبة هـذا بمجموع ما خلّفوه من تعليلات ضئيل جداً إلى حد لا يؤبه به[١].

" واليوم – فقط – يدرك العلم اللغوى أن نظام النحو العربى، كما سطّره الأولـون، وأقاموا صرحه بسنده الذاتى أولاً، وبسنده التعليلى ثانياً، هـو مـن أكثـر مـا عرفتـه الحضارات الإنسانية من الأنحاء دقة وإحكاماً، إلى حد أنه يشارف نظامـاً مـن المنطـق الصورى الخالص، وأن جملة من المقولات التى حكمت نسيجه المعرفىّ، كالتقدير، والعلة، والعامل، والإضمار، والمحل من الإعراب، هى اليوم محل اهتمام بالغ الرعاية، فالإثم إثـم مَن لا يهتدى إلى أن اللغة بنحوها، وأن النحو بالذى وراء النحو "[٢]. والله أعلم

---

[١] ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٩٦..

[٢] ما وراء اللغة: بحث فى الخلفيات المعرفية د. عبد السلام المسدى ص ١٣٠.

طبيعة العلل النحوية

ليس بغريب فى مجال الإنسانية أن يتساءل العربى القديم عن الدقائق، والأسرار الكامنة وراء هذه اللغة التى يتكلم بها، فيبحث فى تفسيرها بأحكام يراها منطقية، تأنس نفسه بها، لأن " النفوس – كما يقول أبو البقاء – تأنس بثبوت الحكم لعلة، فلا ينبغى أن يزول ذلك الأُنس "[١].

من هنا كان بحث النحويين – فى حقيقته – قائماً على تفكر اللغة فى نظامها، والبحث عن هذه الدقائق، والأسرار، والأدلة على: " ما أُودعتْه هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة، ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة "[٢].

ولقد وقر فى نفوس فريق من النحويين أن فصحاء العرب كانوا يعللون بعض ما ينطقون، وأنه قد تمثلت فى أذهانهم العلل، وقد أبان عن هذا سيبويه، إذ قال: " من ذلك قول العرب فى مَثَل من أمثالهم: (اللهم ضَبُعاً وذِئباً) إذا كان يدعو بذلك على غنم رجُل، وإذا سألتهم ما يعنون، قالوا: اللهم اجمعْ فيها ضبعاً وذئباً، وكلُّهم يفسِّرُ ما ينوى "[٣].

وقال أيضاً: " وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أَمَا بمكانِ كذا وكذا وَجْذٌ؟ وهو موضع يُمسِك الماءَ، فقال: بلى، وِجاذاً، أى: فأعرِفُ بها وِجاذا "[٤].

نفهم من هاتين الروايتين أمرين:

أحدهما: أن العربى كان بوسعه أن يعلل لكلامه، إذا طُلِب منه ذلك، وأن يُظهر لك ما ينويه من وراء حذف كلمة، أو تقديم جملة أو تأخيرها.

والأمر الثانى: أن النحويين لم يُضيفوا شيئاً فى هذا الباب من شأنه أن يغيّر المراد الذى كان فى نفس العربىّ.

كما روى ابن جنى قصصاً أخرى يثبت بها معرفة العرب بالعلل والأغراض التى ينسبها إليهم النحويون، ومن ذلك ما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء أنه قال: " سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ، جاءته كتابى فاحتقرها، فقلت له:

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١٨٩.

(٢) الخصائص ١ / ١.

(٣) الكتاب ١ / ٢٥٥.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٥٥، ٢٥٦.

أتقول: جاءته كتابى ! قال: نعم ؛ أليس بصحيفة "[١].

أوَلستَ معى فى أن ما احتج به العربى عندما أنَّث المذكر لعلة قامت فى نفسه، هو ما نسميه اليوم (علة نحوية) ولله دَرُّ ابن جنى حيث قال معقباً على هذه الرواية:

" أفتُراك تريد من أبى عمرو وطبقته، وقد نظروا، وتدرَّبوا، وقاسوا، وتصّرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربىّ ذلك، ووقفهم على سَمْته وأَمِّهِ "[٢].

ومن ذلك ما رواه ابن جنى عن شيخه الفارسى عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال: " سمعت عُمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير يقرأ[٣]: (ولا الليل سابقُ النهارَ)[٤] فقلت له: ما تريد ؟ قال: أردتُ: سابقٌ النهارَ، فقلت له: فهلَّا قلته ؟ فقال: لو قلتُه لكان أوزن "[٥].

فهذا دليل آخر على أن طلب الخفة الذى ننسبه إلى العرب لم يكن محض اختراع، أو افتراض من النحويين، بل إنه من إحساس العربى، وسلامة ذوقه بدليل قوله: لو قلتُه لكان أوزن، أى: أثقل فى النفس.

من أجل ذلك تحدث ابن جنى عن طبيعة هذه العلل تحت عنوان: (باب فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها) فقال: " ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروف الجر، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه ؛ فهل يحسن بذى لبّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارُد اتّجه "[٦].

---

[١] الخصائص ١ / ٢٥٠.

[٢] المصدر نفسه ١ / ٢٥٠.

[٣] انظر: مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٢٦.

[٤] من الآية ٤٠ من سورة يس.

[٥] الخصائص ١ / ٢٥٠.

[٦] المصدر نفسه ١ / ٢٣٩.

هكذا يؤكد ابن جنى أن هذه العلل هى التى أرادها العرب بدليل اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول... إلخ فلا يعقل أن يكون هذا الاطراد فى اللغة قد وقع من غير اعتقادٍ لعلة، ولا قَصْدٍ فى ذهن المتكلم العربى.

ويرى الأستاذ الرافعى أن ذلك من خرفشة النحاة، إذ يرى الصواب فى أنهم يتساندون إلى السليقة، ويجرون على مقتضى الطبع، فلا يفطنون إلى اختلاف مواقع الكلام باختلاف جهاته، ولو ثبت تصفحهم لوجوه الكلام، وتأملهم مواقعه ما جاز أن ينتقل لسان العرب عن لغة إلى لغة أخرى، ولا أن يستدرج فى بعض الكلام، ولا أن تضعف فصاحة الفصيح منهم، للزومهم طريقاً واضحاً، ومَهْيَعاً معروفا[١].

وإذا جاز لى الرد على الأستاذ الرافعى فإنى أقول: إن الذى ذهب إليه ليس صحيحاً إلى الحد الذى صوّره، " فنحن نتعلم أحكام اللغة، وندرس قواعدها، ومع ذلك فنحن إذا تركناها أو انتقلنا إلى بلاد أخرى لا نتكلم بها، فإننا ننسى، وبمرور الزمن ينتقل اللسان، وتغيب تلك الأحكام عنا "[٢].

وما يمكن أن يقال عن ابن جنى: إنه عقد باباً فى (أغلاط العرب) وعلل وقوع تلك الأغلاط فى كلامهم بتعليل شيخه أبى على، وهو: أنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشئ، فزاغوا به عن القصد[٣].

ومن الأغلاط التى ذكرها: همزهم: مصائب، ومنائر، ومزائد، وقولهم: حَلأتُ السويق، ورثأتُ زوجى بأبيات، واستلأمتُ الحجر، ولبَّأتُ بالحج، ونحو ذلك، وردد هذا – أيضاً – فى كتابه (المنصف) إذ قال: " وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لِما يَسْتَهْويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يُخْلِدون إلى طبائعهم "[٤].

---

[١] انظر: تاريخ آداب العرب ١ / ٢٤٠، ٢٤١.

[٢] ابن جنى النحوى د. فاضل السامرائى ص ١٦٩.

[٣] انظر: الخصائص ٣ / ٢٧٦.

[٤] المنصف ص ٢٦٣.

فواضح من كلامه هذا أنه يدل على عكس ما ذهب إليه فى الأول، ولهذا فإنى أرى أن ابن جنى كان مغالياً فيما ذهب إليه من أن العرب كانوا يعرفون العلل والأغراض التى ينسبها إليهم النحويون.

إن وجود العبث فى بناء اللغة عند ابن جنى، وعند علمائنا مستحيل، فما دام العرب قد قالوا وجهاً، فلا محالة من أن له فى معانيها قصداً، ومن ورائه غرضاً وحكمة، وهذا ما قرره المازنى بقوله: " وكلُّ ما فعلوا فله مذهب وحكمة "[١] وأشار إليه سيبويه بقوله: " وليس شئ يضطرون إليه (أى: يخرج به العرب عن أصله) إلا وهم يحاولون به وجهاً "[٢].

وقد علّق ابن جنى على قوله هذا بأنه " أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرِهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضئ به، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه "[٣].

ولعل هذا يفسر لنا حقيقة عناية الفكر النحوى بالتعليل، فدققوا فى المسألة النظر، وأطالوا الاعتبار، " وبذلك تجاوز (النحو) مجرد المعرفة بالأساليب التى تكلم عليها العرب إلى استنطاقها للوقوف على القواعد التى تقود إلى انتحاء سَمْت كلام العرب، والجريان على أساليبها إلى معرفة الغرض من استعمال ذلك اللسان "[٤].

وهذا ما عبر عنه الخليل بن أحمد – رحمه الله – بقوله حينما سُئل عما استخرجه من علل: " إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة، فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم، دخل داراً مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها،قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، كل علة سنحت له، وخطر بباله محتملة ذلك، فجائز أن يكون الحكيم البانى فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل

---

[١] المنصف ص ٥٢١.

[٢] الكتاب ١ / ٣٢.

[٣] الخصائص ١ / ٥٤، ٥٥.

[٤] ضوابط الفكر النحوى ١ / ١٧٥.

محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو، هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها "[١].

ونستطيع أن نفهم من كلام الخليل هذا ثلاثة أمور[٢]:

الأمر الأول: أن هذه العلل أدركها العرب بعقولهم، وإن لم تُنقل تلك العلل عنهم، أى: لم يُصرحوا بها.

الأمر الثانى: أن الخليل وغيره من النحويين قد حاولوا التماس ما رأوا أنه علة دارت فى ذهن صاحب اللغة، ولنضرب أمثلة على ذلك بعلل التخفيف أو التأكيد أو الاختصار، فلا أحد يستطيع أن يقول: إن هذه العلل من اختراع النحويين، بل هى فى اللغة نفسها، فالعربى هو الذى نطق بالكلمة مخففة أو مؤكدة أو مختصرة.

الأمر الثالث: أن هذه العلل ليست ضربة لازب، فمن سنحت له علل أنسب من العلل التى ذكرها الخليل فليأتِ بها.

إذاً فدور النحوى أن يكشف عن علة العرب، وأن يبين وجه الحكمة فيما نطقت به، ومن ثَمَّ يمكن القول – بشئ من التجوّز – إن الحكم النحوى وُلد معللاً، إذ يعسر أن نتصور نحواً خالياً من التعليل، وهذا ما ألمح إليه السيوطى بقوة حينما تحدث عن حقيقة النحو، فقال[٣]: " والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه يُؤخذ من صناعة أخرى "[٤].

ونحسب أن هذا الموضع ليس محل خلاف بين القدامى والمحدثين، فحتى ابن مضاء القرطبى الذى يعد أشهر مَن دعا إلى إلغاء العلل، نراه يقر بالعلل الأُول، وقصر دعوته على إلغاء العلل الثوانى والثوالث[٥]، وكذلك الذين اعترضوا عليها من المحدثين، كان اعتراضهم منصباً على كونها بعيدة عن الاستعمال اللغوى.

---

[١] الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٥، ٦٦.

[٢] انظر: النحو العربى: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوى الحديث د. محمد إبراهيم عبادة ص ١٢٨.

[٣] الاقتراح ص ٩٠.

[٤] يقصد بالصناعة الأخرى: العلوم التى كانت منتشرة فى البيئة العربية، كعلم العروض، وصناعة الموسيقى

[٥] انظر: الرد على النحاة ص ١٣١.

إن المتأمل فى اعتلالات النحويين – وخاصة الأوائل منهم – وتطبيقاتهم لهذه العلل يدرك أن ما اعتلوا به إنما هى علل – فى أكثرها – مستنبطة من استقراء كلام العرب، والوقوف على معهود خطابها، وطرائقها فى الإبانة عن معانيها ومقاصدها، وهذا ما أشار إليه ابن السراج بقوله: " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً ؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها فى الأصول التى وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع، وغرضى فى هذا الكتاب ذكر العلة التى إذا اطردت، وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز "[١].

فالملاحظ أن ابن السراج اكتفى بذكر نوعين من العلل، وبيَّن فائدة كل منهما باختصار:

النوع الأول: علل تؤدى إلى أن نتكلم كما تكلم العرب، ومثَّل لذلك بقوله: كل فاعل مرفوع، أى: علة الرفع أنه وقع فاعلا.

والنوع الثانى: علل لا تكسب التكلم كما تكلم العرب، ولكنها تدل على الحكمة فى الأصول التى وضعتها اللغة،وتبين فضل اللغة العربية على غيرها من اللغات بما أودعه الله فيها من الحكمة[٢].

وقد أوضح ابن جنى ما سماه ابن السراج (علة العلة) فقال: " هذا الذى سماه (علة العلة) إنما هو تجوّز فى اللفظ، فأما فى الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة "[٣].

ويمر الزمان ؛ فيأتى أبو عبد الله الدَّينورىّ، المعروف بـ (الجليس النحوى ت: ٤٩٠هـ) ليؤكد أن اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم فى موضوعاتهم[٤].

---

(١) الأصول فى النحو ١ / ٣٥، ٣٦.

(٢) انظر: النحو العربى: أصوله وأسسه ص ١٣٣، ١٣٤.

(٣) الخصائص ١ / ١٧٤.

(٤) انظر: ثمار الصناعة فى علم العربية ص ١٣٥.

صلة العلل النحوية بعلل الفقهاء، وعلل المتكلمين

بدراسة المأثور من العلل النحوية يتبين أنها نابعة من ذاتية اللغة، ومن طبع العربي، وحسه اللغوى، يقول ابن جنى: " ولستَ تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شئ سبق وقت الشرع، وفُزع فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ؛ فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع "[١].

والعلة بهذه النظرة فى الفكر النحوى ليست كعلل المتكلمين – وإن كانت أقرب إليها – كما يقول ابن جنى: " لسنا ندعى أن علل أهل العربية فى سَمْت العلل الكلامية البتة، بل ندّعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفّينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشارفها "[٢].

ذلك لأن علل النحويين مبنية على استقراء كلام العرب، ومن ثَمّ قد توجد العلة فى النحو، ويتخلف الحكم، ولهذا جاز تخصيص العلة النحوية، بخلاف علل المتكلمين التى لا يجوز فيها أن يتخلف المعلول عن علته، يقول ابن جنى تحت عنوان: (باب فى تخصيص العلل): " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرَّف أقوالهم مبنىّ على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نَقْضها لكان ذلك ممكناً – وإن كان على غير قياس – ومستثقلاً، ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك، فقلت: مِوْزان، ومِوْعاد، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسِر، وموقن، لقدرت على ذلك، فقلت: مُيْسِر، ومُيْقِن، وكذلك لو نصبت الفاعل، ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل: من الجَوَارّ، والنواصب، والجوازم، لكنت مقتدراً على النطق بذلك، وإن نفى القياسُ تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محل واحد ممتنع، لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً فى حال واحدة فاسد "[٣].

---

[١] الخصائص ١ / ٥٢.

[٢] المصدر نفسه ١ / ٥٤.

[٣] المصدر نفسه ١ / ١٤٥، ١٤٦.

وليست – أيضاً – كعلل الفقهاء التى هى علامات وأمارات على المقاصد الإلهيـة، التى إذا لم يكشف الشرع عنها بالنص عليها، بقيت خفية على الإنسـان، بخـلاف علـل النحويين، وذلك " أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفّتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هـى أعـلام، وأمـارات لوقـوع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا "[١].

وفى كلام ابن جنى هذا إشارة قوية إلى ارتباط العلل النحوية بالحس، وهو يعنـى بذلك حس المتكلم، ولا شك فى أن هذه العلل التى ترتبط بحس المتكلم وطبعه، هى التـى نستقى منها المقاصد.

وعلى الرغم من ارتباط هذه العلل بالحس والواقع اللغوى، فقد حمـل كثيـر مـن اللغويين المحدثين[٢] على النحويين القدامى بسببها، متأثرين فى ذلك بدعوة قديمة لابـن مضاء القرطبى إلى طرح العلل، وبروح المنهج الوصفىّ الذى كان سـائداً فـى الحقـب الماضية فى الدراسات اللغوية الحديثة، والذى دعا أصحابه إلى طرح التعليل والتأويل فى الدراسات النحوية.

هذا هو أستاذنا الدكتور / على أبو المكارم يصف العلة عند النحويين بأنها ليسـت فى تصورهم: " ضرورة فحسب ؛ إذ هى تتسم بالحتمية، فلا سبيل إلى تجاهلها إلا بتجاهل الحقائق التى تفرض نفسها على كل باحث، رضى أو كره ؛ ولذلك فإنهـا سـابقة علـى الظواهر والقواعد جميعاً، وليست تابعة لها، ومن ثم فإن الواقع اللغوى بأسره تابع لهـذه العلل، وليست متبوعاً لها "[٣].

ولا نريد أن ندخل فى جدل طويل مع هؤلاء، ولكن يكفى أن نقرر هنا أمرين:

أحدهما: أن التعليل سمة منهجية، لا يُستغنى عنها فى أى علم من العلـوم، فضـلاً عـن العلوم اللغوية، إذ النحويون فى اعتمادهم التعليل كمنهج من مناهج تفكيرهم لم يخرجـوا:

---

(١) الخصائص ١ / ٤٩.

(٢) انظر مثلاً: كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور / تمام حسان، وكتاب: فى النحو العربى نقـد وتوجيه للدكتور / مهدى المخزومى.

(٣) أصول التفكير النحوى ص ٢٠٢.

" فى تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذى يقوم عليه التعليل فى العلوم قاطبة، وهو: أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً، فإنهم يعدّون إحدى الظاهرتين علة وسبباً للأخرى، وهذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنسانىّ "[١].

والأمر الثانى: ما ذهب إليه أبو سعيد الفَرُخان من أن البحث عن العلة النحوية ما هو إلا طلب لوجه الحكمة فيما أودعه الله – سبحانه – فى اللغة من أسرار، ومن هنا نجده يدافع عن هذه العلل بأنّها ليست مدخولة ولا متسمحاً فيها، وينبغى ألا نعبأ بما ذهب إليه غفلة العوام من أنها سخيفة ومتمحلة، لأن هذه التعليلات مشهورة عند مَن عرف ملاحن كلام العرب، وتطبع بطباعهم، ويرى أن بعض السلف قد خلطوا فى كلامهم عن العلل فينبغى ألا نشاغبهم ولا نتبعهم، وعلينا أن ندع جوانب الخلاف فى الخطأ إلى الوفاق فى الصواب[٢].

وهذا يوضح لنا أن العلة فى الفكر النحوى " لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة، وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات، بل إنها تقوم على التأمل الدقيق فى أوضاع الكلام، ورصد مختلف صور التأليف، والتمييز بينها "[٣].

وقد ظهرت مدارس لغوية جديدة بعد المدرسة الوصفية، نادت بضرورة تجاوز وصف اللغة إلى تفسيرها، والتعليل لأحوالها، ومن أشهر هذه المدارس المدرسة التحويلية، حيث يؤمن رائدها العالم الأمريكى تشومسكى " بأن أى لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق، يختفى وراء قواعدها فى النحو والصرف، فتفسير اللغة سَعْى للبحث عن السر الذى يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائى من التطبيقات "[٤].

كما يؤمن تشومسكى بأن تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون كافياً موازياً لحقيقتها فى العقل، ففى جملة: (كسر الزجاج) يحكم العقل بداهة بوجود فاعل حقيقى محذوف، كما يحكم أن الفعل (أعطى) والفعل (اتقى) فى قوله تعالى:

---

[١] القياس فى النحو د. منى إلياس ص ٤٧.

[٢] انظر: المستوفى فى النحو ١ / ٥ – ٨.

[٣] القياس فى النحو د. منى إلياس ص٥٤.

[٤] نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين د. حسن خميس الملخ ص ٢٣٧.

(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)[١]يتضمن معطياً ومعطَى له، ومتقياً ومتقى منه، وقد حُذفت هذه اللوازم لغرض ما[٢].

وبعد.. فليت شعرى، إذا كان العرب يتصرفون فى لغتهم هذا التصرف المنظم العجيب، وقد تبينت لنا أغراضهم ومقاصدهم فى أحكام لغتهم ؛ فهل يصح القول: " إن العرب كانوا يتكلمون فقط "[٣].

وهل كان ما اعتل به النحويون بعد ذلك إلا وصفاً لما نقلوه عن العرب، وكشفاً لمقاصدهم وأغراضهم فى تنظيم لغتهم[٤] ؟

---

[١] الآية ٥ من سورة الليل.

[٢] راجع: نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين ص ٢٣٧.

[٣] أصول النحو العربى د. محمد عيد ص ١٧٤.

[٤] انظر: أصول النحو العربى فى ضوء مذهب ابن مضاء القرطبى د. بكرى عبد الكريم ص ٥١.

الباب الأول

مقاصد العرب اللفظية

فى هذا الباب أربعة فصول:

- الفصل الأول: التخفيف.
- الفصل الثانى: الاختصار.
- الفصل الثالث: الاتساع.
- الفصل الرابع: التعويض.

الفصل الأول

التخفيف

فى هذا الفصل:

- التخفيف على مستوى التركيب:

أولاً: التخفيف والإعراب

- التخفيف والإعراب التقديرى.
- التخفيف والإعراب الفرعى.

ثانياً: التخفيف والبناء

- التخفيف وبناء الأفعال.
- التخفيف وبناء الأسماء والحروف.

ثالثاً: التخفيف والحذف

- كثرة الاستعمال.
- طول الكلام.

- التخفيف على مستوى بنية الكلمة
  - التخفيف بالحذف:

النوع الأول: حذف الحروف.

النوع الثانى: حذف الحركات.

- التخفيف بالإبدال.

- لجوء العربية – أحياناً – إلى الثقل.

التخفيف

تؤكد الوثائق النحوية أن العرب القدامى كان لديهم إحساس بخفة اللفظ وثقله، مما أدى إلى تجنبهم الثقيل، وإيثارهم الخفيف فى الكلام، ولعل كتاب (الخصائص) لابن جنى (ت ٣٩٢هـ) أول وثيقة نحوية، تناولت هذا الأمر بالعناية والاهتمام، حتى استطاع ابن جنى أن يقدم لنا نظرية متكاملة، عمادها وقانونها الأول: " الجنوح إلى المستخف، والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول فى هذا الحديث "[١]، بل وصل الأمر إلى ذهابه أنه إذا تعذر عليك الاعتلال: " جنحَت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدَم هناك مذهباً تسلكه، ومأمّاً تتورده "[٢].

ولكن من أين يُعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته، وعُنيت بأحواله وتتبعته ؟ يجيب ابن جنى عن هذا السؤال بقوله: " هيهات، ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم، وبُعْد أغراضهم، ولُطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم، وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاساً، وأخفَوها فلم يمكّنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها ؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو[٣]: (مالك لا تأمننا على يوسف)[٤] مختلِساً، ولا محققا "[٥].

ومن الأدلة على معرفة العرب التخفيف، ومراعاتهم له فى أثناء استخدامهم اللغة إسكانُهم الثلاثى المضموم الحرف الثانى أو مكسوره، كقولهم فى رُسُل، وكبِد: رُسْل، وكبْد، وفى ظَرُف، وعَلِم: ظَرْف، وعَلْم، وقد علّق ابن جنى على ذلك قائلاً: " واستمرار ذلك فى المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدلّ دليل – بفصلهم بين الفتحة وأختيها – على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر، فهل هذا ونحوه إلا

---

[١] الخصائص ١ / ١٦٢، ١٦٣.

[٢] المصدر نفسه ١ / ٧٩.

[٣] انظر: السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٣٤٥.

[٤] من الآية ١١ من سورة يوسف

[٥] الخصائص ١ / ٧٣.

لإنعامهم النظر فى هذا القدر اليسير المحتقَر من الأصوات ؛ فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ ؟ بل الكلمةِ من جملة الكلام "[١].

إن ابن جنى – رحمه الله – يدلل لنا على حب العرب المتناهى للتخفيف، لدرجة أنهم يستثقلون الحركة التى هى أقل من الحرف، حتى أفضى بهم هذا الحب إلى أن اختلسوها، بل تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوها، ويمضى ابن جنى قُدُماً فى طريقه، فيروى قصصاً أخرى يثبت بها معرفة العرب لهذه الظاهرة، أذكر منها قصتين تأكيداً لما قررته من قبل من أن العرب القدامى كان لديهم إحساس بخفة اللفظ وثقله، روى ابن جنى عن أبى حاتم السجِسْتانىّ قال: "قرأ علىّ أعرابىّ بالحرم: (طِيبى لهم وحُسْنُ مآب)[٢] فقلت: طوبى، فقال: طِيبى، فأعدت فقلت: طوبى، فقال: طِيبى، فلما طال علىّ قلت: طُوطُو، قال: طِى طِى " ثم يعلق ابن جنى على ذلك فيقول: " أفلا ترى إلى هذا الأعرابىّ، وأنت تعتقده جافياً كَزّاً، لا دَمِثاً ولا طيّعاً ؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعَه عن التماس الخفة هَزّ ولا تمرين، وما ظنك به إذا خُلّى مع سَوْمه، وتساند إلى سليقيته ونَجْره "[٣].

وهكذا يبدو من هذه القصة أن طبيعة العربى وسليقته تميل إلى التخفيف، وتنبو عن التثقيل، وهو ما أكده ابن جنى بقوله: " وسألت غلاماً من آل المُهَيَّا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها، فقلت: أكذا أم كذا ؟ فقال: كذا بالنصب ؛ لأنه أخف، فجنح إلى الخفة، وعجبتُ من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ "[٤].

إنه لدليل قاطع على معرفة العرب – حتى الصغار منهم – لهذه الظاهرة، ودليل أيضاً على عدم استيراد هذه الظاهرة من لغة أخرى، تختلف فى طبيعتها عن العربية، لأن " لها من أصولها وقواعدها ومعجمها ما يتيح لها أن تكون أداة للتواصل بين الناس، دون أن تفتقر إلى أصل أو قاعدة من لغة أخرى "[٥].

---

[١] الخصائص ١ / ٧٦.

[٢] من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

[٣] الخصائص ١ / ٧٧.

[٤] المصدر نفسه ١ / ٧٩.

[٥] ظاهرة التخفيف فى النحو العربى ص ٨٣.

من هنا، ومن هذا المنطلق صار التخفيف مطلباً أصيلاً فى الفكر النحوى، وأصبح مظهراً من مظاهر التفسير النحوى الذى ينبنى على الذوق الاستعمالى للغة، يقول الدكتور/ تمام حسان: " من مظاهر الطاقة التفسيرية فى النحو العربى ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته، ولعل طلب الخفة أن يكون أوسع العلل العربية كمجال تطبيق، وحسبه أن يجد اعترافاً مؤكداً من علم اللغة الحديث ؛ إذ يجد لنفسه مكاناً مهماً بين مبادئه "[١].

ومن ثم نجد التخفيف مقصداً مهماً من مقاصد النحويين فى ضوابطهم ونظرياتهم العامة، ومن ذلك قولهم:

- " المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس "[٢].
- " جَعْلُ الأخفِّ للأكثر هو الأصل "[٣].
- " من كلامهم جواز التخفيف من الثقيل، وليس من كلامهم أن ينقلوا الخفيف إلى الثقيل، إذا اتفقا فى المعنى "[٤].
- " قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل "[٥].
- " ما يُستثقل عندهم فى حكم المستحيل "[٦].
- " إنهم يستثقلون الخروج من ثقيل إلى أثقل منه "[٧].
- " إنهم يهربون أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلونه "[٨].

وهذا يدل دلالة واضحة على وعيهم بهذه الظاهرة، وأن حديثهم عنها لم يكن حديثاً اعتباطياً أو عفوياً، بل كان مبنياً على واقع استقرائى، كما فى حديثهم عن عدد حروف

---

[١] اللغة العربية والحداثة ص ١٣٤.

[٢] شرح الشافية، نقرة كار ص ٤٦.

[٣] اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٩٩، ١٠٢، ١٥٢.

[٤] علل النحو لابن الوراق ص ٣٢٩.

[٥] الإنصاف ١ / ١٤.

[٦] التبيين ص ١٨٣.

[٧] سر صناعة الإعراب ١ / ١٨.

[٨] المنصف ص ١٨٢.

الكلمة، وما ينبنى على ذلك من خفة فى النطق بها، فقد " تضمنت كتب النحو، ومقدمات بعض المعاجم نظرية متكاملة فى عدد حروف الكلمة فى اللغة العربية، تحدد أدناها وأقصاها باعتبار الأصل والزائد منها، وتستند هذه النظرية إلى مجموعة من المبادئ ترجع فى نهاية الأمر إلى البحث عن الخفة، واجتناب الكلفة "[١].

وكذلك حديثهم عن التغييرات التى تطرأ على بنية الكلمة، فقد عقد سيبويه فى كتابه باباً، عنونه بقوله: (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل متحرك) وضرب لذلك أمثلة عديدة، ثم علله بقوله: " وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور،والمفتوح أخف عليهم،فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل "[٢].

فالتحريك هو الأصل، والتسكين عدول عنه استخفافاً، أو بتعبير علم اللغة الحديث: " من أجل الاقتصاد فى الجهد "[٣].

ومن ثم استثقلوا بناء (فِعُل) للخروج من ثقيل (الكسر) إلى ما هو أثقل (الضم)[٤] ولهذا أباحوا لأنفسهم الخروج من الكسر فى همزة (اقتل) و (اخرج) مع أنه الأصل إلى الضم، فقالوا: اُقتُل، اُخرُج، لأن تماثل الضمتين – مع كونهما أثقل من الكسر والضم – يخفف شيئاً[٥].

فقد أدرك الفكر النحوى أن مدار هذه التغييرات التى تطرأ على بنية الكلمة على حصول الخفة، وقانونهم فى ذلك: " أن يكون عَمَلُهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم فى ضرْب واحد "[٦] و " أنهم إذا أدْنَوا الحرف من الحرف كان أخفَّ عليهم "[٧].

يقول سيبويه معللاً إدغام المثلين: " وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تَعَباً عليهم أن يُداركوا فى موضع واحد،

---

(١) نظرات فى التراث اللغوى العربى د. عبد القادر المهيرى ص ١٢١.

(٢) الكتاب ٤ / ١١٣، ١١٤.

(٣) انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٣٣.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢١، والخصائص ١ / ٦٩.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضى ١ / ٣٦.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٧٨.

(٧) المصدر نفسه ٤ / ٣٣٥.

ولا تكون مُهْلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم "[١].

بل إن طلب التخفيف فى بناء الكلمة قد يدفعهم إلى أن يسلكوا بها سبيل الشذوذ، وهذا ما نبه إليه ابن يعيش بقوله: " وقالوا فى سُلَيْم: سُلَمِىّ، وفى خُثَيم: خُثَمِىّ، والداعى إلى هذا الشذوذ طلب الخفة، لاجتماع الياء مع الكسرة وياءى النسب "[٢].

كما عالج سيبويه الإبدال الشاذ المخالف للقاعدة فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما شذ فأُبْدِل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمُطَّرِد) ومثَّل لذلك بقولك: تَسَرّيْتُ، وتظنَّيتُ، وتقصيت من القِصة، وأَمْلَيْتُ، ثم علل ذلك الإبدال بقوله: " أرادوا حرفاً أخفَّ عليهم منها وأجلد "[٣] وهذا يعنى أن الإبدال الشاذ فى هذه الكلمات قد تم طلباً للتخفيف، وهو ما حكم به سيبويه على كلمات كثيرة أخرى قد أوردها فى الباب الذى ترجمه بـ (هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطَّرِد) نحو قول بعض العرب: اسْتَخَذَ فلان أرضاً، بدلاً من: اتَّخذ فلان أرضاً، ثم فسره بقوله: " السينُ لم تجد حرفاً أقربَ إلى التاء فى المخرج والهمس، حيث أرادوا التخفيف منها، وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مُستثقل فى كلامهم "[٤].

وهكذا، يظهر أن حديث النحويين عن الخفة والثقل مبنى على فهم منطق العربية، واستقراء وتذوق كلامها، وهذا ما سيتضح فيما يلى.

---

[١] الكتاب ٤ / ٤١٧.

[٢] شرح المفصل ٦ / ١١.

[٣] الكتاب ٤ / ٤٢٤.

[٤] المصدر نفسه ٤ / ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٤.

التخفيف على مستوى التركيب

أولاً: التخفيف والإعراب:

ليس هناك شك فى أن اللغة قد راعت التخفيف فى إعراب كلماتها، إذ نتج عن ذلك ما يُسمى بـ (الإعراب التقديرى) حينما تُستثقل الحركات على حروف العلة، وما يُسمى بـ (الإعراب الفرعىّ) حينما يتعسر جلب الحركات على نهاية الكلمات استثقالاً لها.

بل وجدنا أن ما كان ثقيلاً من (علامات الإعراب) قد جُعل علامة لما كان قليلاً، وما كان خفيفاً منها، قد جُعل علامة لما كان كثيراً، يقول الأنبارى فى الموازنة بين الفاعل والمفعول: " فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقلّ من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخف، أعطوا الأقلَّ الأثقل، والأكثر الأخفّ، ليكون ثقلُ الرفع موازناً لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازنة لكثرة المفعول "[١].

وهذا ما يعرف فى الدرس اللغوى الحديث بنظرية (التعادل اللغوىّ): " حيث كان التوازن قائماً بين الخفة والثقل فى كلمات اللغة وجملها، فلا نجد مظاهر الثقل تجتمع فى كلمة أو جملة، ومظاهر الخفة تجتمع فى كلمة أخرى أو جملة ثانية، ولكننا نجد هذا التعادل القائم، وهذا التوازن الملاحظ فى الكلمات والجمل، فالكلمة الثقيلة لفظياً أو معنوياً نجد أن السلوك اللغوى يراعى التخفيف حين التصرف فيها بالجمع أو التصغير أو النسب أو الإعراب... إلخ والكلمات الخفيفة خفة لفظية أو معنوية يكون لها من القواعد السلوكية غير ما للكلمة الثقيلة "[٢].

وهذا التعادل – الأثقل للأقل والأخف للأكثر – إن دلّ فإنما يدل على " " أن العرب كانت أمة حكيمة، أو أن اللغة العربية ذات عبقرية خاصة بين اللغات "[٣].

التخفيف والإعراب التقديرى:

الإعراب التقديرى هو الذى يكون فى أواخر الكلمات المنتهية بحرف علة، وهو بخلاف الإعراب الظاهر حيث يكون فى الكلمات الصحيحة الآخر، فتظهر علامات الإعراب على

---

(١) أسرار العربية ص ٨٧.

(٢) ظاهرة التخفيف ص ٣٦٤.

(٣) الأصول د / تمام حسان ص ١٩٨.

الحرف الأخير دون ثقل، ومن ثم فلا يصلح فى الكلمات المعتلة الآخر، لأن حروف العلة إما أن تُستثقل عليها حركات الإعراب، وذلك مع الواو والياء، وإما أن يتعذر ظهور الحركات عليها، وذلك مع الألف، ومن هنا لجأت اللغة إلى الإعراب التقديرى تخفيفاً لهذا الثقل، يقول المبرد: " والحركات مستثقلة فى حروف المد واللين، فلذلك أُسكِنَتْ استخفافاً "[١].

فالضمة والكسرة ثقيلتان على الواو والياء، ولهذا قُدّرتا عليهما فى الإعراب، أما الفتحة فهى حركة خفيفة يمكن أن يتحملها حرف العلة، ولهذا ظهرت على الواو والياء، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك فقال: " فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور لم تتحملا من حركات الإعراب إلا الفتح، لخفة الفتحة، وتسكنان فى موضع الرفع، وذلك استثقالاً للضمة عليهما، فتقول: هو يغزو، ويرمى، ولن يغزوَ، ولن يرميَ، فتثبت الفتحة لخفتها، وتسقط الضمة لثقلها، وتقول فى الاسم: هذا الرامِى والعمِى، وإنما حذفوا الضمة لثقلها على الياء المكسور ما قبلها، وتقول فى النصب: رأيت الرامِيَ والعميَ "[٢].

ويذكر السيوطى – نقلاً عن الشلوبين – علة أخرى لثقل الإعراب الظاهر فى الكلمات المعتلة الآخر، إذ يقول: " إنما قُدرت الضمة فى: جاء القاضى، وزيد يرمى ويغزو، والكسرة فى: مررت بالقاضى، لثقلهما فى أنفسهما، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال. قال: والأمثال التى اجتمعت هنا هى الحركة التى فى الياء والواو، والحركة التى قبلهما، والياء والواو مضارعتان للحركات، لأنهما من جنسها، ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خففوا بأن أسقطوا الحركة المستثقلة "[٣].

وبهذا يظهر أن ثقل التماثل بين الحروف والحركات سبب آخر ينضاف إلى ثقل الحركات فى اللجوء إلى الإعراب التقديرى فى الكلمات المعتلة الآخر، ومما يدل على ذلك أن العرب إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء لم يستثقلوا الضمة والكسرة عليهما، نحو: غزو، وظبى، فيقال: هذا غزوٌ وظبىٌ، ومررت بغزوٍ وظبىٍ، والسبب فى ذلك قلة الأمثال حينئذ بزوال المد منهما، فجرتا لذلك مجرى الصحيح، ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة[٤].

---

[١] المقتضب ٤ / ٢٤٨.

[٢] شرح المفصل ١٠ / ١٠٠.

[٣] الأشباه والنظائر ١ / ٣٠.

[٤] انظر: شرح المفصل ١ / ٥٠.

التخفيف والإعراب الفرعى:

الأصل فى الإعراب – كما هو معلوم – أن يكون بالحركات، والسبب فى ذلك – كما يقول ابن مالك – " أن الحركة أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها فى الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة، لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة "[١].

وهذا يفيد أن الإعراب الأصلى أخف من الإعراب الفرعى، وأن الإعراب الفرعى ما كان إلا لثقل الإعراب الأصلى فى أبواب حصرها النحويون، وهى: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة.

فالملاحظ فى هذه الأبواب أن الحروف نائبة عن الحركات، نتيجة ثقل وجود الحركات على هذه الحروف، وإلا فكيف تتحمل الواو فى (أبوك) أو الياء فى (أبيك) حركة ما ؟ لهذا لجأت اللغة إلى الإعراب الفرعى تخفيفاً من هذا الثقل[٢].

والسؤال الآن: إذا كانت فكرة الإعراب الفرعى قائمة على التخفيف ؛ فلماذا إذاً تنوب حركة الكسر عن الفتح فى جمع المؤنث السالم، إذ هو من قبيل إنابة الثقيل عن الخفيف ؟

والإجابة عن هذا السؤال نجدها عند ابن يعيش حيث يقول: " إن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما حُمل منصوب جمع المذكر على مجروره فى مثل: مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، كذلك حُمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره فى مثل: مررت بالمسلمات، ورأيت المسلمات، ليكون الفرع على منهاج الأصل، ولا يخالفه "[٣].

---

[١] شرح التسهيل ١ / ٤٢.

[٢] انظر: ظاهرة التخفيف ص ٢٥٥.

[٣] شرح المفصل ٥ / ٧، ٨.

ثانياً: التخفيف والبناء

التخفيف وبناء الأفعال:

الملاحظ فى بناء الأفعال أن العرب قد راعت فيه مبدأ التخفيف، فالفعل الماضى يبنى على الفتح، إذا لم يتصل به شئ، نحو: ضربَ، وذلك لأن الفتح أخف الحركات[١]، فإذا ما اتصل به واو الجماعة، ضُمّ آخره، نحو: ضربُوا، لمناسبة الواو، وذلك من مظاهر التخفيف، فإذا ما اتصل به ضمير رفع متحرك، سكن آخره، نحو: ضربْتُ، وهذا غاية التخفيف، من قِبل أن العرب تكره توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لما فيه من الثقل الشديد[٢]، وها هو ذا الدكتور / تمام حسان يؤكد أن ذلك تمّ بسبب الذوق الاستعمالى، فيقول: " يلجأ الذوق الاستعمالى العربى إلى إسكان لام الفعل التى عليها علامة البناء، فيصبح الفعل مبنياً على السكون، بعد أن كان مبنياً على الفتح بفعل الذوق الاستعمالى، ذلك لأنه يكره توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة "[٣].

والحال لا يختلف كثيراً مع الفعل المضارع، فهو يبنى على السكون إن اتصلت به نون النسوة، نحو قوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ)[٤] ويبنى على الفتح إن اتصلت به نون التوكيد المباشرة، نحو قوله تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ)[٥] ويبدو التخفيف مع بنائه على السكون فى أن لفظ المضارع يعتدل بسكون يعقبه حركة[٦]،أما مع الفتح فللتخفيف من ثقل تركيبه مع النون، إذ هو معها كالمركب تركيب: خمسة عشر[٧] بدليل أنه لو فَصل بين المضارع والنون ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، لم يحكموا ببنائه، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

---

(١) انظر: علل النحو لابن الوراق ص ١٤٨، وأسرار العربية ص ٢٧٨، وشرح الجمل الكبير ٢ / ٣٣٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١ / ٤٥.

(٣) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ٢٩٩.

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٦) ظاهرة التخفيف ص ٢٧١.

(٧) انظر: التصريح ١ / ٥٦.

فإذا جئنا إلى فعل الأمر فسنجد أن أحوال بنائه كلها تدل على الخفة، لأنها قائمة على الحذف، فهو يبنى على السكون – الذى هو حذف الحركة – إذا كان صحيح الآخر، أو اتصلت به نون النسوة، نحو: اذهبْ، واذهبْنَ يا هندات، ويبنى على حذف النون، إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: اذهبا، اذهبوا، اذهبى، ويبنى على حذف حرف العلة، إذا كان معتل الآخر، نحو: اخشَ، اغزُ، ارمِ، وفى الحذف " خفة ملحوظة تتناسب مع الأمر الذى هو بتّ وتشدد وقطع، فهو ثقل معنوى يناسبه الحذف "[١].

التخفيف وبناء الأسماء والحروف:

باستقراء النحويين لكلمات اللغة المبنية من الأسماء والحروف تبين أن الأكثر منها قد رُوعى فيه التخفيف، فقد بُنى أكثرها على السكون، مثل: مَنْ، وكم، وإذ، وإذا، ومتى، وأنَّى، ومثل: نعم، وأجل، وهل، وبل، وعن، وفى... إلخ، وهو الأصل فى البناء، لأنه أخف من الحركة للزوم المبنى حالة واحدة، فيعادل ثقل المبنىّ[٢]، ومن ثم لا يحرك المبنى إلا لسبب يقتضى ذلك، يقول ابن يعيش: " القياس فى كل مبنى أن يكون ساكناً، وما حُرّك من ذلك فلعلة، فإذا وجدت مبنياً ساكناً، فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأن ذلك مقتضى القياس فيه، فإن كان متحركاً فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة، دون غيرها من الحركات "[٣].

وعملاً بقول ابن يعيش هذا، نورد بعض النماذج من هذه المبنيات، لنقف على سبب تحركها، واختصاصها بتلك الحركة:

يذكر ابن الوراق أن سبب تحريك (أينَ) التقاء الساكنين، وهما: الياء، والنون، لكونها بمعنى حرفى الاستفهام، والشرط، وكانت الحركة فتحة " وإن كان الكسر الأصل، لأن الكسر بعد الياء مستثقل، فسقط لاستثقاله، والضم أثقل منه، فلم يبق إلا الفتح، وهو مع ذلك أخف الحركات "[٤].

---

(١) ظاهرة التخفيف ص ٢٧١.

(٢) انظر: حاشية الخضرى ١ / ٣٣.

(٣) شرح المفصل ٣ / ٨٢.

(٤) علل النحو ص ٢٢٣، وانظر: أسرار العربية ص ٥١.

وما قيل فى (أين) يقال فى (كيف) إذ يذكر الثمانينى أنها: " بُنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام، فلما سكنت الفاء، وقبلها ياء ساكنة، اجتمع ساكنان، وهما: الياء والفاء، فحركوا الفاء لالتقاء الساكنين، واختاروا لها الفتحة، لأن الضمة والكسرة يستثقلان بعد الياء والواو "[١].

ولهذا السبب، أعنى: استثقال الكسرة بعد الياء، بُنيت (ليت) على الفتح – أيضاً – يقول ابن يعيش: " وحقه أن يكون موقوف الآخر، إلا أنه حُرّك لالتقاء الساكنين، وفُتح طلباً للخفة، كأنهم استثقلوا الكسرة بعد الياء، كما فعلوا ذلك فى أين، وكيف "[٢].

كما كان الثقل سبباً فى تحريك الفاء بالفتح فى (سوفَ) واللام فى (لعل) والنون فى: إنَّ، وكأنّ، ولكنّ[٣].

والذى يبدو أن كثرة استعمال هذه الكلمات سبب آخر فى النزوع إلى التخفيف بالفتح ؛ وإلا فما بالهم كسروا (جَيْرِ) – حرف جواب بمعنى: نعم – وفيها من الثقل ما فى (ليت) وأخواته ؟ إن ابن يعيش يؤكد على هذا السبب، ويقرره بقوله: " على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال أين، وكيف، وليت، مع العلة التى ذكرناها – من اجتماع الكسرة والياء – آثروا الفتحة لذلك، ولما قلّ استعمال (جيْرِ) لم يحفلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذى هو الأصل "[٤].

ولقلة استعمال (جَيْرِ) اختلفت العرب فى التخلص من التقاء الساكنين فيها، فقد جاء عنهم الكسر على أصل التخلص، والفتح طلباً للخفة، لثقل الكسرة بعد الياء[٥]، كما اختلفوا فى (أمسِ) حيث أعربه بعض بنى تميم إعراب الممنوع من الصرف، لاجتماع التعريف، والعدل عن (الأمس) وأكثرهم يعربه كذلك فى الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر فى غيره، عملاً بالموجبين، وهو عكس ما ذهب إليه الحجازيون من بنائها على

---

[١] الفوائد والقواعد ص ٦٧.

[٢] شرح المفصل ٨ / ٨٤.

[٣] انظر: الفوائد والقواعد ص ٦٥.

[٤] شرح المفصل ٨ / ١٢٤، وانظر: شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٣٧.

[٥] انظر: شرح المفصل ٨ / ١٢٤.

الكسر، بل إن من العرب من يعتقد فيها التنكير، ويعربها ويصرفها، ويجريها مجرى الأسماء المتمكنة[١].

والملاحظ – أيضاً – أن (حيثُ) قد خالفت (أين وكيف) مع أن قبل آخرها ياء، ومن ثَمَّ حرّك بعض العرب آخرها بالضم لالتقاء الساكنين، تشبيهاً بـ (قبلُ وبعدُ) من جهة أن أصل (حيث) أن تضاف إلى اسم مفرد، ولكنها خالفت هذا الأصل، وأُضيفت إلى الجملة، فأشبهت بذلك (قبلُ وبعدُ) من حيث حُذف منهما المضاف إليه، فكأنها مقطوعة عن الإضافة.

ومنهم مَن كسر آخرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، ومنهم من فتح آخرها، طلباً للتخفيف[٢].

وإنما حُرّكت (قبلُ وبعدُ) بالضمة دون غيرها لسببين:

أحدهما: أنه لما حُذف منهما المضاف إليه، حُرّكا بأقوى الحركات، وهى الضمة، تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما.

والثانى: أن النصب والجر يدخلهما، نحو: جئت قبلَك، ومن قبلِك، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، ومن ثَمّ بنوهما على الضمة، ليزول هذا اللبس[٣].

ومما بُنى على الضم تشبيهاً بـ (قبلُ وبعدُ): قَطُّ، وعَوْضُ، يقول ابن يعيش: " و (قَطُّ) مبنية على الضم، لأنها ظرف، وأصل الظروف أن تكون مضافة، فلما قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضم كـ (قبلُ وبعدُ)... ومنهم من يقول (قُطُّ) بضم القاف والطاء، ومنهم من يخفف، فيحذف إحدى الطاءين تخفيفاً، ويبقى الحركة بحالها، دلالة وتنبيهاً على أصلها، فيقول: قَطُ، ومنهم من يتبع الضم الضم فى المخفف أيضاً، فيقول: قُطُ، وهو قليل، وأما (عَوْضُ) فمبنية، لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتح والضم، فمن فتح فطلباً للخفة، ومن ضَمَّ فتشبيهاً بـ (قبلُ وبعدُ) "[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤ / ١٠٧، وحاشية الخضرى ١ / ٣٤.

(٢) انظر: شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) انظر: علل النحو لابن الوراق ص ٢٢٩، وأسرار العربية ص ٥٠، ٥١.

(٤) شرح المفصل ٤ / ١٠٨.

وهكذا يتضح أن العرب قد راعت فى بناء الأسماء والحروف فكرة التخفيف، وذلك بكثرة مَيْلها إلى السكون أو الفتحة فى البناء، كما أن ما بُنى على الضم والكسر له حظه -- أيضاً - من التخفيف، إما بالهروب منه – أحياناً – إلى الفتح، أو بتحقيق التعادل، فقد لوحظ أن العرب لقلة استخدامها هذه الكلمات، قد آثرت فى بنائها الحركات الثقيلة، ليكون ثقل الضم والكسر موازياً لقلتها، وفى هذا – بلا شك – تعادل مطلوب.

ثالثاً: التخفيف والحذف

يُعد التخفيف أهم العلل التى فسر بها النحويون والبلاغيون ظاهرة الحذف، فقد كان العرب: " يتخففون فى القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فُهِمَتْ، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها "[١]، وهذا قناعة منهم بأن مدار الكلام على أن هذا الحذف " إنما يصلحه، ويفسده غرض المتكلم "[٢].

وإذا حاولنا أن نتلمس أسباب الحذف للتخفيف، وجدنا أن أهم الأسباب التى ذكرها النحويون هى ما يلى:

١- كثرة الاستعمال:

حينما يكثر استعمال كلمة، أو جملة معينة، نجد أن العرب يميلون إلى التخفف بحذف بعض أجزائها، لأن " الكلمة إذا كثُر استعمالها، جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها "[٣] وقد اعترف النحويون بأن كثرة الاستعمال تستلزم التغيير بالحذف رغبة فى التخفيف، يقول ابن يعيش: " ولكثرة الاستعمال أثر فى التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: أيش، والمراد: أى شئ، وقالوا: ويلمّه، وقالوا: لا أدرِ، فغيّروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال "[٤].

وقد تواترت مقولات النحويين حول هذا المفهوم مما يُعد ضابطاً وأصلا فى هذا الباب، من مثل قولهم: - " الشئ إذا كثر، كان حذفه كذكره، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور "[٥].

- " ما حُذف فى الكلام لكثرة الاستعمال كثير "[٦].

- " هم لما كثُر فى استعمالهم أشدُّ تغييراً "[٧].

---

(١) إحياء النحو ص ٤٨.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٠.

(٣) شرح المفصل ٢ / ١٩.

(٤) المصدر نفسه ٤ / ١٠٢.

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٧.

(٦) الكتاب ٢ / ١٣٠.

(٧) المحتسب ١ / ٣٧.

- " الكلمة إذا كثرت، كثُر التصرف فيها "[١].

- " الحذف للتخفيف كثير فى كلامهم "[٢].

- " هم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج "[٣].

- " كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ "[٤].

على أن سيبويه – رحمه الله – أسبق النحويين التفاتاً إلى هذه الظاهرة، فقد وردت كثيراً فى كتابه، وعلل بها كثيراً من المسائل الواردة عن العرب، يقول سيبويه: " الشئ إذا كثُر فى كلامهم كان له نَحْوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه، ألا ترى أنك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقُ، إذا أردت: أَقُلْ، وتقول: لا أدْرِ، كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أُبَلْ، ولا تقول: لم أُرَمْ، تريد: لم أُرامِ، فالعرب مما يغيّرون الأكثر فى كلامهم عن حال نظائره "[٥].

وهذا – بحق – يجعلنا نتعجب من حال أستاذنا الدكتور / تمام حسان، حينما قال: إن الأصل (كثرة الاستعمال تجيز القياس، والخروج عن الأصل) تفرد به الكوفيون، ورفضه البصريون[٦].

ونظير ذلك – أيضاً – ما ذهب إليه من أن (كثرة الاستعمال تجيز الحذف) أصل من الأصول التى قال بها الكوفيون، ورفضها البصريون[٧]، مع أننا نجد سيبويه يقول: " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه فى غير الأمر والنهى، وذلك قولك: أخذتُه بدرهم فصاعداً، وأخذتُه بدرهم فزائداً، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه... كأنه قال: أخذتُه بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً، أو فذهب صاعداً "[٨].

---

[١] شرح المفصل ٥ / ١١.

[٢] الإنصاف ٢ / ٥٧٦.

[٣] الكتاب ٢ / ١٦٣.

[٤] شرح الشافية، نقرة كار ص ١٦٠.

[٥] الكتاب ٢ / ١٩٦.

[٦] انظر: الأصول د. تمام حسان ص ٤٦، وانظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ١٣٧.

[٧] انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ١٣٨.

[٨] الكتاب ١ / ٢٩٠.

والذى يبدو أن الذى أوقع الدكتور / تمام حسان وغيره من علماء اللغة المحدثين فى هذا الخطأ هو اعتمادهم على كتاب (الإنصاف) لأبى البركات الأنبارى فى بيان أصول المدرستين، إذ كان أبو البركات يذكر (كثرة الاستعمال) على أنها من حجج الكوفيين فى بعض المسائل[١]،مع أن ما أورده أبو البركات من أمثلة على ألسنة الكوفيين تدل على هذا الأصل، هو من أمثلة سيبويه، وشيوخ نحاة البصرة بعده، وليس دليل أدلّ على ذلك من أقوال سيبويه المتقدمة.

فقد استعرض سيبويه – وغيره من النحويين – كثيراً من مظاهر الحذف، جاعلين كثرة الاستعمال سبباً فى ذلك الحذف، بل إن ابن ولاّد يجعل كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال[٢]، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف[٣]، فالقسم – مثلاً – لكثرته فى كلامهم، توخوا فيه أنواعاً من التخفيف، فمن ذلك:

– حذف حرف القسم الجار فى قول العرب: اللهِ لأفعلنّ، وعلل سيبويه جوازه بقوله: " حيث كثر فى كلامهم، فحذفوه تخفيفاً "[٤].

– حذف فعل القسم، فقالوا: بالله لأقومنّ، والمراد: أحلف بالله، وربما حذفوا المقسم به، واجتزؤا بدلالة الفعل عليه، فيقولون: أقسم لأفعلن، والمعنى: أقسم بالله.

– حذف الخبر من الجملة الابتدائية، نحو: لعَمْرك، وليمينك، وأمانة الله، فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار تخفيفاً.

– إبدال التاء من الواو، نحو قوله تعالى: (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[٥].

– قولهم فى القسم: لعَمْرك لأفعلن (بفتح العين، وسكون الميم) ولا يجوز فيه غير ذلك من اللغات الواردة فيه[٦]، لكثرته فى كلامهم، فاختاروا له أخف اللغات[٧].

---

(١) انظر مثلاً: المسألة: ٧٢، والمسألة: ٩٢.

(٢) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٤٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩ / ٩٤.

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٩.

(٥) من الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٦) ورد فى كلمة (عمر) ثلاث لغات: فتح العين وسكون الميم، وبضم العين وسكون الميم، وبضمهما. انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٧.

(٧) انظر: المصدر نفسه ٩ / ٩٤ – ٩٦.

كما حذفوا اسم (لا) النافية للجنس، فقالوا: لا عليك، والمراد: لا بأس عليك، وإنما حذفوه لكثرة الاستعمال تخفيفاً[١].

كما جاء الحذف للتخفيف فى (قد) و (قط) إذ أصلهما التثقيل، لاشتقاقهما من: قددت الشئ، وقططته، إذا قطعته، " وإنما خففتا بحذف لاميهما، وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما "[٢].

هذا.. وقد صنف ابن يعيش الحذف الذى يكون لكثرة الاستعمال إلى ثلاث مراتب:

الأولى: ما يكثر استعماله حتى يصير أغلب من الأصل، بحيث لا يجوز استعمال الأصل معه، بل يُهجر فيه ويُرفض، نحو: خُذ، وكُلْ، ويَد، ودم، فقد غلب الحذف فى هذه الكلمات على الأصل بحيث لا يجوز معها الإتمام، فلا يقال: اوْخُذ، اوْكُلْ، ولا: يَدْىٌ، ولا: دَمَوٌ، وإن كان هو الأصل.

الثانية: ما يصير الحذف فيه موازياً للأصل، فيجوز استعمالهما معاً، نحو: لم يكُ، ولا أدْرِ، ولا أُبَلِ.

الثالثة: ما ينقص عن مرتبة الأصل، نحو: ولاكِ، فإن أصلها: ولكنْ، حذفت النون لكثرة الاستعمال، إلا أن الحذف فيه نقص عن الأصل فى كثرة استعماله، حتى صار لا يأتى إلا فى ضرورة شاعر[٣].

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن تعليل الحذف فى السماعيات، نحو: سقياً، ورعياً، وحَمْداً وشكراً لا كفراً، وأهلاً وسهلاً، وكلَّ شئ ولا شتيمةَ حر... إلخ بكثرة الاستعمال لا يصح أن يكون ضابطاً نحوياً، " لأنه يحتاج إلى النظر فى كل لفظة، أكثرتْ أم لم تكثر ؟ وذلك من حظ اللغوى "[٤].

---

[١] شرح المفصل ٢ / ١١٤.

[٢] المصدر نفسه ٢ / ١٣٠.

[٣] انظر: شرح الملوكى فى التصريف ص ٣٦٦، ٣٦٧.

[٤] الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢٢٧.

ولهذا اقترح بعض المحدثين " استبدال علة (حكاية النص) فى نحو: كل شئ ولا شتيمة حر، لأنه مَثَل، والأمثال لا تغير، وعلة (دلالة الحال) فى نحو: أهلاً وسهلاً بعلة كثرة الاستعمال "[١].

وهذا يكون صحيحاً فى المحذوفات التى نستطيع أن نقف فيها على علة ظاهرة، أما ما يطالعنا من فيض غزير من المحذوفات التى يستعصى تأويلها على النحاة أنفسهم، لأن الحذف فيها اعتباطى، لا يخضع لقياس، فحينئذ يكون للفكر النحوى فيما ذهب إليه من التعليل بـ (كثرة الاستعمال) طلباً للخفة وجاهته التى تتفق مع منهجهم التعليلى الذى أخذوا أنفسهم به، كما فى حذف ألف الوصل نطقاً وكتابة من (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث أشار الشيخ / محمد الأمير فى حاشيته على المغنى إلى أن كثرة الكتابة والاستخدام أدت إلى موجب التخفيف بالحذف[٢]، ولعل تلك الإشارة وغيرها هى التى جعلت أحد المحدثين يعلق على تعليل بعض المحذوفات بكثرة الاستعمال قائلاً: " وبسبب من إدراك القدماء للحذف فى اللغة تخفيفاً لكثرة الاستعمال – وهو أمر واقع بالطبع فى اللغة المنطوقة – جعلوا كثرة الاستعمال مبرراً لحذف بعض الحروف كتابة، كحذف ألف الوصل من (بسم الله) خطأً، وذلك لكثرة كتابتها "[٣].

إذاً التعليل بـ (كثرة الاستعمال) قائم فى الفكر النحوى على أساس صحيح – لا تنكره إلا النظرة العجلى – من نظام لغة تقوم فى بناء العلاقات بين أصواتها ومفرداتها وجملها على مبدأ الخفة والتيسير، وتجنب التكلف والتثقيل، وهذا يدفع ما ذهب إليه الدكتور / على أبو المكارم، من أن تعليل النحاة كثيراً من المحذوفات بـ (كثرة الاستعمال): " يمتد – بالضرورة – عن نظريتهم فى تكوين الجملة، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوى، وتجريده من التأثر به، ومن ثم ألزموا فى نظريتهم وجود نظام معيّن للتركيب اللغوى، فلما وجدوا اختلال هذا النظام، وعدم تطابقه مع الواقع اللغوى، ابتكروا ما اصطلحوا عليه بـ (الخفة) ليكون تعليلاً للخروج على ما رسموه من نظام،

---

(١) نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين – د. حسن خميس الملخ ص ١٤٢.

(٢) انظر: حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١ / ٧.

(٣) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى – د. طاهر سليمان حمودة ص ٣٩.

ولو أنهم ربطوا بين مكونات الجملة، وبين الموقف اللغوى لما اضطربت نظريتهم هذا الاضطراب، ولما احتاجوا إلى تعليل النظرية الخاطئة بافتراض خاطئ "[١].

فهذا كلام فيه نظر ؛ إذ النحاة لا يصدرون فى موقفهم هذا عن نظرية خاطئة، عللوها بافتراض خاطئ كما يقول، بل يصدرون عن حقيقة، هى ما يميل إليه ذوق الناطقين باللغة وإحساسهم، يدل على ذلك استقراء كلامهم، والوقوف على معهود خطابهم، وطرائقهم فى الإبانة عن معانيهم ومقاصدهم، مراعين قاعدة (المجهود الأدنى) ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، وإيصال المعنى بأخف لفظ على اللسان، وأوضحه للأذن[٢]، وكما يقول أستاذنا الدكتور / تمام حسان: " والذى يبدو لى حين أفكر فى أمر اللغة العربية أن الذوق الصياغى العربى يرسم حدوداً واضحة لما يعده خفيفاً، ولما يعده ثقيلا "[٣].

٢- طول الكلام:

من مظاهر الثقل فى العربية طول الكلام أو الجملة " من خلال تطويل العناصر اللغوية بها، أو كثرة مكونات الجملة وتباعدها، أو الانتقال السريع من فعل دالٍّ على زمن إلى فعل دالٍّ على زمن آخر، وطول الجملة يؤثر فى سهولتها وخفتها أو ثقلها "[٤].

فالعرب بطبيعتهم يكرهون التطويل لأنه يؤدى إلى الثقل، ويميلون إلى الإيجاز، ويرغبون فى التخفيف، استمع إلى ابن جنى، وهو يقرر هذه الحقيقة قائلاً: " إنهم إذا كانوا فى حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه، علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف... مما يزيل الشك عنك فى رغبتهم فيما خفّ وأُوجِز، عمّا طال وأملّ، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعى حاجة، أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدّوابما كلّفوه من ذلك أنفسهم، وجعلوه كالمَنْبَهة على فَرْط عنايتهم، وتمكن الموضع عندهم "[٥].

---

[١] أصول التفكير النحوى ص ١٧٧.

[٢] ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٤٨.

[٣] اللغة العربية والحداثة ص ١٣٧.

[٤] ظاهرة التخفيف ص ٤٣.

[٥] الخصائص ١ / ٨٧.

ومن ثم كان طول الكلام – فى الفكر النحوى – علة للتخفيف، وكان من مقولاتهم الضابطة لذلك:

- " يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره "[١].
- " فرط الطول يدعو إلى الحذف، ويسهل أمره حتى كأنه لم يوجد "[٢].
- " الكلام إذا طال لزم فيه من الحذف ما لا يلزم غيره "[٣].
- " الكلام كلما طال، جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل "[٤].

لهذا نجد الحذف كثيراً عند إطالة الكلام حتى يخف النطق على اللسان، ومن مظاهر ذلك:

أ– حذف عائد الصلة:

اشتهر لدى النحويين جواز حذف العائد من جملة الصلة تخفيفاً، لطول الجملة بمكوناتها، التى يقول عنها المبرد: " إن أربعة أشياء صارت اسماً واحداً، وهى: الذى، والفعل، والفاعل، والمفعول به، فخففت منها "[٥] أى: بحذف (الهاء) وكان الضمير أولى بالحذف، لكونه فضلة يطول بها الكلام، فيخفف بحذفها[٦].

ومما يدل على ذلك أن سيبويه – رحمه الله – شبه حذف (الهاء) من جملة الصلة بحذف حرف (الياء) من كلمة (اشهباب) لكراهتهم طول الكلمة، حيث قال: "... وإنما شبهوه بقولهم: الذى رأيت فلان، حيث لم يذكروا (الهاء) وهو فى هذا أحسن، لأن (رأيت) تمام الاسم به يتم، وليس بخبر، ولا صفة، فكرهوا طوله، حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كرهوا طول (اشهيباب) فقالوا: اشهباب، وهو فى الوصف أمثل منه فى الخبر، وهو على ذلك ضعيف، ليس كحسنه بـ (الهاء) "[٧].

وقد كثر حذف هذا العائد عندهم إذا طالت الصلة، حتى صار حذفه قياساً[٨]، أشار

---

(١) المحتسب ١ / ١٠٨.
(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٣١.
(٣) المرتجل، لابن الخشاب ص ٢٠٦.
(٤) الأصول فى النحو ٢ / ٣١٠.
(٥) المقتضب ١ / ١٥٧.
(٦) انظر: أسرار العربية ص ٣٢٨.
(٧) الكتاب ١ / ٨٧.
(٨) انظر: شرح المفصل ٣ / ١٥٢.

سيبويه إلى ذلك قائلاً: " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه سمع أعرابياً، يقول: ما أنا بالذى قائل لك شيئاً، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيهم قائل لك شيئاً، قلت: أفيقال: ما أنا بالذى منطلق ؟ فقال: لا، فقلت: فما بال المسألة الأولى ؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام، فهو أمثل قليلاً، وكأن طوله عوض من ترك (هو) وقلّ من يتكلم بذلك "[١].

ب – حذف خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا):

فالقاعدة تؤكد أن كل مبتدأ لابد له من خبر، حتى تحصل الفائدة المرجوة من الابتداء، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنه إلا إذا وُجد ما يكون عوضاً عنه، ويسد مسده، ومن هنا ألزم النحويون خبر المبتدأ بعد (لولا) الحذف، إذا طال الكلام تخفيفاً، لكون الطول عوضاً عنه[٢]، نحو قولك: لولا زيدٌ لعاقبتُك، إذ التقدير: لولا زيدٌ موجود أو حاضر، وقد علل ابن الشجرى ذلك، فقال: " وإنما ألزموا هذا الخبر الحذف، لطول الكلام بجواب (لولا) "[٣].

ج – حذف التاء من الفعل المسند إلى حقيقى التأنيث:

من المقرر لدى النحويين أن الفاعل إذا كان متصلاً بفعله، حقيقى التأنيث، فلابد من الإتيان بعلامة التأنيث فى الفعل، مثل: قامتْ هند، إلا إذا ضعفت العناية بالفاعل بأن فُصل بينه وبين الفعل، فإنه حينئذ يجوز حذفها، لطول الكلام بالفصل، كقول العرب: حضر القاضىَ اليومَ امرأة[٤]، ويذكر سيبويه – رحمه الله – أن الحذف يزداد حسناً كلما طال الفصل، فيقول: " وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام، فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضىَ امرأة، لأنه إذا طال الكلام، كان الحذف أجمل، وكأنه شئ يصير بدلاً من شئ "[٥].

د – حذف حرف الجر:

يكثر حذف حرف الجر مع (أنِ) الناصبة للمضارع، و (أنَّ) المشددة الناصبة للاسم، نحو: أنا راغب فى أن ألقاك، ولو قلت: أنا راغب أن ألقاك، من غير حرف الجر جاز،

---

[١] الكتاب ٢ / ٤٠٤، وانظر: ٢ / ١٠٨.

[٢] انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ١٤٥.

[٣] أمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٢.

[٤] انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٩٢.

[٥] الكتاب ٢ / ٣٨.

وكذلك تقول فى المسددة: أنا حريص فى أنك تحسن إلىّ، ولو قلت: أنك تحسن إلىّ، من غير حرف الجر جاز، لكن لو جئت بالمصدر صريحاً، فقلت: أنا راغب فى لقائك، وحريص فى إحسانك إلىّ، لم يجز حذف حرف الجر، ويعلل ابن يعيش ذلك بقوله: " لأن (أنْ) وما بعدها من الفعل، وما يتعلق به، والاسم والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر، فطال ؛ فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفاً، كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلة، نحو قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)[١] ولم يجوزوا مع المصدر المحض "[٢].

وتفسير هذا: أن الفعل مع (أنْ) محتاج إلى فاعل، وربما إلى مفعول ومتعلقات أخرى، وهذا تطويل للكلام، وكذا مع (أنَّ) المشددة، واسمها وخبرها، فيجوز الحذف بسبب الطول، لكن المصدر الصريح ليس معه هذا التطويل، ومن ثم لم يجز معه الحذف.

وبهذا يظهر أن طول الكلام علة معتمدة فى كثير من أبواب النحو، استطاع الفكر النحوى من خلالها أن يقدم لنا تفسيراً لكثير من ألوان الحذف فى الكلام العربى، ولا يقدح فى تلك العلة ما ذكره بعض المحدثين من أنه: " ليس لطول الجملة العربية مقدار محدد حتى يصلح لتعليل حذف شئ منها، ولكن النحاة تعارفوا على هذا المصطلح فى تعليل الحذف "[٣]، لأن النحويين حددوا العناصر المؤسسة للجملة، وهى: المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية، والفعل والفاعل فى الجملة الفعلية، وهذا هو الحد الأدنى الذى تنعقد به الجملة المفيدة، " وقد كان على النحاة أن يحددوا أدنى قدر تنعقد به الجملة كلاماً مفيداً، ولم يكن عليهم – بطبيعة الحال – أن يحددوا الجملة الطويلة ؛ لأن الجملة الطويلة لا تنتهى بحد معين يجب التوقف عنه، ولكنهم حددوا العناصر غير المؤسسة التى يتم بها إطالة الجملة، وتشابك بنائها، بحيث تصبح جملة مركبة، لا بسيطة "[٤].

وهذا كلام يؤكد لنا صحة ما ذهب إليه النحويون من تعليل الحذف فى بعض المواضع بطول الكلام، وهو تعليل، يعكس " إدراكهم ما يعترى التراكيب من ثقل إذا طالت، وأن الحذف يقع فيها تخفيفاً من الثقل، وجنوحاً إلى الإيجاز الذى يمنحها شيئاً من القوة "[٥].

---

[١] من الآية ٤١ من سورة الفرقان.

[٢] شرح المفصل ٨ / ٥١.

[٣] نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين – د. حسن خميس الملخ ص ١٤٣.

[٤] فى بناء الجملة العربية – د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٧٦.

[٥] ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى – د. طاهر سليمان حمودة ص ٣٩.

التخفيف على مستوى بنية الكلمة

حينما يجد العربيُّ ثقلاً فى النطق بالكلمة فإنه – لا محالة – يلجأ إلى التخفف من هذا الثقل، وذلك لما لديه من إحساس بالخفة والثقل، وتذوق لكل منهما، هذا التذوق قد دعاه إلى أن يسلك طرقاً عدة تحقيقاً لهذه الغاية الكبرى، كان من أهمها:

التخفيف بالحذف:

ولا شك فى أن إيقاع الحذف فى اللغة – قياسياً كان أو سماعياً – غرضه التخفيف من الثقل النطقى للكلمة، إلا أن هذا الحذف لم يكن أمراً اعتباطياً متروكاً للناطق وشأنه،وإنما كان نظاماً لغوياً يعبر عن حكمة ومذهب، والذى يدل على ذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، فإنها تنظر فى حال ما بقى منها، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقرّوه على صورته، وإن خالف ذلك تصرفوا فيه حتى يتأتى على صور أمثلتهم، وهذا ما أكده ابن جنى بقوله:

" إن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، إما ضرورة أو إيثاراً فإنها تصوّر تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجّه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً، فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالاً تقبله مُثُلهم أقروه عليه، وإن نافرها وخالف ما عليه أوضاعُ كلمتها نِقض عن تلك الصورة، وأُصيِر إلى احتذاء رسومها "[١].

وقد طبّق ابن جنى هذه النظرية على كثير من كلمات اللغة مثل: منطلق، عند تصغيرها أو تكسيرها لابد من حذف نونه: " فإذا أنت حذفتها بقى لفظه بعد حذفها (مُطَلِق) ومثاله (مُفَعِل) وهذا وزن ليس فى كلامهم ؛ فلابد إذاً من نقله إلى أمثلتهم، ويجب حينئذ أن يُنقل فى التقدير إلى أقرب المُثُل منه ؛ ليقرب المأخذ، ويقل التعسف، فينبغى أن تقدره قد صار بعد حذفه إلى (مُطْلِق) لأنه أقرب إلى (مُطَلِق) من غيره، ثم حينئذ من بعدُ تحقره، فتقول: مُطَيْلِق، وتكسره، فتقول: مَطالِق "[٢].

---

[١] الخصائص ٣ / ١١٤.

[٢] المصدر نفسه.

ومن الأمثلة التى أُقرّت على صورتها بعد الحذف: عُذافر، عند تصغيرها أو تكسيرها تحذف منه الألف، فيصير: عُذَيفِر، فيبقى على صورته، ولا يغيّر، لأنه مثال معروف قد جاء عنهم، نحو: عُلَبِط، فتقول: عُذَيْفِر، وفى تكسيره: عَذَافِر.

على أن مظاهر الحذف فى الاستعمال اللغوى للكلمة تكاد تنحصر فى نوعين:

النوع الأول: حذف الحروف:

والتخفيف بحذف الحروف له أمثلة كثيرة منها:

أ – حذف التاء الكائنة فى أول الفعل المضارع، وذلك إذا اجتمعت مع تاء أخرى فى صيغ: تَفَعَّل، وتفاعَل، وتَفَعْلَل، مثل: تتقدّم، وتتقاتل، وتتبختر[١]، فالكثير فى العربية – كما يقول الدكتور / رمضان عبد التواب " الاكتفاء بتاء واحدة، وفى القرآن أمثلة كثيرة لذلك، ففيه مثلاً (تذكّرون) سبع عشرة مرة بالحذف، فى مقابل (تتذكّرون) ثلاث مرات بلا حذف "[٢].

وهذا يعنى أن حذف إحدى التاءين جائز لا واجب، يقول سيبويه: " فإن التقتِ التاءان فى: تتكلمون، وتَتَرَسُون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وتصديق ذلك قوله عز وجل (تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ)[٣] و (تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ)[٤] وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)[٥] وقوله: (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ)[٦] وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله تعالى (فَادَّارَأْتُمْ)[٧] و (وَازَّيَّنَتْ)[٨]وهى التى يُفْعَل بها ذلك فى (يَذّكرون) فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك "[٩].

---

[١] انظر: بحوث ومقالات فى اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٢٨.

[٢] التطور اللغوى ص ٤٥.

[٣] من الآية ٣٠ من سورة فصلت.،

[٤] من الآية ١٦ من سورة السجدة.

[٥] من الآية ٤ من سورة القدر.

[٦] من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.

[٧] من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

[٨] من الآية ٢٤ من سورة يونس.

[٩] الكتاب ٤ / ٤٧٦.

وقد أشار ابن جنى إلى أن هذا الحذف قُصد به التخفيف، فقال بعد أن ذكر الأمثلة: " يكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثانى منهما طلباً للخفة بذلك "[١].

والملاحظ أن حذف أحد المثلين للتخفيف قد يقع فيما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما أورده ابن جنى من قراءة ابن كثير: (ما نُزِّل الملائكة)[٢] على أنه أراد (تنزل الملائكة)[٣].

ب- حذف إحدى الهمزتين من مضارع الفعل الماضى الذى على وزن (أَفْعَلَ) نحو: أُكْرِمُ، إذ الأصل فيه: أُؤَكْرِم، فحذفت إحدى الهمزتين طلباً للتخفيف من ثقل اجتماعهما، ثم حُمل الخطاب والغيبة على التكلم، فقالوا: نكرم، وتكرم، ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن لم يجتمع فيها همزتان[٤]، " ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع، فيكون مرة بهمزة، وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس فى كلامهم "[٥].

ج – حذف فاء مضارع المثال الواوى، وذلك إذا وقعت الواو بعد ياء مفتوحة، وكانت عين المضارع مكسورة[٦]، نحو: وعد يعد، ووزن يزن، والأصل: يَوْعِد، ويَوْزِن، وعلة هذا الحذف – كما ذكر الصرفيون – ثقل اجتماع الواو والياء والكسرة فى المضارع[٧]، ولكن نقرة كار علل الحذف بأن " الكسرة بعد الواو غير موافقة لها، وكذلك الفتحة قبلها، فكأنها واقعة بين متضادين "[٨] ولعل هذا ما جعل أحد المحدثين يذهب إلى أن علة حذف الواو: عدم التجانس بين الياء المفتوحة، والواو الصامتة غير المدِّية[٩].

---

[١] المحتسب ٢ / ١١١.

[٢] من الآية ٨ من سورة الحجر.

[٣] انظر: المحتسب ٢ / ١٢٠، ومسائل نحوية بين ابن هشام وأبى البقاء د. حمزة النشرتى ص٨.

[٤] انظر: المقتضب ٢ / ٩٧، والإنصاف ١/ ١٢، ٢ / ٧٨٥، والمغنى فى تصريف الأفعال ص ١٦٣، ١٦٤.

[٥] المنصف ص ١٨٤.

[٦] انظر: المغنى فى تصريف الأفعال ص ٢٠٧.

[٧] انظر: الكتاب ٤ / ٥٣، والمقتضب ١ / ٢٢٦، والإنصاف ٢ / ٧٨٣، وشرح الملوكى فى التصريف ص ٣٢، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨.

[٨] شرح الشافية ص ١٦٥.

[٩] انظر: التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث للأستاذ / الطيب البكوش ص ٥٨.

ولما كان اجتماع هذه الأشياء الثلاثة سبباً فى ثقل المضارع، حذفت الواو طلباً للتخفيف[١]، على أن ابن يعيش أشار إلى بلاغة التخفيف بحذف الواو، فقال: " ولم يجز حذف الياء، لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة، لأنه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فحذفت، وكان حذفها أبلغ فى التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة "[٢].

ولهذا لو كان الفعل مثالاً يائياً لم يحذف منه شئ فى المضارع لخفة الياء، وهو ما أكده سيبويه بقوله: " وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ؛ وذلك قولك: يئس ييئس، ويَسَر، ييسِر، ويَمَنَ ييمِن، وذلك أن الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء فى غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه ؛ وهى أخف "[٣].

د – حذف العين فى الفعل المضاعف الذى ماضيه على وزن (فَعِل) أو (فَعُل) بكسر العين أو ضمها عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك، فقد أجاز الصرفيون فيه ثلاثة أوجه:

١ – الإتمام، نحو: ظَلِلْتُ، وظَلِلْنا، وظَلِلْن.

٢ – حذف العين مع نقل حركتها إلى ما قبلها، نحو: ظِلْتُ، وظِلْنا (بكسر الظاء).

٣ – حذف العين من غير نقل لحركتها، فتبقى الفاء مفتوحة، نحو: ظِلْتُ، وظَلْن[٤].

ولا يخفى أن هذا الحذف قد تمَّ لأجل التخفيف من ثقل اجتماع المثلين " مع اعتقادى بأن المحذوف العين، لأن اللام ساكنة، فهى أخف فتبقى، ولو كان المحذوف اللام لكثرت التغييرات، لأن ذلك سيجرنا إلى تسكين العين، وهذا مما ترفضه اللغة "[٥].

وعلى الرغم من أن التخفيف هنا بحذف العين فقد أورده الصرفيون فى باب الإدغام نظراً لكون الثقل نتج عن اجتماع المثلين، ورحم الله ابن يعيش إذ نبه إلى ذلك فقال: " اعلم أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير فى سلك الإدغام، وسموه

---

[١] انظر: الإنصاف ٢ / ٧٨٣.

[٢] شرح المفصل ١٠ / ٥٩.

[٣] الكتاب ٤ / ٥٤.

[٤] انظر: الخصائص ٣ / ٢١، والتصريح ٢ / ٣٩٧، والمغنى فى تصريف الأفعال ص ١٩٨.

[٥] ظاهرة التخفيف ص ٢٢٣.

به، وإن لم يكن فيه إدغام، إنما هو ضرْب من الإعلال للتخفيف، كراهية اجتماع المتجانسين "[١].

النوع الثانى: حذف الحركات:

اصطلح النحويون على أن حذف الحركة هو (التسكين) وأنه أخف من كل الحركات حتى الفتحة[٢]، ولهذا عُدّ التسكين مظهراً من مظاهر التخفيف، يقول ابن جنى: " ما كان ثلاثياً مضموم الثانى أو مكسوره ؛ فلك فيه الإسكان تخفيفاً، وذلك كقولك فى عَلِم: قد عَلْم، وفى ظرُف: قد ظَرْف، وفى رَجُل: رَجْل، وفى كَبِد: كَبْد "[٣].

وإنما جاز ذلك فى المضموم والمكسور نظراً لثقل الضمة والكسرة، ومن ثَمّ لا يجوز التسكين فى المفتوح لخفة الفتحة، يقول سيبويه: " ويقولون فى فَخِذ: فَخْذ، وفى رُسُل: رُسْل، ولا يخففون الـ (جَمَل) لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة "[٤].

وقد أكد هذا فى موضع آخر بقوله: " وليس شئ أكثر فى كلامهم من (فَعَل) ألا ترى أن الذى يخفف عَضُداً وكبِداً لا يخفف جَمَلاً "[٥].

وهذا ما يقرره كثير من المحدثين، حيث يقول أستاذنا الدكتور / علم الدين الجندى: " النطق بصيغة (فَعْل) بسكون العين أخف من صيغة (فَعُل) بضم العين، ولا شك أن السكون أخف من الضم "[٦].

وبهذا يظهر لنا أن الحركات بصفة عامة أثقل من السكون على العكس مما ذهب إليه الأستاذ / إبراهيم مصطفى حيث يرى أن الفتحة أخف من كل الحركات ومن السكون أيضاً، ومن ثَمّ نطق بها العرب آخر كل كلمة فى الوصل ودرج الكلام، فهى فى العربية نظير السكون فى لغتنا العامية[٧].

---

[١] شرح المفصل ١٠ / ١٥٣.

[٢] انظر: المقتضب ١ / ١٨٤، والإيضاح فى علل النحو ص ١٢٨، وأسرار العربية ص ٨٧، وشرح المفصل ٤ / ١٢٤، وشرح الشافية للرضى ١ / ١١٨، والأشباه والنظائر ١ / ١٨٠، ٢ / ٣١.

[٣] الخصائص ٢ / ٣٤٠.

[٤] الكتاب ٤ / ١٦٧، وانظر: ٤ / ١٨٨.

[٥] المصدر نفسه ٤ / ٣٧.

[٦] اللهجات العربية فى التراث ١ / ٢٤١.

[٧] انظر: إحياء النحو ص ٧٨، ٨١.

ولهذا راح يدلل على خفة الفتحة عن السكون بذكر عدد من المقاطع الصوتية التى يحس فيها خفة الفتحة، ويلمس فيها ثقل السكون، فيقول: " السكون يستلزم أن تضغط النَّفَس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف، محتفظاً به، وفى هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أبْ، أتْ، أثْ، وقسته إلى نطق: با، تا، ثا، ثم من الحروف ما إذا أسكنته أرسلت النَّفَس به آناً، ومطلت النطق، متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن، كما ترى فى: غواشْ، وإشْراك، ونواصْ، واصْنع، وناسْ، ومسْئول، ومتراخْ، وأخْبار، ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان، كأنك تكرر الحرف، كما ترى فى راء إرْعاد وقَدَرْ، فإذا حركته حركة ما، مررت به الهُوَيْنَا من غير ضغط ولا ترديد.

ومنها ما يلزمك قطع النَّفَس وبت النطق، مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل: أبْ، وابْراهيم، وطَبْق، وإقْبال، وقدْ، وقدْر، ففيها كما ترى شدة فى النطق، ونصيب من الكلفة، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة "[١].

والحق أن ما أورده الأستاذ / إبراهيم مصطفى، وما قدمه من أمثلة لا يصلح أن يكون دليلاً على خفة الفتحة عن السكون، وبيان ذلك فى الوقفات الآتية:

الأولى: أن هذه المقارنة التى ذكرها غير دقيقة، لأنها مقارنة مقاطع لا مقارنة أصوات، ذلك " أن الفتحة تلتقى مع الضمة والكسرة فى كونها جميعاً حركات صوتية، أما السكون فليس صوتاً ؛ لأنه ليس حركة ولا ساكناً، وإذاً فالزعم بأن حركة ما أخف منه يتناقض مع القيم الصوتية ذاتها، ولو شاء الدقة لكان عليه أن يقارن بين حركة الفتحة، وبين انعدام الحركة، أى: الصمت ؛ لأنه وحده المساوى للسكون فى حالة الوقف الصوتى لا المقطعى "[٢].

الثانية: أن ما قدمه الأستاذ / إبراهيم مصطفى بقوله: " ومن العرب من يميلون إلى التخفيف، فيسكنون عين الثلاثى إذا كانت مضمومة أو مكسورة، يقولون فى: رُسُل رُسْل، وفى فَخِذ فَخْذ، فإذا كانت العين مفتوحة، مثل: جَمَل، وعُمَر، وعِنَب، استبقوا الفتحة، وامتنعوا من تسكين العين، ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا فى التخفيف، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور "[٣].

---

(١) إحياء النحو ص ٨٢.

(٢) الحذف والتقدير فى النحو العربى. د / على أبو المكارم ص ١٧٧.

(٣) إحياء النحو ص ٨٤.

أقول: إن العرب إنما كانوا يسكنون مضموم العين ومكسورها فراراً من ثقل الضمة والكسرة، بل إن ابن جنى ينبه إلى أن العرب مستمرون على ذلك فى كلامهم، دون المفتوح، وهو " أدلّ دليل – بفصلهم بين الفتحة وأختيها – على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها، واستخفافهم الآخر "[١].

ومن أجل ذلك لم يجز تخفيف المفتوح، إذ الفتحة أخف الحركات باعتراف الأستاذ/ إبراهيم، وغيره من قدامى النحويين، فلماذا تخفف ؟ أما ما حكاه ابن خالويه بقوله: " سمعت أبا بشر النحوى يقول: قال الأصمعى: قلت لأبى عمرو: لِمَ لا تقرأ (رَغْباً ورَهْباً)[٢] مع ميلك إلى التخفيف ؟ فقال: ويلك ! أحَمْلَ أخف أم حَمَلَ ؟ يعنى: أن المفتوح لا يخفف "[٣] فإنما مراده أن المفتوح لا يُخفف لخفته، وهذا ما يؤكده ابن جنى بقوله: " المفتوح لا يسكن لخفة الفتح "[٤].

الثالثة: أن القول بخفة السكون عن الفتحة أمر قد أكده كثير من المحدثين[٥]، يقول الدكتور/ أحمد علم الدين الجندى: " إن الفتحة شروع فى ألف، والضمة شروع فى واو، والكسرة شروع فى ياء، أما السكون فليس شروعاً فى حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محركاً فقد نطقنا بحرف، وشرعنا فى آخر، وإذا نطقنا به ساكناً لم ننطق إلا بذلك الحرف، إذاً فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف، والحرف الساكن حرف فحسب، والحرف وبعض حرف أثقل من الحرف وحده، إذن فالسكون أخف من الحركة، ولو كانت الحركة فتحة "[٦].

ولعل هذا ما أدى إلى أن يقول ابن جنى: " وإذا أدى الحرف الساكن على خفته تأدية المحرك على ثقله فتلك صنعة مأنوس بها "[٧].

---

[١] الخصائص ١ / ٧٦.

[٢] من الآية ٩٠ من سورة الأنبياء.

[٣] مختصر فى شواذ القرآن ص ٩٥، وانظر: الحجة فى القراءات السبع ص ١٧٤.

[٤] المحتسب ١ / ٨٦.

[٥] انظر: ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة ص ٥١.

[٦] فى الإعراب ومشكلاته ص ١٣٥، نقلاً من ظاهرة التخفيف فى النحو العربى ص ٢٢٨.

[٧] المحتسب ١ / ٢٦٢.

التخفيف بالإبدال

من الأصول المقررة لدى الصرفيين أن سبب الإبدال عدم التجانس بين الحروف بعضها وبعض، أو بين الحروف والحركات، لأن فى عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير[١]،فقد " لاحظ الخليل أن إبدال حرف مكان حرف لم يكن ليكون إلا رغبة فى تحقيق الانسجام بين الأصوات فى تآلفها، لتخف الكلمة على اللسان، وليسهل النطق بها "[٢].

على أن حروف العلة – وإن كانت أكثر الحروف تغييراً – إلا أن تغييرها " ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل "[٣] ولهذا كان الحديث عن حروف العلة بصفة خاصة ضرورة لابد منها، إذ هى المحور الأساسى للتغييرات، ولاسيما الواو والياء: " وذلك أنها فى أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قوّيا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنِس فيهما ضعفاً، وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه فى غيرهما، ولم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاف القوة "[٤].

ولو تأملنا – مثلاً – المواضع التى أبدلت الواو فيها ياء لأدركنا أن طلب التخفيف هو السبب الرئيس فى أكثرها، وفيما يلى بيان بذلك:

١– أن تقع الواو متطرفة بعد كسرة، مثل: رضى، وقوى، والأصل: رضِو، وقوِو، فالملاحظ أن الواو قد تطرفت فى آخر الكلمة بعد كسرة، فكان لابد من قلبها ياء طلباً للخفة، لأن الانتقال من كسرة إلى واو شئ ثقيل.

٢– أن تقع الواو عيناً لمصدر فعل، أُعلت فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف، مثل: صيام، وقيام، والأصل: صِوَام، وقِوَام.

٣– أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، مثل: ثياب، وديار، والأصل: ثِواب، ودِوار، والملاحظ فى هذين الموضعين أن الواو قد وقعت بين كسرة وألف، وهو شئ ثقيل، لأنه بمنزلة الجمع بين حروف العلة الثلاثة[٥]، ولما كانت الواو أثقل حروف

---

(١) انظر: ظاهرة التخفيف ص ١٨٦.

(٢) فى النحو العربى – قواعد وتطبيق على المنهج العلمى الحديث د / مهدى المخزومى ص ٤.

(٣) شرح الشافية للرضى ٣ / ٦٦.

(٤) الخصائص ٢ / ٢٩٣.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضى ٣ / ١٣٨.

العلة انقلبت ياء لتجانس الكسرة قبلها تحقيقاً لغرض التخفيف، إذ " القلب يحافظ على الصيغة، ولا يدخل عليها إلا تجانساً فى الأصوات من شأنه أن يسهل النطق "[١].

٤- أن تقع الواو ساكنة مفردة بعد كسرة فى غير جمع، مثل: ميزان، وميعاد، والأصل: مِوْزان، ومِوْعاد، وقد أوضح ابن مضاء سبب الإبدال هنا فقال: " إن كل واو سكنت، وانكسر ما قبلها فإننا نبدل منها ياء، فإن قيل: لِمَ أُبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان "[٢].

ويرى الدكتور / عبد الصبور شاهين – رحمه الله – " أن قلب الواو ياء ليس إلا وهماً جسدته الكتابة العربية فى كلمة (ميزان) والواقع أن اللغة العربية كما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة، فقد أسقطت عنصر الضمة، وعوّضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم، هى التى كتبت فى صورة الياء، فالأولى أن نقول: قلبت الضمة كسرة تخلصاً من الصعوبة، ونزوعاً إلى الانسجام "[٣].

فواضح من كلامه – رحمه الله – أنه لا يرى انقلاباً للواو إلى ياء، وإنما حذفت هذه الواو، وعُوض عنها كسرة قصيرة، وقد صارت بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم، هى التى كتبت فى صورة ياء، فوزن (ميزان) حَسْب كلامه (ميعال) وليس (مِفْعال) حسب قولنا إن أصلها: مِوْزان، وهذا تفسير ليس بمقبول ولا معقول " لعدم وجود الضمة فى (مِوْزان) حتى تسقط، فأين هذه الضمة ؟ إلا إذا كان يقصد بذلك أن الضمة تعادل الواو، وهذا ليس مقبولاً أيضاً، ثم أين الحرف الذى تحمل الكسرة القصيرة بعد سقوط الضمة التى جاءت عوضاً عن الواو ؟ فللميم حركتها، وللزاى حركتها، ثم ما الذى أطال هذه الكسرة القصيرة إلى طويلة[٤] ؟

أسئلة كثيرة تتطلب جواباً من الدكتور – رحمه الله – ولا مخلص منها إلا القول بأن عدم التجانس بين الكسرة والواو قد أدى إلى ثقل فى النطق بالكلمة، ومن ثم لجأت اللغة إلى قلب الواو ياء طلباً للتخفيف.

---

[١] التصريف العربى ص ٦٤.

[٢] الرد على النحاة ص ١٢٩.

[٣] المنهج الصوتى للبنية العربية – رؤية جديدة فى الصرف العربى ص ١٨٩.

[٤] انظر: ظاهرة التخفيف ص ٢٠٩.

٥ – أن تجتمع الواو والياء متصلتين فى كلمة، وقد سبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونها أصلياً، فحينئذ تبدل الواو ياء، وتدغم فى الياء، وذلك مثل: سيّد، وميّت، وطيّ، وليّ، والأصل: سَيْود، ومَيْوت، وطوْى، ولوْى.

ومن المعلوم أن العربية تتخلص – قدر الاستطاعة – من اجتماع الواو والياء فى كل أبنيتها، وهو ما يؤكده الدكتور / إبراهيم السامرائى بقوله: " إنِ اجتمعت الواو والياء فى بناء من الأبنية فلابد أن تتخلص من هذا الاجتماع بطريقة قائمة على لُطْف فى الأداء، لتسلم للكلمة صيغة مقبولة خفيفة "[١].

والسر فى هذا التخلص هو استثقال اجتماع الواو والياء الناتج عن عدم التجانس بينهما، مع وجود التقارب من جهة، والتباعد من جهة أخرى " فلما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر، وإن تباعد مخرجاهما، قلبوا الواو ياء، وأدغموها فى الثانية، ليكون العمل من وجه واحد ويتجانس الأصوات "[٢].

وإنما قُلبت الواو إلى ياء لسببين، ذكرهما ابن يعيش قائلاً: " وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لوجهين:

أحدهما: أن الياء من حروف الفم، والإدغام فى حروف الفم أكثر منه فى حروف الطرفين.

الثانى: أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها، فقالوا: سيد، وميت "[٣].

وقد أضاف الرضى سبباً ثالثاً، فقال: " لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة"[٤] أى: أن الياء لم تنقلب واواً، وتدغم فى الواو، لأن الواو المضعفة أكثر ثقلاً من اجتماع الواو والياء، واللغة تلجأ إلى الأخف، لا إلى الأثقل، ومن ثَمّ " اكتُفِى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهى كونها من حروف المد واللين "[٥]، والذى " جرَّأهم على التخفيف الإدغامىّ فيهما كون أولهما ساكناً، فإن شرط الإدغام سكون الأول"[٦].

---

(١) بناء الثلاثى وأحرف المد ص ٩٣، ٩٤.

(٢) شرح المفصل ١٠ / ٩٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) شرح الشافية ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

٦- أن تقع الواو متطرفة رابعة فصاعداً بعد فتحة، مثل: أعطيتُ، وزكيتُ، والأصل: أعطوت، وزكوت، أبدلت الواو ياء، نظراً لتثاقل الكلمة، كلما زادت حروفها[١]، وقد ساعد على ذلك تطرف الواو تطرفاً حكمياً، " لأن الطرف ضعيف يتطرق إليه التغيير "[٢].

٧- أن تقع الواو لاماً لـ (فُعْلَى) بضم الفاء وسكون العين صفة، مثل: دنيا، وعليا، والأصل: دُنْوَى، وعُلْوَى، قلبت الواو فيهما ياء، لثقل الواو، والضمة، وثقل الصفة[٣]، ولهذا نجد الواو فى الاسم تبقى، لخفته عن الصفة[٤]، مثل: حُزْوَى، وكذلك (فَعْلَى) بفتح الفاء، فإن الواو فيها لا تقلب ياء، سواء كانت اسماً، نحو: دعوى، أو صفة نحو: نشوى، وقد أدى هذا إلى أن يقرر ابن جنى أن القلب فى (فُعْلى) لم يكن إلا طلباً للخفة[٥].

وجدير بالذكر أن مبنى الخفة والثقل هنا ما تستتبعه الكلمة من معان ومدلولات، ولهذا كان الاسم أخف عندهم من الصفة، وإنما كانت الصفة أثقل من أوجه:

أحدها: أنها تناسب الفعل فى الاشتقاق.

الثانى: أنها تناسبه فى تحمل الضمير.

الثالث: أنها تناسبه فى العمل.

الرابع: أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه، فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المركب[٦].

---

[١] شرح الشافية ٣ / ٧٣.

[٢] شرح المفصل ١٠ / ٩٩.

[٣] انظر: الكتاب ١ / ٢١، وشرح المفصل ٥ / ٢٨.

[٤] انظر: التصريح ٢ / ٣٨٠.

[٥] انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٠.

[٦] انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٦٦، وضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٥٤.

لجوء العربية – أحياناً – إلى الثقل

أمَا وقد اتضح أن اللغة العربية تعمل جاهدة على التخلص من كل ثقيل، والميل إلى كل خفيف، لأن " المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس "[١] فإنه ينبغى معرفة أن هذا الأمر ليس على إطلاقه دائماً، فقد تلجأ اللغة – أحياناً – إلى ما هو ثقيل، طبقاً لقواعد يُقرها الذوق اللغوى العام، ومن هنا " إذا وجد الباحث أن التطور الصوتى كان عكسياً، أى: من السهل إلى الصعب – كما وُجد فعلاً فى بعض الحالات – فعليه أن يبحث عن أسباب أخرى خاصة تبرر هذا التطور، وهو لا شك سيجدها فى ظروف خاصة باللغة، التى قد يحدث فيها هذا النوع من التطور، فليس ينقض هذا القانون أن نجد أحياناً أصواتاً سهلة تطورت إلى أصعب منها فى بعض الحالات "[٢].

وعملاً بهذا القول أخذت فى البحث عن الأسباب التى دعت اللغة إلى الالتجاء إلى الثقيل، فألفيتها ثلاثة أسباب عند بعضهم[٣]:

أولها: أمن اللبس: فلا يصح أن يلجأ ناطق إلى التخفيف من ثقل ما فى الوقت الذى لا يؤمن فيه اللبس، لأنه يتنافى مع أهم مقاصد اللغة، وهو: الإفادة[٤]، ولهذا إذا أدى التخفيف إلى إيجاد اللبس فى بناء المفردات أو الجمل، استغنت اللغة عنه إلى التثقيل، لأن التخفيف " قائم على أسس ثابتة، وقواعد راسخة، منها: عدم التعارض مع فكرة أمن اللبس "[٥] ويرحم الله – تعالى – ابن يعيش فقد تنبه إلى ذلك، فقال: " إذا أدى التخفيف إلى فساد، عُدِل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم "[٦].

ومن الأمثلة على ذلك:

– امتناع الإعلال " خلافاً للعادة إذا كان الفعل على وزن (فَعِل يفعَل) مثل: جوِف يجوف، وذلك حتى لا تختلط الصيغة بـ (فَعَل يفعَل) مثل: نال ينال، لذلك يقف العمل بالقاعدة الصوتية اجتناباً للالتباس "[٧].

---

(١) شرح الشافية، نقرة كار ص ٤٦.

(٢) التطور اللغوى، د / رمضان عبد التواب ص ٤٧.

(٣) انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٥٧.

(٤) انظر: أمن اللبس، ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية ص ١٢٤.

(٥) ظاهرة التخفيف ص ٩٢.

(٦) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢.

(٧) التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث ص ١٤٢.

– فى صيغة (افتعل) تبدل التاء دالاً وجوباً، إذا كانت فاؤه حرفاً مجهوراً، نحو: ازتجر، فيقال: ازدجر، وتبدل طاء، إذا كانت فاؤه حرفاً مطبقاً، نحو: اضترب، فيقال: اضطرب، " ولا يقع هذا إذا كانت الفاء نوناً ؛ حتى لا تلتبس الصيغة بغيرها، فـ (انتثر) تبقى على حالها، كى لا تلتبس بـ (اندثر) "[١].

ثانيها: إذا أدى التخفيف إلى فساد، نتيجة انكسار قاعدة، ولذلك كان الثقل مع الجرى على القواعد أولى عندهم من الخفة مع المخالفة[٢]، ولهذا كان من ضوابطهم أنه " قد يُترك الأخف إلى الأثقل، لضرب من الاستحسان[٣] "[٤]، ومن الأمثلة على ذلك: " أن يلتقى المثلان من كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن، نحو: (قرْم مالك) فإنك لو أدغمت هاهنا الميم فى الميم لاجتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز "[٥].

فنحن نعلم أن الساكنين لا يتم التقاؤهما إلا فى حالتين فقط، ليست هذه واحدة منهما، لذا كان الإدغام على خلاف القاعدة لو تمَّ، " فالمفروض أن التخفيف لا يتعارض مع النظام اللغوى، ولا يؤدى إلى فساد، وإذا تعارض فإن احتمال التثقيل عندهم أخف من احتمال كسر قاعدة، أو فساد لفظ أو معنى "[٦].

على أن ترك الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان لا يأتى " عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة "[٧] وهذا ضابط مهم وضعه ابن جنى – رحمه الله – فبعد أن ذكر بعض الأسماء التى انقلبت فيها الياء الخفيفة إلى الواو الثقيلة، نحو قولهم: الفتوى، والبَقْوَى، والتقوى، والشَرْوَى، يقول عن هذا القلب: " ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتدة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق

---

[١] التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث ص ٧٠.

[٢] انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٦٠.

[٣] وهو: ترك ما يوجبه القياس المتبادر إلى الأفهام إلى غيره لعلة ضعيفة غير معتدٍ بها. انظر: النحو وكتب التفسير د / إبراهيم رفيدة ١ / ٨٧.

[٤] انظر: الخصائص ١ / ١٣٤.

[٥] شرح المفصل ١٠ / ١٢٣.

[٦] ظاهرة التخفيف ص ٩٥.

[٧] الخصائص ١ / ١٣٧.

بينهما فيها، من ذلك قولهم فى تكسير حَسَن: حِسان، فهذا كجبل وجبال... ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة فى أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان، لا عن ضرورة علة، وليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول، ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجباً لجاء فى جميع الباب، كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ فى جميع الباب "[١].

وقد اقتنع الدكتور / تمام حسان بما قرره ابن جنى، فقال: " يعتمد النحاة على دليل الاستحسان فيما خالف أصولهم مما روى عن العرب، ولم تكن هناك علة قوية تبرر العدول عن الأصل، كما فى ترك الأخف إلى الأثقل فى نحو: الفتوى، والشروى، والتقوى "[٢].

والذى أراه أن ما ذهب إليه ابن جنى، ووافقه عليه الدكتور / تمام حسان من أنه لا توجد علة قوية لهذا القلب ليس بدقيق، لأن علة التخفيف هنا هى " التعادل اللغوى الذى تصنعه اللغة، وهذه علة جعلت اللغة تحافظ على توازنها بين لغات البشر "[٣].

وذلك أن الصفة ثقيلة بطبيعتها فناسبتها الياء لخفتها، والاسم خفيف فناسبه الواو الثقيلة، ليحدث هذا التعادل الذى أشار إليه ابن يعيش بقوله: " فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان، جعلوا ذلك فى الأخف، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل فى الأثقل، والأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة، لمقاربتها الفعل "[٤].

وهذا مقرر باعتراف ابن جنى نفسه الذى يقول فيه: " فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخفته، فاحتمل سَحْبَ الزيادة من آخره، والفعل – لضعفه وثقله – لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته "[٥].

هذا ما يقرره ابن جنى: ثقل الفعل، وخفة الاسم، " والفعل كما هو ثقيل، فإن الصفة تضارعه، فثقلت أيضاً "[٦] ومن ثم حدث القلب فى الاسم، وليس فى الصفة قصداً للتعادل، وليس لمجرد الفرق بينهما.

---

[١] الخصائص ١ / ١٣٥.

[٢] الأصول. د / تمام حسان ص ٢١٧.

[٣] ظاهرة التخفيف ص ٢١٢.

[٤] شرح المفصل ١٠ / ٣٢.

[٥] الخصائص ١ / ٢٣٧.

[٦] ظاهرة التخفيف ص ٧٦.

أما ما تعلل به ابن جنى من " مشاركة الاسم للصفة فى أشياء كثيرة، لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها " فهذا من المتشابهات العامة، كتشابه الاسم والفعل، وهما نقيضان، ولكلٍّ خصائصه[١]، فهل – بناء على ذلك – نقول إنه لا فرق بين الاسم والفعل ؟ بالطبع لا ؛ ثم.. ماذا لو أن اللغة قد طردت القلب فى الاسم والصفة، فقالت: خزوى، وصدوى، وتقوى، وشروى ؟ أليس فى هذا لبس، وهى تعمل جاهدة على التخلص منه ؟

ثالثها: قد تلجأ اللغة إلى التثقيل لضرب من التخفيف، وهذا أمر يعرض للأمثال إذا تكررت، فإنها – حينئذ – تثقل على اللسان، فيترك العربى الحرف إلى ما هو أثقل منه، ليختلف الحرفان فيخفا على اللسان[٢]، وقد طرأت هذه الفكرة أمام عبقرية ابن جنى، فبادر إلى عقد باب لها عنونه بقوله: (باب فى العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)[٣].

هذا وللعربى القديم طرائق فى هذا العدول عند التقاء المتماثلين، أو المتقاربين ومنها:

أولاً: قلب أحدهما إلى ما هو أثقل منه، طلباً للمخالفة، كما فى قولهم: الحيوان، فإن أصله عند الجمهور إلا أبا عثمان المازنى: حييان، فخولف بين الياءين بقلب الثانية واواً، " مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء، لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك "[٤] يقول ابن يعيش: " قلبوا الأخف إلى الأثقل، ليخف اللفظ بزوال التضعيف "[٥].

وبهذا يظهر أن قلب الياء إلى الواو الأكثر ثقلاً إنما هو فرار من تضعيف المثلين ؛ لأن اختلاف الحرفين يسوّغ الخفة، وقد أقر المحدثون هذه الظاهرة، وسوغوها من الناحية الصوتية، وأطلقوا عليها مصطلحات: التخالف، أو التباين، أو المخالفة[٦]، ويعنون بها: حدوث اختلاف بين الصوتين المتماثلين فى الكلمة الواحدة[٧]، لأن " النظام اللغوى،

---

[١] ظاهرة التخفيف ص ٢١١.

[٢] انظر: الخصائص ٣ / ٢٠.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] شرح المفصل ١٠ / ١١٩.

[٦] انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٦٢.

[٧] انظر: دراسات لغوية فى تراثنا القديم، د / صبيح التميمى ص٧٥.

والاستعمال السياقى جميعاً، يحرصان فى اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى: يحرصان على التخالف، ويكرهان التنافر والتماثل "[١].

ثانياً: قلب حرف إلى حرف آخر أكثر تجانساً مع ما قبله، وإن كان أشد ثقلاً، وذلك فى الحروف المتقاربة المخارج، حتى يسهل النطق بالحرفين معاً[٢]، " ومن ذلك قولهم: عَمْبَر، أبدلوا النون ميماً فى اللفظ، وإن كانت الميم أثقل من النون، فخففت الكلمة، ولو قيل (عنبر) بتصحيح النون لكان أثقل "[٣].

وهذا ما يعرف فى الدرس اللغوى الحديث بـ (الروابط بين أصوات الكلمة) بالضبط " كروابط أفراد الأسرة أو المجتمع، تتسم بالتجاذب أو التنافر، وما ينجر عن ذلك التفاعل من تأثير وتأثر "[٤].

ثالثاً: تماثل الحركات، وإن كان بقلب إحداها إلى ما هو أثقل، طلباً للخفة، وهو ما يعرف لدى المحدثين بـ (التناسب الصوتى الحاصل من تتابع الحركات المتماثلة)[٥] ومن أمثلة ذلك كلمة: فَخِذ (بفتح الفاء، وكسر الخاء) فقد أجاز الصرفيون النطق بكسرهما، فيقال: فِخِذ، وعلله نقرة كار بقوله: " وإنما عدل فيه من الأخف، وهو الفتحة، إلى الأثقل، وهو الكسرة، لحصول نوع آخر من التخفيف، وهو الخروج من كسرة إلى كسرة، وذلك لأن اللسان – حينئذ – يعمل فى جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة "[٦].

وهكذا يتبين لنا أن " اللغة العربية حينما تلجأ إلى الثقل – أحياناً – إنما يكون لسبب منطقى، وقواعد منظمة ودقيقة غير متضاربة "[٧]. والله أعلم

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٦٤.

(٢) انظر: ظاهرة التخفيف ص ٧٥، وضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٦٢.

(٣) الخصائص ٣ / ٢٢.

(٤) التصريف العربى ص ٣٦.

(٥) ظاهرة التخفيف ص ٧٩.

(٦) شرح الشافية، نقرة كار ص١٣.

(٧) ظاهرة التخفيف ص ٧٩.

الفصل الثانى

الاختصار

فى هذا الفصل:

- مظاهر الاختصار فى أبواب النحو العربى.
- ظاهرة الحذف والاختصار.
- مظاهر الاختصار فى أبواب الصرف العربى.
- ضوابط الاختصار فى انفكر النحوى.

الاختصار

إن المدقق فى اللغة العربية ليجد الاختصار مقصداً من مقاصد العرب، وسُنّة من سننها، وخصيصة من خصائصها، إذ تتحراه العرب كثيراً، سواء على مستوى المفردات، أم على مستوى التراكيب، يقول السيوطى: " ومن سنن العرب الحذف والاختصار ؛ يقولون: والله أفعل ذاك، تريد: لا أفعل... "[١] والاختصار كلمة تدور فى أصلها اللغوى حول: حذف الفضول من كل شئ[٢]،

أما فى كلام النحويين فلا نكاد نجد تعريفاً دقيقاً لمفهوم الاختصار عندهم، وإن كان المتأمل فى الدرس النحوى يجد استخدامه يمتد امتداداً مباشراً عن مدلوله اللغوى، فهو: " عبارة عن وقوع عنصر لغوى محل عنصر لغوى آخر، بحيث يتضمن الأول معنى الثانى مع اختلافه عنه فى قلة عدد حروفه "[٣]، ويمكن أن يكون الاختصار أيضاً: " التعبير عن المعانى النحوية المرادة بأقل الألفاظ "[٤].

وهذا يعنى أن الاختصار لا يقترن بتقليل عدد الكلمات فى الجملة العربية، أو تقليل عدد الحروف فى الكلمة فقط، وإنما يقترن بذلك مع الاهتمام بالمعنى، فهو يبدأ من المبنى لينتهى إلى المعنى[٥].

وانطلاقاً من مفهوم الاختصار بهذه الصورة، ينبغى أن ننظر فى أبواب النحو والصرف ؛ لنرى كيف تجسدت هذه الظاهرة، فقد جعل النحويون الاختصار أساساً لتفسير عدد من الظواهر، إذ " هو جلُّ مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم " كما يقول السيوطى[٦]، ويؤكد البغدادى على ذلك قائلاً: " فغالب كلام العرب مبنى على الإيجاز والاختصار "[٧].

---

(١) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٣١.

(٢) لسان العرب ٢ / ١١٧٣ (خصر).

(٣) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى ص ٣٥١.

(٤) الاختصار فى الدراسات النحوية د. ياسر رجب ص ١٦ بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد (٢٦) جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

(٥) الاختصار سمة العربية د. عبد الله جاد الكريم ص ٢٤.

(٦) الأشباه والنظائر فى النحو ١ / ٣٨.

(٧) خزانة الأدب ٢ / ٢٧٤.

مظاهر الاختصار فى أبواب النحو العربى

أول ما يلقانا من هذه الظواهر (الفعل) فقد دل على الاختصار ببنائه، وذلك عند الاستغناء بفعل الأمر المخاطب عن الفعل المضارع للمخاطب، إذا أريد توجيه الأمر للفاعل، يقول الأستاذ أبو على الشلوبين: " الفاعل إذا كان مخاطباً فى أمره وجهان:

أحدهما: أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر، وهو بناء (افعلْ) وهو بمعناه، نحو: قم، واقعد، واذهبْ... إلخ.

والثانى: أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع، فيقال: لتِقمْ، ولِتقعدْ، لِتذاكرْ، والأجود الأول، لأنه أخصر ؛ فاستغنوا بالأخصر عن غيره "[١].

وفى هذا الكلام إشارة إلى أن النحويين قد أعملوا فكرهم فى هذه الظاهرة، فوجدوا أن العرب قد استغنوا ببعض الألفاظ عن بعض رغبة فى الإيجاز والاختصار، فغالباً ما يكون (المستغنى به) أقصر وأخصر من (المستغنى عنه) وفى ذلك دليل واضح على ارتباط الاختصار بالاستغناء، فهو وسيلة من وسائله، ورافد من روافده، ولهذا فإن " الموقف اللغوى إذا فُهِم بمجرد ذكر بعض عناصره اللغوية دون البعض الآخر، جاز الاستغناء عن بعض هذه العناصر من هذا المنطلق "[٢].

وإذا انتقلنا إلى حركات الإعراب فسنجد فى التسمية بها إيجازاً واختصاراً، ذلك أن سيبويه، وجماعة من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الإعراب، وألقاب حركات البناء، فسمّوا الأولى: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وسمّوا الثانية: الضم، والفتح، والكسر، والسكون[٣]، إرادة للفرق بينهما واختصار الكلام، على وجه شرحه ابن يعيش بقوله: " فإذا قيل: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، عُلم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه، يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث عمله، ووقعت الكفاية فى الفرق بهذا

---

[١] شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٤٩٣.

[٢] الاستغناء بين العرب والنحاة د. عبد الله جاد الكريم ص ٤٣.

[٣] انظر: الكتاب ١ / ١٣، والمقتضب ١ / ١٤٢، والأصول فى النحو ١ / ٤٥، وعلل النحو لابن الوراق ص ١٤٢، ١٤٥.

اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل، فكان فى التسمية فائدة الإيجاز والاختصار "[١].

وأما الكوفيون فإنهم خالفوا البصريين فى هذا " وسموا الضمة اللازمة رفعاً، والفتحة والكسرة نصباً وجراً "[٢] والضمة اللازمة هى التى تكون فى آخر الاسم المبنى، مثل: حيثُ، ومنذُ، ولم يجدوا داعية للتفريق بين مدلولى الحركة الواحدة[٣]، لكن كثيراً من المتأخرين أحس بالفائدة فى التفريق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، ولذلك قالوا: " إن الصواب مذهب سيبويه، لما فيه من الفائدة "[٤] وهذه الفائدة عندهم هى الإيجاز والاختصار.

ومن الظواهر التى يتضح فيها الاختصار (التثنية والجمع) فالنحويون يؤكدون أن الأصل فى المثنى والجمع العطف[٥]، فإذا قلنا: أقبل المحمدان، فإن أصله: أقبل محمد، ومحمد، وإذا قلنا: أقبل المحمدون، فإن أصله: أقبل محمد، ومحمد، ومحمد، ولكن العرب قد عدلت عن هذا الأصل كراهية منهم للتطويل والتكرار، فحذفوا العاطف والمعطوف، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية والجمع طلباً للإيجاز والاختصار[٦].

وعن ذلك يقول ابن يعيش: " والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار، كما كان فى التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع، وعطف أحدها على الآخر "[٧].

---

(١) شرح المفصل ١ / ٧٢، وانظر: ٣ / ٨٤.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٧٢.

(٣) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ١٤٧.

(٤) شرح المفصل ١ / ٧٣.

(٥) انظر: الإيضاح فى علل النحو ص ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٢، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٤١٧، والأصول د. تمام حسان ص ٢٣٣.

(٦) انظر: ثمار الصناعة فى علم العربية ص ٢٢٠، ٢٢٧، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ١٨٣، وشرح اللمع للأصفهانى ١ / ٢٤٧، أسرار العربية ص ٦٣، واللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٩٦، وشرح المفصل ٤ / ١٣٧.

(٧) شرح المفصل ٥ / ٢.

ويؤكد ابن الشجرىّ أن العرب " لما التزموا فى تثنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف، كان التزامه فى الجمع مما لابُدَّ منه، ولا مندوحة عنه، لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يدركه الحَصْر "[١].

كما يبدو الاختصار بصورة واضحة فى باب النكرة، وذلك فى الأسماء الدالة على العموم فى غير الإيجاب، حيث إنها تقوم مقام كلام كثير مما يؤدى إلى اختصار الكلام بوجودها، نحو: أحد، وديّار، وكتيع[٢]، ولنستمع إلى ابن جنى، وهو يبين الاختصار بهذه الأسماء، إذ يقول: " فإذا قلت: هل عندك أحد ؟ أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد، أو عمرو، أو جعفر، أو سعيد، أو صالح، فتطيل ثم تُقصر إقتصار المعترف الكليل، وهذا وغيره... شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم "[٣].

ومن الظواهر اللغوية التى جاءت للإيجاز والاختصار (الضمائر) مع إمكان التعبير بالأسماء الظاهرة[٤]، لأن الضمائر أخصر من الظواهر – كما يقول السيوطى[٥] – خصوصاً ضمير الغيبة، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة، ففى قوله تعالى: (أعدّ الله لهم مغفرة)[٦] قام مقام عشرين ظاهراً.

والسيوطىّ على حق فيما قاله، فإذا تخيلنا أن الضمير (هم) فى (لهم) قد قام مقام عشرين ظاهراً، هى ما بدأت به الآية نفسها فى قوله تعالى: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ... إلخ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ويقول المولى فى نهايتها: (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) أليس ذلك اختصاراً وتخفيفاً فى الأداء اللغوى بواسطة الضمير[٧] ؟

---

[١] أمالى ابن الشجرى ١ / ١٣.

[٢] انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٣٩، والاختصار سمة العربية ص ٨٣.

[٣] الخصائص ١ / ٨٣.

[٤] انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٩٦، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٩٠، وشرح المفصل ٣ / ٨٤، ٩٢، والتصريح ١ / ٩٨، والحذف والتقدير فى النحو العربى د. على أبو المكارم ص ٢٠٣.

[٥] الأشباه والنظائر ١ / ٣٨، وانظر: توجيه اللمع ص ٣٠٢.

[٦] الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

[٧] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٢.

على أن هذه الضمائر تتفاوت فيما بينها فى درجة الاختصار، فإذا جاء الضمير متصلاً، فإنه يكون على حرف واحد، مثل التاء (للمتكلم والمخاطب) والكاف (للمخاطب) والهاء (للغائب) كما فى: ضربت (بالضم والفتح والكسر) ضربكِ، ضربكما، ضربكم، ضربكن، ضربَه، ضربها، ضربهم، وضربهن، والضمير إنما يأتى على حرف واحد، لأنه يعتمد ويتكئ على بنية الكلمة الملصق بها هذا الضمير، وإذا جاء الضمير منفصلاً فإنه " يكون على أكثر من حرف، لانفصاله، عما يعمل فيه، واستقلاله بنفسه، فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر "[١].

فالضمير المتصل إذاً أقلُّ حروفاً من المنفصل، وهذا يدل – كما يقول ابن جنى – " على أن المتصل أخف عليهم، وآثر فى أنفسهم "[٢] بالإضافة إلى أن المتصل هو والكلمة المتصلة به كالعنصر الواحد، فهما كلمتان تداخلتا، فصارتا كالكلمة الواحدة[٣]، وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله: " إذ كان قولك: زيد ضربته، إنما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه، دالاً عليه، إلا أنك ذكرت الهاء، ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون فى كل ما تريد أن تضمره مما تقدم ذكره، فكان لذلك كجزء من الاسم "[٤].

وقد أدى هذا إلى القاعدة النحوية: لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل مع القدرة على المتصل، لأن علة الإتيان بالضمير الاختصار، والمتصل أخصر[٥]، ولأجل ذلك عدّ نجم الأئمة الرضىّ الضمير المتصل المستتر أصل الضمائر، إذ يقول: " اعلم أن أصل الضمائر المتصلُ المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ؛ فلا يقال: ضرب أنا، لأن (ضربتُ) مثله معنى، وأخصر منه لفظاً "[٦].

---

[١] شرح المفصل ٣ / ١٠٨.

[٢] الخصائص ٢ / ١٩٤.

[٣] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٢.

[٤] شرح المفصل ٣ / ٨٥.

[٥] انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٤٨٣، وتوجيه اللمع ص ٣٠٨.

[٦] شرح الكافية ٣ / ٢٩، ٣٠.

وإذا كان الضمير دليلاً على الإيجاز والاختصار، فإن ابن يعيش يعدّ استتار الضمير منوياً " غلواً فى الإيجاز، وذلك عند ظهور المعنى وأمن الإلباس "[١].

إذ إن الضمير المستتر يعدّ جزءاً من المعنى، كأن الناطق قد قام بنطقه، وإنما تخفف بحذفه، فآثر الإيجاز والاختصار بتركه، " وهذا أمر سائغ فى كل لغة، بل هو فى العربية أكثر، لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم "[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن طلب الاختصار بالضمائر إنما يكون بعد إزالة اللبس أو الشك بمكانها، وهذا ما أكده ابن جنى – وغيره من النحويين[٣] – بقوله: " أن الأسماء المضمرة إنما رُغِب فيها، وفُزع إليها، طلباً للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيداً، فجئت بعائده مظهراً مثله، لكان فى ذلك إلباس واستثقال "[٤].

فالإلباس أن يظن القارئ أن (زيداً) الثانى غير الأول، فإذا قيل: زيد ضربته، فقد عُلم بالضمير أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور، فلا لبس، والاستثقال أن الضمير، وهو على حرف واحد، وقع موقع ثلاثة أحرف، وأضاف ابن جنى إلى التخفف من طول الكلام سبباً وجيهاً للاختصار، وهو " قبح التكرار الممل " ثم قال: " فلما كان الأمر الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه، إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه آثر فى نفوسهم، وأقرب رُحْماً عندهم "[٥].

ويمكن أن نضيف إلى خفة الضمائر عن الظواهر " أنها أوجز لفظاً، وأبلغ فى التعريف " على حد تعبير ابن يعيش[٦]، وإذا كان الأمر كذلك، فإن الضمائر فى استخدامها أكثر وقعاً وقبولاً من الناحية اللفظية والمعنوية، إذا ما دعت الحاجة إليها، ولم يكن هناك لبس[٧].

---

[١] شرح المفصل ٣ / ١٠٨.

[٢] إحياء النحو ص ٣٥.

[٣] انظر: اللباب ١ / ٤٧٤، وشرح المفصل ٣ / ٨٤، ١٠١.

[٤] الخصائص ٢ / ١٩٥.

[٥] المصدر نفسه ٢ / ١٩٥.

[٦] انظر: شرح المفصل ٣ / ٨٥.

[٧] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٣.

ومن الأسماء التى لوحظ فيها الاختصار بشكل واضح (العلَم) إنما جئ به للاختصار، وترك التطويل بتعداد الصفات، فلولا العلَم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب، فأغنى العلَم عن ذلك أجمع، كما ذكر ابن يعيش[١].

فإذا قلنا مثلاً: مات العقاد، أغنانا ذلك عن ذكر صفاته بأن نقول: مات الرجل العالم، العاقل، الشاعر، الأديب، الناقد، وفى ذلك اختصار لا يخفى، ولهذا المعنى قال النحاة: العلَم عبارة عن مجموع صفات[٢].

ولكننا بطبيعة الحال نحتاج مع العلَم إلى قرينة تعين على المراد، كأن يكون الحديث عن شخص موجود، أو شخص معروف لدى المتحدثين، أو توجد هناك قرينة أخرى تعين على معرفة الشخص المتحدث عنه، وإلا فإننى حينما أقول مثلاً: محمد ؛ فإن كثيراً من الناس يحملون هذا الاسم، يتفقون معه، أو يختلفون فى الصفات ؛ فكيف أعرفه إذا لم توجد هناك قرينة أخرى تعين على المراد[٣] ؟

ومن الأسماء التى تدل على الاختصار أيضاً (نائب الفاعل) والسبب كما يقول السيوطى: " أنه دل على الفاعل بإعطائه حكمه، وعلى المفعول بوضعه "[٤]، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: ضُرِبَ الطالبُ، فإن نائب الفاعل قد أغنى عن الفاعل برفعه بدلاً منه، وأغنى عن ذكر المفعول بوضعه، لأنه كان فى الأصل مفعولاً، ثم عُدِل عنه، فأصبح فى حكم المفعول معنى، وفى حكم الفاعل لفظاً، وفى هذا اختصار وتقصير لعنصر لغوى مع أداء دلالته[٥].

ومن الأبواب النحوية التى جاءت للإيجاز والاختصار باب البدل، وهنا يؤكد النحويون أن البدل على نية تكرار العامل، فحينما نقول: مررت بعبد الله زيد، فإن الأصل – كما ذكر ابن يعيش –: مررت بعبد الله، مررت بزيد، لكن ذلك قد يؤدى إلى اللبس، فقد

---

[١] شرح المفصل ١ / ٢٧.

[٢] الأشباه والنظائر ١ / ٤١.

[٣] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٦.

[٤] الأشباه والنظائر ١ / ٣٩.

[٥] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٦.

يجوز أن يكون المخاطب يعرف (عبد الله) ولا يعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد، ولا يعلم أنه عبد الله، فتأتى بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب، ولو جاءوا بالجملتين، أو بإدخال حرف العطف، مثل: مررت بعبد الله وزيد، لو فعلوا ذلك لتوهم المخاطب أن الثانى غير الأول، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس، وطلباً لإيجاز واختصار الكلام[١].

ويعلق الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف على كلام ابن يعيش هذا، فيقول: " إذا قلت: أثنيت على أخيك عمرو، فإن تقديرها هو: (أثنيت على أخيك) و (أثنيت على عمرو) وقد حدث أثناء التنفيذ العملى، والنطق الفعلى أن حذف المكرر، وهو (أثنيت على) ونُطقت الجملتان فى صورة جملة واحدة لسببين:

أولهما: الخوف من اللبس بتصور شخصين بدلاً من شخص واحد.

والآخر: طلب الإيجاز والاختصار، والاكتفاء بالعامل الأول، فأدت هذه الطريقة إلى بيان الاسم الأول مع تحقق الوفاء بالوضوح والإيجاز لدلالة الأول عليه "[٢].

هكذا تحقق فكرة البدل فى النحو العربى اختصاراً وإيجازاً مؤداه أن جملة واحدة تقوم مقام جملتين، وتفى بالهدف دون لبس، فلماذا نأتى بجملة ثانية ينتج عنها:

أولاً: تطويل العنصر اللغوى.

ثانياً: اللبس بتصور شخصين بدلاً من شخص واحد، ومن هنا كان الإيجاز والاختصار[٣].

ومن الأسماء التى يظهر فيها الاختصار (أسماء الاستفهام) فهى فى الأصل قد وضعت للاختصار [٤]، يقول ابن جنى مبيناً وجه الاختصار بهذه الأسماء: " ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير، المتناهى فى الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك ؟ ألا ترى

---

[١] شرح المفصل ٣ / ٦٤ (بتصرف) وانظر: الأصول فى النحو ٢ / ٥٤.

[٢] التوابع فى الجملة العربية ص ١٥٢.

[٣] ظاهرة التخفيف ص ٣٥٩.

[٤] انظر: الأصول فى النحو ٢ / ١٣٥، واللباب ١ / ٣١٥، وشرح المفصل ٤ / ١٠٤، والأشباه والنظائر ١ / ٣٩.

أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك، أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ؛ لأنه غير متناهٍ، فلما قلت: كم، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها، ولا المستدركة، وكذلك: أين بيتك ؟ قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها، وكذلك: مَنْ عندك ؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك: متى تقوم ؟ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بُعدها، وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف، وأيّ، وأيان، وأنّى "[١].

وقد علل الأنبارى مجئ هذه الأسماء عن العرب بقوله: " فإن قيل: فلِمَ أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد، وهى همزة الاستفهام، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار فى الكلام؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للمبالغة فى طلب الإيجاز والاختصار "[٢] والملاحظ فى قول الأنبارى (وهم يتوخون الإيجاز والاختصار فى الكلام) أن ذلك مقصد من مقاصد العرب، وهذا واضح.

ومن الأسماء التى تدخل ضمن ظاهرة الاختصار أسماء الشرط، لأنها تختصر كلاماً كثيراً فى لفظ واحد، وقد أكد ابن جنى على ذلك بقوله: " وكذلك الشرط فى قولك: مَنْ يقم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس، ولولا هو لاحتجت أن تقول: إن يقم زيد، أو عمرو، أو جعفر، أو قاسم، ونحو ذلك، ثم تقف حسيراً مبهوراً، ولما تجد إلى غرضك سبيلاً "[٣].

وقد جعل الرضى الاختصار سبباً فى عموم أسماء الشرط حيث قال: " وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلمات العامة معنى (إنْ) إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فى (مَنْ ضربتَ ضربتُ): إنْ ضربتَ زيداً، وإنْ ضربتَ بكراً، ضربتُ، إلى ما لا يتناهى، وكذا (ما) و (متى) وسائر أخواتهما "[٤].

وهناك أسماء وضعت للدلالة على معنى الفعل بشكل أكثر مبالغة، ألا وهى أسماء الأفعال، والهدف من ذلك نوع من الإيجاز والاختصار، مقروناً بنوع من المبالغة[٥]، ووجه

---

[١] الخصائص ١ / ٨٣.

[٢] أسرار العربية ص ٣٣٣.

[٣] الخصائص ١ / ٨٣.

[٤] شرح الكافية ٤ / ٩٦، وانظر: الأشباه والنظائر ١ / ٤٠.

[٥] انظر: الخصائص ٣ / ٤٩، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٩١، والحذف والتقدير فى النحو العربى ص ٤٦، ٤٧، ٣٢٦.

الاختصار والإيجاز فيها مجيئها للواحد والواحدة والمثنى والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة لا تتغير، فنحن نقول فى الأمر للواحد المخاطب: صه يا محمد، وللواحدة: صه يا فاطمة، وللاثنين: صه يا محمدان... وهكذا، ولو جئنا بالفعل لالتصق بكل واحد منها ضمير المأمور والمنهى[١]، يقول الأنبارى: " فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر، نحو: صهْ ومَهْ، وما أشبه ذلك، فإنه أقيم مقام الأفعال، وهى الأصل فى الأمر، وإنما فعلوا ذلك توخيًا للاختصار، لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل، نحو: اسكُتا، واسكُتوا، واسكُتْنَ، وما أشبه ذلك "[٢].

ولما كان الغرض من أسماء الأفعال الاختصار – مع ما فيها من المبالغة – فقد غلب عليها أن تكون بمعنى الأمر، ويعلل النحويون ذلك بأن: " الاختصار يقتضى حذفاً، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مختص بالأمر، لأن الأمر يُستغنى فيه فى كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله اكتفاء بشواهد الأفعال "[٣].

أما المبالغة فيشير إليها ابن يعيش مؤكداً أن قولنا: صَهْ أبلغ فى المعنى من (اسكت)[٤] والذى يبدو أن هذه المبالغة تأتى من قصر اللفظ وسرعة فهم الأمر منه واضحاً، وذلك السكون الواقع بعد حركة واحدة مما يدل على أهمية الأمر بالنسبة للمتحدث والمستمع، وما انطبق على (صه) ينطبق على باقى أسماء الأفعال من حيث المبالغة فى الدلالة والإيجاز[٥].

ومن الأسماء التى تدل على الاختصار (العدد) لأن لفظه يقوم مقام كلام طويل، فلفظ (عشرة)، و (مائة)، و (ألف) يقوم مقام قولك: درهم، ودرهم، ودرهم، إلى أن تأتى بجملة ما عندك مكرراً هكذا، ومن ثَمّ بالغوا فى الاختصار حينما قالوا: ثلاث مائة درهم، ولم يقولوا: ثلاث مئات، كما هو القياس فى تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً، كـ (ثلاثة دراهم) ولكنهم جاءوا بالعدد الثانى (مائة) مفرداً، وكذا بالمعدود، لأنهم أرادوا

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤ / ٢٥، والأشباه والنظائر ١ / ٤١.

(٢) الإنصاف ١ / ١٤٤.

(٣) شرح المفصل ٤ / ٣٥.

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٢٥.

(٥) ظاهرة التخفيف ص ٣٥٦.

الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء: العدد الأول، والثانى والمعدود، فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس[١].

ومما بُنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود، واستدل على ذلك بأن كلام العرب مبنى على الاختصار، فإذا قلت: عندى مائة إلا عشرة، كان نقيض كلامهم، لأنه أخصر من هذا أن تقول: عندى تسعون[٢].

ومن الاختصار (حروف المعانى) لأنها وضعت نائبة عن غيرها من الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار[٣]، يقول ابن يعيش: " حروف المعانى جئ بها نيابة عن الجمل، ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار، فحروف العطف جئ بها عوضاً عن (أعطف) وحروف الاستفهام جئ بها عوضاً عن (أستفهم) وحروف النفى إنما جاءت عوضاً عن (أنفى) وحروف الاستثناء جاءت عوضاً عن (أستثنى) أو (لا أعنى) وكذلك لام التعريف نابت عن (أعرّف) والتنوين ناب عن (خفّ) وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التى هى بمعناها، فالباء نابت عن (ألصق) والكاف نابت عن (أشبه) وكذلك سائر الحروف "[٤].

ومن أجل ذلك لا يجتمع فى كلام العرب حرفان لمعنى واحد، لأن فى ذلك نقضاً لما اعتُزِم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف[٥].

وقد علل أبو البقاء دخول (إنّ) على الكلام بقوله: " إنما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضاً عن تكرير الجملة، وفى ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد "[٦].

فإذا قلت: إن زيداً قائم، فقد نابت (إنّ) مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك: إن زيداً قائم أوجز من قولك: زيد قائم، زيد قائم، فإن أدخلت اللام على خبرها،

---

[١] الأشباه والنظائر ١ / ٤٠.

[٢] شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥١، وانظر: اللباب ١ / ٣٠٦.

[٣] انظر: أمالى ابن الشجرى ٣/٢٣، والإنصاف ١/٢٦٣، وشرح المفصل ٢/١٥، ٣/٩٢، ٤/٩٤.

[٤] شرح المفصل ٨ / ٧، وانظر: الخصائص ٢ / ٢٧٥، ٢٧٦، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٩.

[٥] انظر: الخصائص ٣ / ١٠٩، ١١٠.

[٦] اللباب ١ / ٢٠٥.

وقلت: إن زيداً لقائم، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات[١].

وقد وقع اختلاف بين سيبويه وأبى على الفارسى فى تفسير ما تفيده (حروف العطف) من الاختصار، فإن سيبويه وجماعة من المحققين يرون أن هذا الاختصار إنما يتم عن طريق: " اشتراك الثانى (المعطوف) فى تأثير العامل الأول، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فأصله: قام زيد قام عمرو، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً فى المعطوف والمعطوف عليه "[٢].

وأما رأى أبى على الفارسى فلا يفسر الاختصار، كما فسره سيبويه وجماعته بوجود الاشتراك، بل يحقق هذا الاختصار عن طريق نيابة حروف العطف عن عواملها المحذوفة، إذاً فالعامل فى المعطوف عليه هو العامل المذكور بلا خلاف، وأما العامل فى المعطوف فهو حرف العطف وحده " بحكم نيابته عن المحذوف، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، فالعامل فى (زيد) العامل الأول، والعامل فى (عمرو) حرف العطف "[٣].

---

[١] شرح المفصل ٨ / ٥٩.

[٢] المصدر نفسه ٣ / ٧٥، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٣٥.

[٣] شرح المفصل ٣ / ٧٥، وانظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ص ٢٢٣.

ظاهرة الحذف والاختصار

ومن الظواهر التى قام الاختصار بدور رئيس فى وجودها ظاهرة الحذف، فإن " كثيراً من الأسباب الظاهرة للحذف إنما يكمن وراءها التخفيف، والإيجاز، والاختصار للجمل والتراكيب حيث يطول العنصر اللغوى "[١].

لقد ربط النحويون بين الحذف والاختصار، فمنهم من يرى أن " الحذف من جنس الاختصار "[٢] ويؤكد ابن جنى على ذلك بقوله: " والحذف من مظانّ الاختصار "[٣]، وكذا ابن الشجرى فى قوله: " الحذف اختصاراً من أفصح كلام العرب، لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضياً له "[٤].

وقد فرق بعضهم بينهما، وفى ذلك يقول الشريف المرتضى فى (أماليه) معلقاً على قول حسان بن ثابت: (حول قبر أبيهم) الوارد فى قوله:

أولادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أبيهمُ قَبْرِ ابن ماريةَ الكريمِ المُفْضِلْ[٥]

قائلاً: " هذا من الاختصار الذى ليس بحذف، أراد: أنهم أعزاء مقيمون بدار مملكتهم، لا ينتجعون كالأعراب، فاختصر هذا المبسوط فى قوله (حول قبر أبيهم) وقال: " والاختصار غير الحذف، وقوم يظنون أنهما واحد، وليس كذلك، لأن الحذف يتعلق بالألفاظ، وهو أن تأتى بلفظ يقتضى غيره، ويتعلق به، ولا يستقل بنفسه، ويكون فى الموجود دلالة على المحذوف، فتقتصر عليه طلباً للاختصار، والاختصار يرجع إلى المعانى، وهو أن تأتى بلفظ مفيد لمعان كثيرة، لو عُبِّر عنها بغيره لاحتيج إلى أكثر من ذلك اللفظ، فلا حذف إلا وهو اختصار، وليس كل اختصار حذفاً "[٦].

---

[١] ظاهرة التخفيف ص ٢٧٤.

[٢] اللباب ١ / ٢٠٧.

[٣] الخصائص ٣ / ٩٧.

[٤] أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٢٣.

[٥] البيت من الكامل فى ديوان حسان ص ٧٤، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٤٥٩.

[٦] أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٢ / ٦٦، ٦٧.

وقد اقتنع بهذا الرأى عدد من المحدثين، وذلك لأن الاختصار: " وضع صيغة على وزن يسمح به نظام اللغة، لتقوم مقام كلام آخر على سبيل الإيجاز، وهو بهذا يختلف عن الحذف الذى هو إسقاط لبعض العناصر المكونة للصيغة أو الكلمة "[١].

ولقد قارن أستاذنا الدكتور / أحمد عفيفى بين الاختصار والحذف، وفرق بينهما، ونفى أن يكون الحذف مدرجاً تحت مفهوم الاختصار، إذ قال: " وهو يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر لغوى، أما الاختصار فليس إسقاطاً "[٢].

ولست معه فيما ذهب إليه، فإن الحذف هو أحد روافد الاختصار ومظاهره، ويرتبطان بعلاقة عضوية قوية لازمة "[٣]، وإن " لم يكن الاختصار السبب الرئيس فى ظاهرة الحذف النحوى، وفى الحذف فى العامل بوجه خاص، ذلك لأن الاختصار – فى صميمه – موقف نفسى لا لغوى، وهو موقف قد يؤثر فى اللغة من جوانب عدة، ولكن الحذف النحوى ينبع من محاولة النحاة تعليل الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية "[٤].

وهكذا يتأكد الترابط العضوى بين الحذف والاختصار لدى العرب، لأن هذا الأمر يطلعنا: " على حقيقة العربية، وميلها إلى الإيجاز الشديد، وأن المحذوفات فى كتاب الله تعالى – لعلم المخاطبين بها – كثيرة جداً، وهى إذا أظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ "[٥].

ومن أجل أن الحذف غرضه الاختصار منع النحويون حذف المؤكَّد، لما بين الاختصار والتأكيد من التنافى، يقول ابن جنى عن حذف المؤكَّد: " هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا "[٦].

---

[١] الاختصار سمة العربية ص ٤٠.

[٢] ظاهرة التخفيف ص ٣٥١.

[٣] الاختصار سمة العربية ص ٤٢.

[٤] الحذف والتقدير فى النحو العربى ص ٢٠٣، ٢٠٤.

[٥] الرد على النحاة لابن مضاء ص ٦٩.

[٦] الخصائص ١ / ٢٨٨.

فالتوكيد إسهاب وتطويل، والحذف تخفيف واختصار، وهما نقيضان لا يجتمعان، وقد ذكر ابن هشام أن أول مَن شرط للحذف أن لا يكون مؤكداً الأخفش " فإنه منع في نحو: (الذى رأيت زيد) أن يؤكد العائد المحذوف بقولك (نفسه) لأن المؤكِّد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار "[١].

ومن ثم رد الفارسى على الزجاج قوله فى (إنَّ هذان لساحران)[٢] إن التقدير: إنّ هذان لهما ساحران[٣]، فقال: " الحذف والتوكيد باللام متنافيان "[٤].

كما منع ابن مالك حذف عامل المصدر المؤكد، نحو: ضربتَ ضرباً، لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك، قال:

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ [٥]

ومن هنا إذا أُكِّد الضمير فلا يجوز حذفه، وهو ما قرره النحويون القدامى، والمحدثون منهم[٦] حتى أصبح ذلك مذهباً للعرب، يقول ابن جنى: " وعلى الجملة فكل ما حُذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليه به ؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهباً للعرب "[٧].

---

[١] مغنى اللبيب ٢ / ٦٩٨.

[٢] وهى قراءة أبى عمرو بن العلاء بتشديد نون (إنَّ) انظر: السبعة فى القراءات ص ٤١٩.

[٣] انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٢٩٦.

[٤] الأشباه والنظائر ١ / ٣١٦.

[٥] الألفية فى النحو والصرف ص ٢٩.

[٦] انظر: ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى د. طاهر سليمان حمودة ص ١٢٤.

[٧] الخصائص ١ / ٢٩٠.

مظاهر الاختصار فى أبواب الصرف العربى

إذا أردنا أن نتتبع مظاهر الاختصار فى أبواب الصرف العربى، فأول ما يصادفنا باب الميزان الصرفى، فإن الفائدة فى وزن الكلمة التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلى على سبيل الاختصار، فقولنا مثلاً: وزن استخراج (استفعال) أخصر من أن نقول: الألف والسين والتاء والألف فى (استخراج) زوائد[١].

ومن مظاهر الاختصار الفعل الذى هو غير فعل حقيقى، يقول ابن السراج: " من الأفعال ضَرْب مستعارة للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها فى الحقيقة مفعولون، نحو: مات زيد، وسقط الحائط، ومرض بكر "[٢].

فالفعل هنا له فاعل فى اللفظ، وهذا الفعل نفسه مفعول من حيث المعنى والحقيقة، وبذلك يُعبِّر الفعل من هذه الأفعال عن شيئين معاً بلفظ واحد، وفى هذا اختصار[٣].

ومن الأبواب الصرفية التى يظهر فيها الاختصار باب (أفعل) التفضيل، فإن العرب قد اكتفت بصيغة واحدة للدلالة على معنى التفضيل، وهى (أفعل) طلباً للاختصار[٤]، كما كان هذا الاختصار سبباً فى امتناعه من التثنية والجمع، يقول ابن السراج: " لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التى تنفرد بالمعانى، و (أفعل) اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته وجمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه، لما كان مركباً يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً للكلام وإيجازاً، واستغناءً بقليل اللفظ الدال على كثير من المعانى "[٥].

ومن الأسماء التى جاءت عن العرب اختصاراً أسماء المصدر، والزمان، والمكان، والآلة، فهذه الأسماء اشتُقت من الفعل طلباً للاختصار، وذلك لأن الفعل لما كان يدل على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغته، وعلى المكان بمعناه، اشتُق منه اسم للمصدر،

---

(١) انظر: الهمع ٦ / ٢٣٣.

(٢) الأصول فى النحو ١ / ٧٤.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٣٩، والاختصار سمة العربية ص ١٠١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣ / ٥١٤.

(٥) الأصول فى النحو ٢ / ٧، وانظر: الإنصاف ٢ / ٤٩٢.

ولمكان الفعل ولزمانه، طلباً للاختصار والإيجاز، لأنهم لو لم يشتقوا منه هذه الأسماء للزم الإتيان بالفعل، وبلفظ الزمان والمكان[١].

يقول ابن يعيش: " الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضَرْب من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تفيد منها مكان الفعل وزمانه، ولولاها لَزِمك أن تأتى بالفعل، ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الثلاثى، ولا يكاد يكون من الرباعى "[٢].

والاختصار فى اسم الآلة إنما أتى من حيث قامت مقام المصدر، لما بين الفعل والآلة من الملابسة، كقولك: ضربته سَوْطاً، فـ (سَوْط) هنا اسم للضربة بالسوط، وقد حصل من هذا شيئان – فى نظر أبى البقاء – الاختصار والتنبيه على أن الفعل كان بالآلة المخصوصة، ولولا ذلك لقلت: ضربته ضربةً بسوط[٣].

ومما يدل على أن العرب تلجأ إلى الاختصار بقوة استخدامها (علامة التأنيث) إذ الأصل أن يوجد لفظ للمذكر، وآخر للمؤنث، كما قالوا: عِير، وأتان، وجِدى، وعَناق، وحَمَل، ورِخِل، وحصان، وحجر، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة فى الصفة كضارب، وضاربة، وتارة فى الاسم كامرئ، وامرأة، ومرء، ومرأة فى الحقيقى، وبلد، وبلدة فى غير الحقيقى[٤].

ومن الأبواب التى يظهر فيها الاختصار والإيجاز بابا (التصغير والنسب) فالتصغير عبارة عن وصف للمصغر، لأن حقيقته الدلالة على مسمى موصوف بصفة من الصفات، ثم حُذفت هذه الصفة اختصاراً، وبقى التغير الحادث فى الاسم المصغر دالاً على أن أصل التصغير الصفة[٥]، وعن ذلك يقول ابن يعيش: " وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو حلية، وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك: رُجَيْل: رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه عَلَماً على ذلك المعنى "[٦].

---

[١] انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٤٢، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ٩١.

[٢] شرح المفصل ٦ / ١٠٧.

[٣] اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٢٦٣.

[٤] انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٤١.

[٥] انظر: الأصول فى النحو ٣ / ٣٦، وشرح اللمع للأصفهانى ٢ / ٧٨٢.

[٦] شرح المفصل ٥ / ١١٣.

كذلك اللفظ المنسوب إليه فيه معنى الصفة التى حُذفت، وحلَّت محلها الياء المشددة، فهو أخصر من اللفظ غير المنسوب إليه مع صفته، وقد أكد على ذلك الرضى بقوله: " اعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسب الاختصار، كما فى التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم: رُجَيْل، أخف من رجل صغير، وكوفىّ أخصر من: منسوب إلى الكوفة، وفيها معنى الصفة كما ترى "[١].

ضوابط الاختصار فى الفكر النحوى

هذا.. وقد قامت فكرة الاختصار فى النحو العربى على مجموعة من الأصول والضوابط، فهى ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود، ومشروطة بشرائط، تحكمها أسس وضوابط، وهذه الأصول، وتلك الضوابط يمكن تمثلها فى الأمور الآتية:

١- اختصار المختصر لا يجوز:

ومن ذلك أنه لا يجوز حذف حروف المعانى، " وذلك لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنت مختصراً لها هى أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به "[٢].

وابن يعيش يؤكد هذا الكلام[٣]، ولكنه من ناحية أخرى يبيح الحذف، إذا كانت هناك " قوة فى الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به "[٤].

ولابن يعيش الحق فيما قاله، لورود الحذف فى القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)[٥] فـ (يوسف) هنا منادى لحرف نداء محذوف، وحرف النداء جاء اختصاراً للفعل (أدعو) أو (أنادى) ولكن الحرف حُذف لقوة الدلالة بوجود قرائن، حفظت للمحذوف معناه ودلالته بل وعمله، إذ الاسم فى مثل هذا السياق لا يكون إلا منادى، وُجد الحرف أم حُذف، ولهذا جاز حذفه[٦].

---

[١] شرح الشافية ١ / ١٩٢، وانظر: أبنية الصرف فى كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثى ص ٣٤٠.

[٢] الخصائص ٢ / ٢٧٥، وانظر: مغنى اللبيب ٢ / ٦٩٩.

[٣] انظر: شرح المفصل ٨ / ٧.

[٤] المصدر نفسه ٢ / ١٥.

[٥] من الآية ٢٩ من سورة يوسف.

[٦] ظاهرة التخفيف ص ٣٦٢، ٣٦٣.

٢- المختصر لا يجوز إعماله فى غيره ولا تعلق غيره به:

تقدم من قريب أن حروف المعانى جاءت اختصاراً، ومن هنا فإعمالها فى حال، أو تمييز، أو ظرف، أو نحو ذلك غير جائز، يقول ابن جنى: " ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل فى شئ من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك، وعلَّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار، فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عما اعتزموه، فلهذا لا يجوز: ما زيد أخوك قائماً، على أن تجعل (قائماً) حالاً منك، أى: أنفى هذا فى حال قيامى، ولا حالاً من (زيد) أى: أنفى هذا عن زيد فى حال قيامه، ولا: هل زيد أخوك يوم الجمعة ؟ على أن تجعل (يوم الجمعة) ظرفاً لما دلت عليه (هل) من معنى الاستفهام "[١].

ويؤكد ابن يعيش على هذا بقوله: "... ومع ذلك فإنه لا يجوز إعمالها، ولا تعلق الظرف بها، ولا الحال، لأن ذلك يكون تراجعاً عما اعتزموه من الإيجاز، وعَوْداً إلى ما وقع الفرار منه، لأن الفعل يكون ملحوظاً مراداً، فيصير كالثابت، وإذا كان كذلك فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل "[٢].

٣- الاختصار فى كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون[٣]:

يؤكد النحاة على أنه لا يجوز الاختصار دون علم المخاطب بما حدث فى الكلام، وكذلك إدراك المتكلم بما يفعل، وإلا سيكون مثل هذا الأمر أمراً اعتباطياً لا طائل من ورائه، ولا فائدة منه، ومن ثم تواترت عباراتهم: " الاختصار مع العلم مطلوب عندهم"[٤]، " من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير، إذا عُرف معناه "[٥]، " يأتى الاتساع على سعة الكلام، والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[٦] أى: " يشترط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز أو كثر الاختيار من العُرْف اللغوى؛

---

[١] الخصائص ٢ / ٢٧٦، ٢٧٧، وانظر: أمالى ابن الشجرى ٣ / ٢٣، والإنصاف ١ / ٢٦٣.

[٢] شرح المفصل ٨ / ١٢١.

[٣] الأصول فى النحو ٢ / ٣٢٤.

[٤] المرتجل فى شرح الجمل ص ٢٧٨.

[٥] معانى القرآن للفراء ١ / ٢.

[٦] الكتاب ١ / ١٠٩.

أى: من سليقة المتكلم والمستمع معاً، وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعى فى اللغة "[١].

٤- ألا يؤثر الاختصار على تمام المعنى وصحته:

فالأصل لدى العرب أن يؤدى الاختصار إلى تمام المعنى ؛ لأن " من كلام العرب الاختصار المُفْهِم "[٢]، ولذلك يؤكد ابن جنى على أنه " ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لأن فى ذلك نقضاً لما اعتُزِم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف "[٣].

وبناء على ذلك إذا كان المعنى واضحاً جلياً جاز الاختصار، وإذا أدى الاختصار إلى لبس أو غموض فى المعنى امتنع[٤].

٥- إذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرْ إلى غيره:

ذكر هذا الضابط أبو البقاء فى معرض تعليله لأصالة الإعراب بالحركات دون الحروف، فقال: " والثانى: أن الحركة أيسر من الحرف، وهى كافية فى الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرْ إلى غيره "[٥].

وقبل أن أنهى حديثى عن الاختصار لابد من تساؤل هو: هل جاء الاختصار نتيجة لتطور لغوى، أو أنه رُوعى فى أصل وضع اللغة ؟

والحقيقة أن أى جواب عن هذا التساؤل لابد أن يكون قائماً على التخيل، فليس بين أيدينا من الوثائق ما يعين على إجابة مؤكدة شافية، وإن كنت أرى - والله أعلم - أن ذلك قد رُوعى فى أصل وضع اللغة، إذ ليس من المعقول أن يكون مثنى (محمد) كان فى بادئ الأمر: (محمد ومحمد) ثم قيل: (المحمدان) وإنما المعقول أن يكون البحث عن المثنى بعد وضع المفرد، قد تم بوضع تلك العلامة التى اصطُلح عليها واتُّفق، والتى دلّت على المثنى، مع الوضع فى الاعتبار سَبْق المفرد للمثنى والجمع[٦].

---

[١] النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٨٦.

[٢] الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد ١ / ٤٠.

[٣] الخصائص ٣ / ١٠٩، ١١٠.

[٤] الاختصار سمة العربية ص ٦٧.

[٥] اللباب ١ / ٥٤.

[٦] ظاهرة التخفيف ص ٣٦٣.

الفصل الثالث

الاتساع

فى هذا الفصل:

- مفهوم الاتساع.
- أسباب الاتساع.
- المستوى النحوى للاتساع:
  - الاتساع فى الظروف.
  - الاتساع فى المصادر.
  - الاتساع فى الجار والمجرور.
  - الاتساع فى التراكيب.
- بعض الضوابط والأصول العامة التى ذكر النحويون لهذا الباب.

الاتساع

هناك إشارات مبثوثة فى كلام النحويين تفيد أن الاتساع مقصد من مقاصد العرب، وعلة من عللهم المبتغاة فى الكلام، يقول ابن السراج: " واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً "[١]، ونجد ابن جنى يُطْرِى على هذا الفن بقوله: " ووجدتُ فى اللغة من هذا الفنّ شيئاً كثيراً، لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره، لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مرّ بك شئ منه فتقبله وأنِّس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها "[٢].

ويقول الثمانينىّ: " اعلم أن فى كلام العرب المجاز والتوسع، لأنهم كثيراً ما يعبّرون بالشئ عن غيره، وبالسبب عن مسبَّبه، والمسبَّب عن سببه، وإنما يفعلون ذلك فى الأشياء التى بينها وُصلة ومقارنة ومجاورة، حتى يقول الواحد منهم: (جاءنى زيد) ويجوز أن يكون قد جاءه غلامُه أو خبرُه أو كتابُه "[٣].

ومع هذه الإشارات نراهم يُصرِّحون بأن الاتساع كثير فى كلام العرب، حتى قال ابن السراج إنه " أكثر فى كلامهم من أن يُحاط به "[٤].

مفهوم الاتساع:

وعلى الرغم من ذلك لا نكاد نجد تعريفاً دقيقاً لمفهوم الاتساع عندهم، وهذا لا يعنى أنهم لا يعرفونه، ولا يُعبِّر عن قصور فى الفهم والإدراك، وإنما " يُعْزَى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة، و " لقلة من عقد له باباً من النحاة "[٥] من جهة أخرى[٦].

---

[١] الأصول فى النحو ١ / ١٩٣.

[٢] الخصائص ٢ / ٣١٢.

[٣] الفوائد والقواعد ص ٣٦٠.

[٤] الأصول فى النحو ٢ / ٢٥٥.

[٥] الأشباه والنظائر ١ / ٢٣.

[٦] انظر: التوسع فى كتاب سيبويه د. عادل العبيدى ص ٩.

وقد نتج عن ذلك أنِ اختلفت نظرة المحدثين إلى الاتساع، فذهب بعضهم إلى أنه: " ظاهرة تحويلية تؤدى المعنى الواحد بأكثر من عبارة لفظية، وأنه شكل من أشكال الاستدراك الأسلوبى "[١].

وذهب آخر إلى أن الاتساع هو: " الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التى هى قوام النحو "[٢]، وذهب ثالث إلى أن معناه: " الخروج المطرد فى كلامهم عن الأصل المثالى المفترض فى تأليف الكلام "[٣].

فالاتساع إذاً ضرْب من ضروب المجاز، ولون من ألوان التصرف فى الألفاظ والتراكيب بالحذف أو الزيادة، أو التقديم والتأخير، أو الحمل على المعنى أو التحريف، وتلك هى أجناس الشجاعة المجازية التى ذكرها ابن جنى على أنها من (باب شجاعة العربية)[٤].

كما عقد باباً فى (الخصائص) فرَّق به بين الحقيقة والمجاز، فبَعْد أن عرّف الحقيقة بأنها: " ما أُقِرّ فى الاستعمال على أصل وضعه فى اللغة " وأن المجاز: " ما كان بضد ذلك " ذكر أن المجاز يُعدل إليه لمعانٍ على رأسها الاتساع حيث قال: " وإنما يقع المجاز، ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهى: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عَدِم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة "[٥].

أسباب الاتساع:

تتعدد أسباب الاتساع بتعدد الأغراض والمعانى التى يقصدها المتكلم، ولكن الباحث سيقف على أهمها وأكثرها شيوعاً، وهى:

١- الإيجاز والاختصار:

ذلك أن العربى يتحاشى - بطبيعته - الإطالة والإكثار فى الكلام، ويرغب فى الإيجاز والاختصار، ولكن " قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها

---

(١) التوسع فى كتاب سيبويه ص ١٨٢.

(٢) اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربى د. شكرى محمد عياد ص ١١١.

(٣) ضوابط الفكر النحوى ٢ / ٢٣٥.

(٤) انظر: الخصائص ٢ / ٣٦٢.

(٥) المصدر نفسه ٢ / ٤٤٤.

لتجمع أكثر من معنى، وهذه المعانى كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل فى الكلام ليجمع معنيين أو أكثر، يأتى بعبارة واحدة، تجمعها كلها، فيوجز فى التعبير، ويوسع فى المعنى "[١].

وقد أورد سيبويه – رحمه الله – أمثلة كثيرة، قرن بها الاتساع بالاختصار تارة، والاتساع بالإيجاز تارة أخرى، يقول فى الباب المترجم بـ (هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام، والإيجاز والاختصار): " فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صِيدَ عليه ؟ و (كم) غيرُ ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليه يومانِ، وإنما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ فى يومين، ولكنه اتسع واختصر... ومن ذلك أن تقول: كم وُلِدَ له ؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى: وُلِدَ له الأولادُ، ووُلِدَ له الولدُ ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز "[٢].

٢– كثرة الاستعمال:

إن كثرة الاستعمال من الأسباب التى تدعو إلى الاتساع لدى النحويين، ذلك لأن أكثر الأساليب دوراناً فى الكلام هى أكثرها عُرضة للاتساع، بل يشيع الاتساع، ويكثر فى أبواب دون غيرها بناء على القلة والكثرة فى الاستعمال، كما فى باب الظروف، حيث إن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها، نظراً لكثرة استعمالها ؛ كما سترى إن شاء الله.

ومن ذلك – أيضاً – الأعلامُ ؛ فقد ذكر ابن جنى أنه يُتوسع فيها، لكثرة استعمالها على ألسنة المتكلمين، حيث قال: " واعلم أن الأعلام إنما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قِبل أنها كثر استعمالها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يجز فى ما قلَّ استعماله من الأجناس "[٣].

---

[١] الجملة العربية والمعنى د. فاضل السامرائى ص ١٦٣.

[٢] الكتاب ١ / ٢١١.

[٣] سر صناعة الإعراب ١ / ٤٢٧، ٤٢٨.

المستوى النحوى للاتساع

سبقت الإشارة أن النحويين على أن الاتساع فى كلام العرب أكثر من أن يُحاط به، فهو فنّ من فنونهم، ومسلك من مسالكهم فى التعبير عن مقاصدهم، وذلك " لحدة أذهانهم، وجودة إفهامهم، يتنبهون للرمزة الدقيقة، وينتقلون للإشارة اللطيفة، واللحظة الرقيقة، فلذلك ترى كلامهم مشحوناً من أنواع الإيجاز، والاختصار، والحذف، والاقتصار "[١].

ولما كانت عادتهم فى الكلام جارية على هذا، فقد شاع مصطلح (الاتساع) شيوعاً ملحوظاً فى جميع مستويات اللغة – صوتاً وصرْفاً ونحواً – ذلك أن " الاتساع يبتدئ من دائرة الكلمة المفردة لينتهى إلى دائرة الجملة الملفوظة، أو بعبارة لسانية أخرى من المعجم إلى التركيب، وكلها تتحكم فيها قيود التداول، أو بمعنى آخر حرية المتكلم فى التصرف الخاص بمجال القول الطبيعى دون غيره من سائر أنواع الاتساق اللغوية التى تتسم بالضيق والاختصار "[٢].

غير أنى سأركز على المستوى النحوى للاتساع، إذ فيه تظهر المقاصد الدلالية للمتكلم من خلال مظاهر كثيرة ومتعددة منها:

١– الاتساع فى الظروف:

تعد الظروف من أكثر الأبواب التى يقع فيها الاتساع، وله فيها عدة مظاهر، أهمها:

أ– التوسع فيها بنقلها عن حالة النصب، لوقوع الحدث فيها إلى غير ذلك نتيجة الحذف، كقول بعض العرب: (الليلةُ الهلالُ) بالرفع ؛ فإن هذا الكلام ليس على ظاهره، إذ التقدير: الليلةُ ليلةُ الهلالِ ؛ فالأولى مبتدأ، والثانية خبر ؛ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ومن ثَمَّ علّق سيبويه على هذا بقوله: " وإنما الهلالُ فى بعض الليلة، وإنما أراد: الليلةُ ليلةُ الهلالِ، ولكنه اتسع وأوجز "[٣].

---

(١) النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده: للعلامة السيد محمود شكرى الآلوسىّ ص ٢٨.

(٢) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوى عند سيبويه د. إدريس مقبول ص ٣٨٥.

(٣) الكتاب ١ / ٢١٦.

ثم أشار سيبويه إلى نصب هذا الظرف (الليلة) وذكر أن التقديم والتأخير فيه سواء، فقال: " وإن قلت: الليلةَ الهلالُ، واليومَ القتالُ، نصبتَ، التقديمُ والتأخيرُ فى ذلك سواء، وإن شئت رفعتَ، فجعلتَ الآخِرَ الأوّلَ "[١].

وهذا الكلام – أيضاً – على رواية نصب الظرف مقدر على حذف المضاف، وذلك أن التقدير: الليلةَ حدوثُ الهلالِ، ثم حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[٢]، اتساعاً فى المعنى، واختصاراً فى اللفظ.

والملاحظ هنا أن سيبويه يربط تأويله للمحذوف بتفسير مقصود المتكلم بالإفصاح عن مراد المتكلم، وهذا يعنى أن الاتساع فى المعنى مرتبط بقصد المتكلم ونيته، وهو ما أكد عليه ابن خلدون بقوله: " اعلم أن اللغة فى المتعارف هى عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانى ناشئة عن القصد لإفادة الكلام، فلابد أن تصير ملكة متقررة فى العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو فى كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد "[٣].

ومن اتساعهم فى ظروف الزمان قولهم: صِيدَ عليه يومانِ، وإنما المعنى: صِيدَ عليه الوحشُ فى يومين، وقولهم: وُلِدَ له ستون عاماً، والتقدير: وُلِدَ له الولدُ فى ستين عاماً[٤]، ولأجل هذا الاتساع، صار الظرف (يومان) و (ستون) نائباً عن الفاعل، بل قد يضاف إلى الظرف المتوسع فيه المصدرُ، كما فى قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[٥] وهو من إضافة المصدر إلى فاعله، والأصل: مكر فى الليل ومكر فى النهار، وعلى هذا يكون المكر لـ (الليل والنهار)، لحدوثه فيهما، وقد يكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، أى: بل مكركم الليل والنهار، وعلى هذا يكون الليل والنهار مفعولَيْن توسعاً، ثم أضاف المصدر إليهما[٦].

---

[١] الكتاب ١ / ٤١٨ ،

[٢] انظر: المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٢٩٠، والفوائد والقواعد ص ١٦٨.

[٣] مقدمة ابن خلدون ٣ / ١٢٦٤.

[٤] انظر: الأصول فى النحو ٢ / ٢٥٥.

[٥] من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

[٦] انظر: شرح المفصل ٢ / ٤٦.

كما يقع الاتساع فى الظرف إذا كان عَلَماً ؛ وذلك بأن يُجعل مفعولاً به على الاتساع فى الكلام، بحيث لا يصح إعرابُه ظرفاً حتى يُذكر معه لفظ (الشهر) أو (اليوم) نبه على ذلك السهيليّ بقوله: " واعلم أنه ما كان من الظروف له اسم عَلَم ؛ فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام، فإذا قلت: سرتُ غُدْوَةً ؛ فالسير وقع فى الوقت كله، وكذلك: سرتُ السبت والجمعة، وسرتُ المحرم وصفر، وكل هذا مفعول على سعة الكلام، لا ظرف للفعل "[١].

ثم علل السهيلى كلامه هذا بأن: " هذه الأسماء لا يطلبها الفعل، ولا هى فى أصل موضوعها زمان، إنما هى عبارة عن معانٍ أُخَرَ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها ظرفاً، ذكرت لفظ الزمان، وأضفته إليها، كقولك: سرتُ يومَ السبت، وشهرَ المحرم ؛ فالسير واقع فى الشهر، ولا يتناوله جميعه إلا بدليل، والشهر ظرف، وكذلك اليوم "[٢].

وقد ذكر سيبويه أن الظروف المكانية كالظروف الزمانية فى الاختصار وسعة الكلام، كقولك: سِير عليه فرسخانِ أو مِيلانِ، إجابة للسائل: كم سِيرَ عليه من الأرض ؟[٣]

كما ذكر فى (باب ما يكون فيه المصدرُ حِيناً لسعة الكلام والاختصار) أنك: " تقول: سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ، لأنك شغلتَ الفعلَ بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بَعيرُك يومين، وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومانِ، أيُّهما رفعتَه صار الآخَرُ ظرفاً، وإن شئت نصبته على الفعل فى سعة الكلام، لا على الظرف، كما جاز: يا ضاربَ اليومِ زيداً، أو: يا سائرَ اليومِ فِرسخين "[٤].

ومعنى كلام سيبويه أنك إذا بنيت الفعل للمجهول، فقلت مثلاً: سير بزيد فرسخان يومين ؛ فأنت بالخيار، إن شئت نصبتَ الفرسخين، ورفعتَ اليومين، وإن شئت رفعتَ الفرسخين، ونصبتَ اليومين، على أن تجعل الذى ترفعه نائباً عن الفاعل توسعاً، وتجعل الثانى – إن شئت – ظرفاً، وإن شئت جعلته مفعولاً به توسعاً أيضاً[٥].

---

[١] نتائج الفكر ص ٢٩٣.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] انظر: الكتاب ١ / ٢١٩.

[٤] المصدر نفسه ١ / ٢٢٣.

[٥] انظر: الأصول فى النحو ٢ / ٢٥٦.

على أن الاتساع فى الظروف إنما تظهر فائدته فى موضعين:

أحدهما: أنك إذا كنيت عن الظرف، فلابد من إظهار (فى) مع ضميره، نحو: اليوم قمتُ فيه، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فإن قَدّرتَ أنه مفعول به على السعة، امتنع إظهار (فى) معه، لأنها لم تكن مقدرة مرادة مع الظاهر، فتقول: اليوم قمته[١].

والثانى: أنك إذا جعلت الظرف مفعولاً به على السعة، جازت الإضافة إليه، من ذلك قولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[٢]، على إضافة (سارق) إلى (الليلة) ونصب (أهل) على الاتساع فى الظرف، فنُصب نَصْبَ المفعول به[٣].

يقول سيبويه معلقاً على هذا: " وتقول على هذا الحدّ: سَرَقْتُ الليلةَ أَهلَ الدار، فتجرى (الليلة) على الفعل فى سعة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومان، ووُلِدَ له ستّون عاماً... والمعنى إنما هو: فى الليلة، وصِيدَ عليه فى اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعلَ عليه لسعة الكلام "[٤].

فسيبويه يجعل الليلة مسروقة على التوسع، وقد أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف، وأنها مفعول به على السَّعة، لأن الظرف لا يُضاف إليها[٥]، يقول ابن السراج بعدما أورد شاهد سيبويه: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار: " فَجَرَّ (الليلة) وجعلها مفعولاً بها على السعة "[٦].

ب- التوسع بالظروف فى التقديم:

هناك أبواب كثيرة فى الدرس النحوى لا يجوز فيها أن يتقدم المعمول على العامل إلا إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢ / ٤٦، والأشباه والنظائر ١ / ٢٤.

(٢) هذا من الرجز المشطور، ولا يُعرف قائله فى اللباب ١ / ٢٧٤، وشرح المفصل ٢ / ٤٦ وشرح الكافية ٢ / ٢٦.

(٣) انظر: شرح اللمع للأصفهانى ١ / ٤٣٩.

(٤) الكتاب ١ / ١٧٦.

(٥) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى ١ / ٧٣.

(٦) الأصول فى النحو ١ / ١٩٦.

- لا يجوز عند البصريين أن يلى (كان وأخواتها) معمول خبرها، فلا يقال: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، ولا: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، فإن كان معمول خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز بإجماع أن يأتى بعدها، فيقال: كان عندك مقيماً زيدٌ، وكان عندك زيدٌ مقيماً[١]، وذلك: " لأن العرب اتسعت فى الظرف والمجرور ما لم تتسع فى غيره "[٢].

- وفى باب (الحروف المشبهة بليس) منع النحويون أن يتقدم معمول خبر (ما) على اسمها، فلا يجوز: ما طعامَك زيدٌ آكل ؛ فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز تقديمه نحو: ما عندك زيدٌ جالساً، وما فى الدار زيدٌ جالساً، " لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما "[٣].

- وفى باب (إنَّ وأخواتها) منع النحويون أن يتقدم خبرُها على اسمها، فلا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه يجوز حينئذ أن يتقدم على الاسم، كما فى قوله تعالى: (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)[٤]، (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)[٥] وذلك " لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما "[٦].

فهذا – وغيره كثير – يدل على أن الظرف يتمتع بنوع من الحرية والمرونة والتصرف فى المراتب[٧]، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، بل يوقف فيها – كما يقول ابن أبى الربيع[٨] – على السماع، وهذا يعنى أن الاتساع فى الظرف والمجرور يحفظ، ولا يقاس عليه، فلا يلزم من اتساع العرب فيهما – فى ما ذكرتُ – الاتساع فيهما فى كل موضع، فلا يجوز مثلاً أن تقول: يوم الجمعة إنَّ زيداً جالس، ولا: يوم الجمعة ما زيدٌ جالساً، " وإنما يقال حيث قالته العرب، ويبقى فى غيره على مقتضى القياس، وهو: أن

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٨.

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٧٠٥.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٧.

(٤) من الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٥) من الآية ٢٦ من سورة النازعات.

(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٦٢.

(٧) انظر: ضوابط الفكر النحوى ٢ / ١٠٧.

(٨) انظر: البسيط ٢ / ٧٧٦.

المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل "[١]، " لأن الاتساع الذى لا قانون يضبطه، هو إلى الفوضى أقرب منه إلى الحرية، وإن من قال: إن الظرف والمجرور لا مراتب لهما، يكون مخالفاً للأصل "[٢].

ج- التوسع بالظروف فى الفصل:

من الثابت لدى النحويين أن الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى لا يجوز، لأنهما جزءان متلازمان، " وكلما ازداد الجزءان اتصالاً، قوى قُبْح الفصل بينهما "[٣] إلا أن العرب كما اتسعت بالظروف فى التقديم، اتسعت - أيضاً - بها فى الفصل بين المتلازمين " حيث أعطتها صفة القرابة، فهى ليست أجنبية عن أى تركيب "[٤]، ومن ثم إذا فصلتَ بظرف أو مجرور فكأنك لم تفصل بشئ، ولذلك فصلوا بهما:

- فعل التعجب من المتعجب منه، نحو: ما أحسنَ فى الهيجاء لقاءَ زيد، وما أثبت عند الحرب زيداً.

- والمضاف من المضاف إليه، نحو ما حُكى عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يوماً نفسِك وهواها سَعْى لها فى رداها)[٥].

- الاستفهام من القول الجارى مجرى الظن[٦]، كقول الشاعر:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شَمْلِى بِهِمْ أَمَ تقولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[٧]

٢- الاتساع فى المصادر:

والمصادر من المواضع التى اتسعت فيها العرب، اتكالاً على فهم المعنى، ويظهر ذلك من خلال صورتين:

---

[١] الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٢ / ٤٧٩، ٤٨٠.

[٢] فى بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٠٣.

[٣] الخصائص ٢ / ٣٩٢.

[٤] ضوابط التقديم وحفظ المراتب فى النحو العربى د. رشيد بلحبيب ص ٢٣٨.

[٥] انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٥٨.

[٦] انظر: مغنى اللبيب ٢ / ٨٠٠، والأشباه والنظائر ١ / ٢٦٨.

[٧] البيت من البسيط، غير معروف القائل، فى أوضح المسالك ١ / ٢٢٩، والتصريح ١ / ٢٦٣.

الأولى: وقوع المصدر ظرفاً: وذلك بأن يكون أصل الكلام إضافة ظرف الزمان إلى مصدر مضاف، ثم يحذف ظرف الزمان اتساعاً، فينوب المصدر عنه فى أداء وظيفته[١]، نحو:جئتك مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، والأصل: جئتك زمن مقدَم الحاج، وحينَ خُفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر، فحذف ظرف الزمان، وأقيم المصدر مقامه، توسعاً وإيجازاً[٢]، فالتوسع حاصل بجعل المصدر ظرفاً للفعل، والإيجاز والاختصار بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذا كثير فى ظروف الزمان، قليل فى ظروف المكان، " لقرب ظرف الزمان من المصدر، وبُعْد ظرف المكان منه، ألا ترى أن الزمان شارك المصدر فى دلالة الفعل عليهما، فهو يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته... بخلاف ظرف المكان، فإنه لم يُبْنَ له فعل، ولم يكن للفعل دلالة عليه[٣].

وقد علل ابن يعيش اختصاص هذا التوسع بالمصادر بقوله: " لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان، فجاز جعلُ وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان "[٤].

وقد أشار سيبويه إلى ذلك فى الباب الذى ترجمه بقوله: (هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار) ثم قال: " وليس هذا فى سعة الكلام والاختصار بأبعدَ من: صِيدَ عليه يومان، ووُلِدَ له ستون عاماً "[٥].

يعنى: أن حذف الزمن أو الوقت من مقدم الحاج، وخفوق النجم... إلخ وإقامة المضاف إليه مقامه، ليس بأبعد من قولهم: صِيدَ عليه يومان، ووُلِدَ له ستون عاماً، إذ التقدير: صِيدَ عليه الوحشُ فى يومين، ووُلِدَ له الأولادُ فى ستين عاماً، فحذفت (الوحش

---

(١) انظر: الأصول فى النحو ١ / ١٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١ / ٢٢٢.

(٣) المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية لأبى إسحاق الشاطبى ٣ / ٣١٥، ٣١٦.

(٤) شرح المفصل ٢ / ٤٥.

(٥) الكتاب ١ / ٢٢٣.

وفى)، و (الأولاد وفى) فالمحذوف شيئان، أما المحذوف فى قولك: مقدم الحاج، وخفوق النجم... إلخ فشئ واحد، وهو زمان أو وقت.

والثانية: إقامة المصدر مقام نائب الفاعل: توسعت العرب كثيراً فى المصدر بأن أخرجته عن أصله من النصب على المصدرية إلى رفْعه على النيابة عن الفاعلية، فيستقل به الكلام، وتحصل به الفائدة[١].

وقد ذكر ابن السراج أن المصادر يجوز أن تقوم مقام الفاعل، إذا جُعلت مفعولات توسعاً، إذ قال: " واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر، والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل فى هذا الباب، إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك: سير بزيد سَيْرٌ شديدٌ "[٢].

فالملاحظ فى هذا المثال الذى ذكره ابن السراج أن الفعل (سِير) مبنى للمجهول، وقد قام المصدر (سِيْر) بوظيفة المفعول به فى النيابة عن الفاعل، " وهذا ضرْب من ضروب التوسع فى العمل الوظيفى للمصدر "[٣].

كما صرح سيبويه بإيقاع الاتساع فى المصادر، فقال تحت باب (استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى، لاتساعهم فى الكلام، والإيجاز والاختصار): " ومن ذلك أن يقول: كم ضُرِبَ به ؟ فتقول: ضُرِبَ به ضربتانِ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ كثيرٌ "[٤].

وهنا نلحظ أن المصدر (ضرْب) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أن ينتصب على المصدرية، ولكنه خرج عن ذلك توسعاً فى الكلام للأسباب الآتية:

أولاً: أنه مصدر متصرف، يتأثر بالعوامل، بخلاف المصدر غير المتصرف، وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، وهو ما يسمونه بـ (المصادر غير المتمكنة) وإذا لم تتمكن المصادر، لا يُتسع فيها.

ثانياً: كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذى يدل على عدد أو نوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا ينوب عن الفاعل.

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٣ / ٣٥.

[٢] الأصول فى النحو ١ / ٧٩.

[٣] التوسع فى كتاب سيبويه ص ٧٣.

[٤] الكتاب ١ / ٢١٢.

ثالثاً: أن الفعل (ضُرِبَ) لم ينشغل بغيره، بمعنى: أنك لم تقم غير المصدر مقام الفاعل، وهذا ما أشار إليه سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا) إذ قال: " فإن قلت: ضُرِب به ضرْباً ضعيفاً، فقد شغلتَ الفعل بغيره عنه، ومثله: سير عليه سيْراً شديداً، وكذلك إن أردت هذا المعنى، ولم تذكر الصفة، تقول: سِير عليه سَيْرٌ، وضُرِب به ضَرْبٌ، كأنك قلت: سِير عليه ضرْبٌ من السير، أو: سِير عليه شئٌ من السيْر، وكذلك جميع المصادر، ترتفع على أفعالها، إذا لم تشغل الفعلَ بغيرها "[1].

فلو تأملنا مثال سيبويه: (سِير عليه سَيْرٌ) لتبيّن لنا أنه لا يوجد مفعول به، وإنما الذى يوجد شيئان، هما: الجار والمجرور (عليه) والمصدر (ضرْب) وقد أجاز النحويون لكليهما الإنابة عن الفاعل، ومن ثَمّ لابد للفعل (سِير) أن ينشغل بواحد منهما، وواضح أنه انشغل بالمصدر، فارتفع نائباً عن الفاعل.

ومن أمثلة سيبويه على الاتساع فى المصادر قوله: " وتقول على قول السائل: كم ضربةً ضُرِبَ به ؟ وليس فى هذا إضمار شئ سوى (كم) والمفعولُ (كم) فتقول: ضُرِبَ به ضربتانِ، وسِير عليه سَيْرتان، لأنه أراد أن يبيِّن له العدّة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتانِ لا تُضْربان، وإنما المعنى: كم ضُرِبَ الذى وقع به الضربَ من ضرْبة، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر، وكذلك هذه المصادرُ التى عَمِلت فيها أفعالُها إنما يُسْألُ عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويَخْزِلُ الذى يقع به الفعلُ اختصاراً واتساعاً، وقد عُلم أن الضرب لا يُضْرَبُ "[2].

والذى يبدو لى من ظاهر هذا الكلام أن مثال سيبويه: (ضُرِب به ضربتان) والذى جاء جواباً عن سؤال: (كم ضرْبةً ضُرِبَ به) فيه توسعان: إحداهما وظيفى، والآخر دلالى.

فالتوسع الوظيفى من قِبل أن (كم) الاستفهامية لما قامت فى السؤال بوظيفة المفعول به، فإن الذى يرد فى الجواب فى محلها يقوم بالوظيفة نفسها، بمعنى أن (ضربتان) كانت فى الأصل مفعولاً به، ثم نابَ عن الفاعل لانشغال الفعل به.

---

[1] الكتاب ١ / ٢٢٨، ٢٢٩.

[2] المصدر نفسه ١ / ٢٢٩، ٢٣٠.

أما التوسع فى الدلالة فمن قِبل أن (ضربتان) لا يمكن أن يقع عليها الفعل (ضُرِبَ) بحَدَثه عليها حقيقة، وذلك أن الضرْب لا يُضْرَب ؟ " لكنه لما أراد أن يتوسع فى التعبير، وأن يُعطى الجملة قوةً فى الكلام، شَغَل الفعل (ضُرِبَ) بالكلمة (ضربتان) توسعاً وإيجازاً واختصاراً "[١].

٣- الاتساع فى الجار والمجرور: والاتساع فيهما له صورتان أيضاً:

الصورة الأولى: **حذف الجار توسعاً**[٢]: قد ينتج التوسع عن حذف بعض حروف الجر، فينصب مجرورها لفظاً لوقوعه مفعولاً به[٣]، ومن ثم أطلق عليه النحويون: النصب على نزع الخافض، نحو قول عامر بن الطفيل:

فَلاَّ بْغِينَّكُمُ قَنــاً وعُوارِضــاً وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابةَ ضَــرْغَدِ[٤]

والأصل: بقَناً وعُوارض، ولكنه حذف حرف الجر، ونصب الاسم بعده توسعاً، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، والمقصود أنه أصاب من خيرها، وأكل من ذلك وشرب، ثم ذكر أن هذا الكلام كثير، وأكثر من أن يُحصى[٥].

ومن المنصوب على التوسع بحذف حرف الجر قول العرب: ذهبتُ الشامَ، ودخلتُ البيتَ، إذ الأصل: ذهبتُ إلى الشام، ودخلتُ فى البيت، فحذف الجار، ونصب ما بعده، وهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع بحذف حرف الجر، وهذا هو مذهب أبى على الفارسى، وطائفة من النحويين، واختاره ابن مالك، وعزاه لسيبويه[٦].

وقيل: إن (الشام) و (البيت) منصوب على الظرفية، تشبيهاً له بالمبهم من الظروف، وهو مذهب الرضى، وعزاه لسيبويه، واختاره ابن الحاجب[١].

---

[١] التوسع فى كتاب سيبويه ص ٧٦.

[٢] انظر: مغنى اللبيب ٢ / ٦٠٢.

[٣] انظر: ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٠٣.

[٤] البيت من الكامل، فى ديوان عامر ص ٥٥، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٧٣، وأسرار العربية ص ١٦٨، وشرح الكافية ٢ / ١٥.

[٥] انظر: الكتاب ١ / ٢١٤، ٢١٥.

[٦] انظر: المسائل الشيرازيات ١ / ٩٢، والمقرب ص ١٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٠، ٢٠١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٣ وشرح شذور الذهب ص ٣٠٧، وظاهرة التخفيف ص ٣٢٥

[١] انظر: شرح الكافية ٢ / ١٥.

وقد عَدَّ بعض الباحثين[٢]: ذهبت الشام، ودخلت البيت من الشاذ، آخذاً بظاهر قول سيبويه: " وقال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ، يُشَبِّهُهُ بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس فى (ذَهبَ) دليل على (الشام) وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلتُ البيت، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فَيهِ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثعلَبُ[٣] "[٤]

فواضح من كلام سيبويه أن الشذوذ فى المثالين من قِبل أن الفعل (ذهب) تعدى إلى (الشام) والفعل (دخل) تعدى إلى (البيت) من غير واسطة، مع أن كُلاًّ منهما فعل لازم، لا يتعدى إلا بحرف الجر، وهذا ما أكده الأعلم الشنتمرىّ فى أثناء تفسيره كلام سيبويه، إذ قال: " فلما قالت العرب: ذهبتُ الشامَ، وحذفوا حرف الجر، وهو (فى) و (إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس... ومثل: ذهبت الشام قولهم: دخلت البيت، فسيبويه إنما أراد أن يرينا أن (ذهبت الشام) شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن (دخلت البيت) كذلك، وإن كان (البيت) أعم من الشام "[٥].

والذى يبدو أن حمل المثالين (ذهبت الشام) و (دخلت البيت) مع البيت الشعرى من قول ساعدة بن جؤية على التوسع فى التعبير، والتصرف فى القول أولى من حملها على الشذوذ، وذلك لأمرين[٦]:

أحدهما: كثرة الاستعمال فى حذف حروف الجر، والذى يعد سبباً مهماً من أسباب التوسع فى الكلام العربى ؛ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

والثانى: ما ورد من آراء النحويين الذين نصوا فيها صراحة على وضوح سمة التوسع التى اتسمت بها هذه الأمثلة والشواهد، ولعل من أهم هذه الآراء ما صرح به أبو على

---

(٢) انظر: ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى د. فتحى الدجنى ص ١٧٤.

(٣) البيت من الكامل، فى الخصائص ٣ / ٣٢٠، وأسرار العربية ص ١٦٩، والتصريح ١ / ٣١٢.

(٤) الكتاب ١ / ٣٥، ٣٦.

(٥) النكت فى تفسير كتاب سيبويه ١ / ١٦٨، ١٦٩.

(٦) انظر: التوسع فى كتاب سيبويه ص ١٠٠.

الفارسى من أن قولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام عند سيبويه، وعسل الطريق الثعلب، وهذا النحو حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حُذف للاتساع[١].

وكذا ما رآه الشيخ عبد القاهر الجرجانى من " أن الأمكنة المخصوصة أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدى بحرف الجر، فإن جاء شئ من ذلك بغير حرف الجر، فعلى أنه حُذِف اتساعاً، وذلك يُسمع، لا يقاس عليه فى حال الاختيار "[٢].

وهكذا كانت هذه الأمثلة تتردد بين الفَيْنة والأخرى على أنها من قبيل الشذوذ تارة، ومن قبيل التوسع تارة أخرى، وهو ما أراه وأرجحه، ثقة بسعة اللغة وتطورها ونمائها وغناها، فقد أورد سيبويه أمثلة أُخر فى (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعلُه إلى مفعولين) صرّح فيها بحذف حرف الجر، وعَمِل الفعل فيها على أنه منصوب على نزع الخافض، ثم تابعه المحققون من النحويين، فصرحوا بأن هذه الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع فى التعبير[٣]، ومن ذلك قول المتلمس:

آليْتُ حَبَّ العِراق الدَّهْرَ أَطعمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ فى القريةِ السُّوسُ[٤]

يريد: على حَبِّ العراق[٥]. فقد ذكر ابن هشام أن سيبويه جعل انتصاب (حبَّ العراق) على التوسع، وإسقاط الخافض، وهو (على)[٦].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الحذف له دلالة مهمة عند بعض المحدثين، منهم الدكتور / إبراهيم السامرائى، حيث يقول: " ومسألة نزع الخافض فى العربية، وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار شئ يشير إلى أن الأصل فى الأفعال اللزوم، ثم يتخفف فى الاستعمال،

---

[١] البغداديات ص ٥٥٠.

[٢] المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٤٦.

[٣] انظر: التوسع فى كتاب سيبويه ص ١٠١.

[٤] البيت من البسيط فى ديوان المتلمس ص ٩٥، والأصول فى النحو ١ / ١٧٩، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ١٣٤، وشرح اللمع للأصفهانى ١ / ٤١٩، ومغنى اللبيب ١ / ١١٥.

[٥] الكتاب ١ / ٣٧، ٣٨.

[٦] انظر: مغنى اللبيب ١ / ١١٥، ٢٧٣.

فيصبح الفعل متعدياً "[١] ومثَّل لذلك بقوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا)[٢] والتقدير: اختار من قومه، ثم انتهى من ذلك إلى تقرير نتيجة، يقول فيها:

" يتبين لنا أن الفعل قاصر مكتفٍ بمرفوعه، نحو: كرُم زيد، وحسُن عمرو، وقام بكر، ولازم يتعدى إلى مفعوله بحرف جر، ثم يتوسع فى هذا طلباً للخفة والإيجاز، سيراً مع العربية التى جرت على هذه الناحية، فصارت سمة من سمات البلاغة "[٣].

والحق أن كلام الدكتور / السامرائى يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر ؛ ذلك أن طلب الخفة قد أثر فى الأفعال التى تتعدى بحرف من حروف الجر، بحيث يجعلها تتعدى بأنفسها، نحو: ذهب، ودخل، وسافر، ووصل... إلخ فهذه الأفعال الأصل فيها أن تتعدى عن طريق حرف من حروف الجر، لكن الحذف للتخفيف والإيجاز، جعلها تتحول إلى أفعال متعدية بأنفسها فى كلام العرب، إلا أننا لا نستطيع أن نجزم أن حذف حرف الجر يطرد بعد سائر الأفعال، فلا يقال مثلاً: صليتُ الدارَ، ولا: نمتُ البيت، ولعل هذا ما جعل نقرة كار يقول: " وشذ: رَحُبتك الدار، أى: رحبت بك الدار، فلما كثر استعماله، حُذف حرف الجر تخفيفاً "[٤]، فتعدّى الفعل (رَحُب) بهذا الشكل شاذ، لكن كثرة الاستعمال، هى التى أباحت ذلك، إذ الفعل لازم فى الأصل، قد تعدى بعد حذف الجار، ومع ذلك عُدَّ شاذاً[٥].

الصورة الثانية: نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة حروف الجر عن بعضها ضرباً من ضروب الاتساع والمجاز، فقد " توسع العرب فى استعمالها وإنابة بعضها عن بعض توسعاً، أكسب اللغة مرونة، وقدرة على التصوير "[٦].

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته د. إبراهيم السامرائى ص ٨٦.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٣) الفعل زمانه وأبنيته ص ٨٩.

(٤) شرح الشافية ص ٢٣.

(٥) انظر: ظاهرة التخفيف ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(٦) إحياء النحو ص ٧٦.

إلا أن القول بالنيابة محل خلاف بين النحويين ؛ نبه على ذلك ابن هشام، فقال: " مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل فى: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[١] إن (فى) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ فى الشئ، وإما على تضمين الفعل معنى فعلٍ، يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شربن) فى قوله: شَرِبْنَ بماء البَحْرِ[٢] معنى: رَوِينَ، و (أحسن) فى: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)[٣] معنى: لَطَف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلُّ تعسفاً "[٤].

وفى ظلال هذا النص يمكن تحرير الخلاف بين النحويين حتى تتضح فكرة النيابة، وينكشف المراد:

أولاً: رأى سيبويه:

يرى سيبويه – رحمه الله – أن لكل حرف من حروف الجر معنى كُلياً أصيلاً واحداً، لا يفارقه، فإن ورد الحرف دالاً على معان أُخر، رُدّت إلى هذا المعنى نفسه بطريق المجاز والتوسع، فهو – مثلاً – يقول فى حرف الجر (فى): " وأما (فى) فهى للوعاء، تقول: هو فى الجِراب، وفى الكيس، وهو فى بطن أمه، وكذلك: هو فى الغُلّ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو فى القبة، وفى الدار، وإن اتسعتَ فى الكلام فهى على هذا، وإنما تكون كالمَثَل يُجاءُ به يقارب الشئَ وليس مثلَه "[٥].

يعنى: أن هذا الحرف يفيد معنى الظرفية حقيقة، نحو: هو فى الدار، وقد يتوسع فى استعمال هذا الحرف، فيؤدى معنى آخر غير معناه الحقيقى على سبيل التوسع والمجاز، كما لو قلت: سأنظر فى أمرك، حيث جعلت الأمر محلاً للنظر.

---

[١] من الآية ٧١ من سورة طه.

[٢] البيت من الطويل، لأبى ذؤيب الهذلى فى الخصائص ٢ / ٨٧، والجنى الدانى ص ٤٣، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٥، وتمامه: شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُججٍ خُضرٍ لهنَّ نئيجُ.

[٣] من الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

[٤] مغنى اللبيب ١ / ١٢٩، ١٣٠.

[٥] الكتاب ٤ / ٢٢٦.

ويقول عن حرف الجر (على): " أما (على) فاستعلاءُ الشئ ؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهى على رأسه، ويكونُ أن يَطْوِىَ أيضاً مستعلياً، كقولك: مَرَّ الماءُ عليه، وأمررتُ يَدِى عليه، وأما: مررتُ على فلان، فجرى هذا كالمَثَل، وعلينا أميرٌ كذلك، وعليه مالٌ أيضاً، وهذا لأنه شئ اعتلاه، ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع، وتقول: عليه مال، وهذا كالمثل، كما يثبت الشئُ على المكان، كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتسع هذا فى الكلام، ويجئ كالمَثَل "[1].

والمفهوم من هذا النص أن (على) لها معنى واحد حقيقى، هو الاستعلاء، نحو قولك: هذا على ظهر الجبل، وهى على رأسه، وقد يتوسع فى استعمال هذا الحرف، فيخرج عن حقيقته توسعاً ومجازاً، نحو: عليه مال، ذلك أن المال الذى يلتزم به المدين، يكون عبئاً عليه، لثقل همه، فكأن الدَّين قد علاه وركبه، أو كان كما يثبت الشئ على المكان يَعْتليه على حد تعبير سيبويه، وكذا قولك: علينا أمير، لأن الأمير حين يتولى أمور الرعية، يصير مستعلياً عليهم بأوامره وسلطته، أما: مررت على فلان،، فإن سيبويه يُعلله بأنه يعنى: مررت على مكانه، وهذه " إشارة إلى معنى بلاغى، وهو أن المارّ على إنسان إما أن يكون الممرور عليه سائراً، وقد سبقه المارّ، أو واقفاً وتجاوزه المارّ، ففى هذا نوع سبق للممرور عليه بمثابة الاستعلاء "[2].

وهكذا يبدو واضحاً أن سيبويه لا يرى للحرف إلا معنى واحداً لا يفارقه، ويرجع المعانى الأخرى التى ورد الحرف دالاً عليها إلى هذا المعنى مجازاً واتساعاً.

ثانياً: رأى البصريين:

اختلف النقل عن البصريين فى تحديد رأيهم إزاء نيابة حروف الجر عن بعضها، فقيل: إن مذهبهم: أن كل حرف له معنى حقيقى واحد فقط، ولا يأتى مثلاً حرف لمعنى حرف آخر.

وقيل: إن مذهبهم: أن لها معانى عديدة، لكن تلك المعانى لم يأت لها حرف آخر من حروف الجر، مثلاً (الباء) موضوعة للإلصاق، والسببية، والتعدية،

---

[1] المصدر نفسه ٤ / ٢٣٠، ٢٣١.

[2] انظر: النحو والصرف فى خدمة النص القرآنى د. محمد المختار المهدى ص ١٨٥.

لا للمعانى المشهورة لغيرها، وقد استظهر الدسوقى القول الثانى[١].

وبناء على ذلك فإن المعانى المتبادرة للحرف، والتى لا يشترك حرفان فى إفادتها، تعد من قبيل الحقيقة، كالباء مثلاً ؛ حيث تفيد معنى الإلصاق، والسببية، والتعدية على سبيل الحقيقة، وإن كان الإلصاق أشهر، فإذا استعمل الحرف لمعنى غير متبادر منه، ولكنه متبادر من غيره، كاستعمال (فى) للاستعلاء فى قوله تعالى: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[٢] فإن البصريين كافة يحملون ذلك على التأويل بالاستعارة أو التضمين، ولا يقولون: إن (فى) نابت عن (على) وهذا ما نسبه ابن هشام إلى البصريين، فقال: " على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الأماكن التى ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضُمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف "[٣].

إذ يزعم البصريون أن النيابة ليست قياسية، لأن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وهو ما رجحه الدسوقى بقوله: " والحاصل أن الإنابة ليست قياسية، وما ورد من الإنابة فنؤوله إن أمكن تأويله بأن يُجعل من قبيل الاستعارة، فإن لم يمكن، جُعل من باب التضمين، إن أمكن، وإلا حُكم بشذوذه ومخالفته للقياس "[٤].

ثالثاً: رأى الكوفيين، وبعض المتأخرين:

على عكس ما ذهب إليه البصريون، يذهب الكوفيون إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض قياساً، وعلى مذهبهم هذا لا مجال للاتساع والتجوز، " فلا استعارة فى الحروف أصلاً، ولا تضمين، لأن عندهم الحرف له معان عديدة، موضوعة له، فاستعماله فى كل واحد حقيقة "[٥].

ويبدو أن هذا المذهب قد استهوى بعض النحاة المتأخرين كابن الشجرى، حيث رأى أن هذه الحروف يقع بعضها مكان بعض[٦]، كما جعل ابنُ هشام مذهبهم أقلَّ تعسفاً[٧]، وهو

---

[١] انظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١ / ١١٩.

[٢] من الآية ٧١ من سورة طه.

[٣] مغنى اللبيب ٢ / ٧٥٥.

[٤] حاشية الدسوقى ١ / ١١٩.

[٥] المصدر نفسه ١ / ١١٩.

[٦] انظر: أمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٠٦.

[٧] انظر: مغنى اللبيب ١ / ١٣٠.

ما يعنى أنه يميل إلى مذهب الكوفيين، بل وصل الأمر ببعضهم إلى أن قال بقياسية تلك النيابة فى بعض الحروف التى يكون معناها واحداً، ولفظُها متقارباً، فإذا لم يكن كذلك، كانت سماعية، يقول المالقى فى أثناء تعداده لمعانى (اللام): " أن تكون بمعنى (على) وذلك موقوف على السماع، لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً، إلا إذا كان معناهما واحداً، ومعنى الكلام الذى يدخلان فيه واحداً، أو راجعاً إليه، ولو على بُعْدٍ "[١].

ثم يقول عن مجئ (اللام) بمعنى (إلى): " وذلك قياس، لأن (إلى) يقرب معناها من معنى اللام، وكذلك لفظها، ألا ترى قوله تعالى: (وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا)[٢] و(هدى) يتعدى بـ (إلى) كما قال: (وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[٣] فالهدايةُ فى المعنى أوصلت المهدىَّ إلى الصراط المستقيم، والوُصلة موجودة فى معنى (إلى) و (اللام) وهى موجودة فيهما حيثما كانا... فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى (إلى) من غيرها "[٤].

ويقول الأستاذ / عباس حسن من المحدثين: " لا شك أن المذهب الثانى نفيس، كما سبق، فمن الأنسب الاكتفاء به، لأنه عمليّ سهل بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل، ونحوهما من غير داع، فلا غرابة فى أن يؤدى الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقى، كما قلنا، ولا غرابة أيضاً فى اشتراك عدد من الحروف فى تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير فى اللغة، ويسمى (المشترك اللفظى) "[٥].

على أن ابن جنى – رحمه الله – يستشعر مدى السذاجة فى القول بنيابة حرف عن حرف بإطلاق، حيث عقد فى (الخصائص) باباً فى (استعمال الحروف بعضها مكان بعض) قال فيه: " هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)[٦] أى: مع الله، ويقولون: إن (فى) تكون بمعنى (على)

---

[١] رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٢٣٨.

[٢] من الآية ٤٣ من سورة الأعراف.

[٣] من الآية ٨٧ من سورة الأنعام.

[٤] رصف المبانى ص ٢٣٩، ٢٤٠.

[٥] النحو الوافى ٢ / ٥٤٢.

[٦] من الآية ٥٢ من سورة آل عمران، ومن الآية ١٤ من سورة الصف.

ويحتجون بقوله عزّ اسمه: (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[١] أى: عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى (عن) و (على) ويحتجون بقولهم: رميتُ بالقوس، أى: عنها وعليها ".

ثم قال: " ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ؛ لكنا نقول: إنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأما فى كل موضع، وعلى كل حال فلا ؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفْلاً هكذا، لا مقيّداً، لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد فى الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد فى عمرو، وأنت تريد: عليه فى العداوة، وأن تقول: رويتُ الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك، مما يطول ويتفاحش "[٢].

ثم يضع لذلك رَسْماً، يمكن على أساسه أن تستعمل بعض الحروف مكان بعض، فيقول: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه "[٣].

ومعلوم أن تطبيقه لهذا الرسم خير مفسر لمراده، فيقول فى قوله تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)[٤]: " أنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء، وكنتَ تعدى (أفضيت) بـ (إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه "[٥].

ثم يمضى ابن جنى فى تطبيق هذا الرسم على كثير من الآيات والشواهد إلى أن قال: " فقس على هذا ؛ فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً "[٦].

وقد عقّب ابن القيم على ما قاله ابن جنى بأن: " هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه – رحمه الله – وطريقة حُذاق أصحابه: يُضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعى فطنة ولطافة فى الذهن "[٧].

---

[١] من الآية ٧١ من سورة طه.

[٢] الخصائص ٢ / ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠.

[٣] المصدر نفسه ٢ / ٣١٠.

[٤] من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

[٥] الخصائص ٢ / ٣١٠.

[٦] المصدر نفسه ٢ / ٣١٧.

[٧] بدائع الفوائد ٢ / ٢٤٤.

والذى يظهر لى أن المسألة تحتمل وجهاً من وجهين: إما أن يكون ذلك موقوفاً على السماع، وإما أن يكون الحرف فى الأصل موضوعاً لمعنى واحد، ثم يقع فى معنى آخر تجوزاً واتساعاً، كالذى نجده عند البيانيين من استعارة حرف لمعنى آخر، فإن كان الأول، بطل القول بالنيابة قياساً، وإن كان الثانى، بطل القول بأن الحرف الواحد له عدة معان حقيقية من غير مجاز أو توسع ؛ كما قال الكوفيون ومن تابعهم.

من أجل ذلك فإنى أرجح باطمئنان رأى البصريين القائلين بالتضمين أو المجاز، " ذلك أن الكوفيين يقررون أن ما خرج على نظام اللغة العام فى هذا الباب شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، مع أن موقفهم فى غير هذا الباب على ما عُرف عنهم أنهم يقيسون على ما سمع، ولو كان قليلا "[١].

أما البصريون فإنهم لا يرون التجوّز فى حروف الجر، وإنما التجوّز حاصل فى معنى الفعل، وهو ما أكد عليه نجم الأئمة الرضى بقوله: " واعلم أنه إذا أمكن فى كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المعدَّى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب ؛ فلا نقول: إن (على) بمعنى (مِن) فى قوله تعالى: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ)[٢] بل يُضمَّن (اكتالوا) معنى (تحكّموا) فى الاكتيال وتسلطوا "[٣].

٤- الاتساع فى التراكيب:

أ- خبر المبتدأ: الأصل فى الخبر إذا كان غير مفرد أن يكون جملة خبرية، تحتمل الصدق والكذب، ولكن قد يتوسع فى هذا الخبر، فيأتى مخالفاً لذلك الأصل، وذلك بجعله جملة إنشائية، ولا يعنينا أن النحويين مختلفون فى ذلك بين رافض ومجيز، وإنما الذى يعنينا حقاً هو علاقة هذا بالاتساع، يقول ابن السراج: " وإن قدمتَ الأسماء فقلت: زيدٌ قُطعتْ يده، كان قبيحاً، لأنه يشبه الخبر، وهو جائز إذا لم يُشكل، وإذا قلت: زيدٌ ليقطع الله يده، كان أمثلَ، لأنه غير ملبس، وهو على ذلك اتساع فى الكلام، لأن المبتدأ ينبغى أن يكون

---

(١) النحو والصرف فى خدمة النص القرآنى ص ٢٠٤.

(٢) من الآية ٢ من سورة المطففين.

(٣) شرح الكافية ٤ / ٣٤٥.

خبره، يجوز فيه الصدق والكذب، والأمر والنهى ليسا بخبرين، والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيدٌ قم إليه، وعمرو اضربْه اتساعاً "[١].

والملاحظ هنا أن ابن السراج يجيز الإخبار بالجملة الإنشائية بشرط عدم اللبس، لكنه أورد فى نهاية كلامه أقوالاً عن العرب، ورد فيها الإخبار بالجملة الإنشائية، ثم فسرها على أنها من قبيل الاتساع، وهذا كافٍ فى الدلالة على جواز ذلك.

ب- تأنيث الفعل مع المذكر المضاف إلى المؤنث:

إن العرب قد تقول كلاماً، ثم تحذف من هذا الكلام شيئاً اتساعاً، ثم تعيد المحذوف مع إبقاء الحكم على ما كان عليه فى حالة الاتساع أو الحذف، ومن شواهد ذلك قول سيبويه: " وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعتْ أهلُ اليمامة، لأنه يقول فى كلامه: اجتمعتِ اليمامةُ، يعنى: أهل اليمامة، فأنّث الفعل فى اللفظ، إذ جعله فى اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه فى سعة الكلام "[٢].

ومعنى كلامه أن هؤلاء العرب يقولون فى الأصل: اجتمع أهلُ اليمامة (بالتذكير) ثم إنهم يتسعون فى كلامهم، فيحذفون المضاف، وهو (أهل) ويقيمون المضاف إليه، وهو (اليمامة) مقامه، ويغيّرون لأجل ذلك الفعل، ليكون له حكم جديد مع الفاعل الجديد (اليمامة) فيؤنثونه، ويقولون: اجتمعت اليمامة، وعندما يعيدون الفاعل الذى كان فى الأصل، وهو (أهل) يبقون الحكم الذى طرأ، وهو تأنيث الفعل، فيقولون: اجتمعتْ أهل اليمامة، وهذا معنى قوله: " فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه فى سعة الكلام "، أى: ترك هذا العربى اللفظ مؤنثاً، كما كان فى سعة الكلام من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو قوله: اجتمعتِ اليمامة.

والملاحظ أن علة التأنيث فى قولهم: اجتمعتْ أهلُ اليمامة، مختلفة عن العلة فى قولهم: ذهبتْ بعضُ أصابعه، إذ العلة فى تأنيث (بعض) عند سيبويه: " أنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمِّك، لم يحسن "[٣].

---

[١] الأصول فى النحو ٢ / ١٧١، ١٧٢.

[٢] الكتاب ١ / ٥٣.

[٣] المصدر نفسه ١ / ٥١.

وهذا يعنى أن المذكر إذا أضيف إلى المؤنث، وكان جزءاً منه، جاز تأنيث الفعل معه، أما (الأهل) فى (اجتمعت أهل اليمامة) فليس جزءاً من (اليمامة) لذلك علل سيبويه التأنيث بأنه لما قال فى حال الاتساع: اجتمعت اليمامة، ترك التأنيث بعد الرجوع إلى الأصل، وهو: اجتمع أهل اليمامة، فقال: اجتمعت أهل اليمامة.

وقد أغرى هذا الملحظ باحثاً كريماً[١]، فأعد بحثاً بعنوان: (إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل – بحث فى أصول النحو) ليؤسس بذلك أصلاً منهجياً فى الفكر النحوى، قلما التُفت إليه، أو عُنى باستخراجه، ومن ثَمّ قال: " إن الأصل (اجتمع أهل اليمامة) والفرع هو (اجتمعت اليمامة) والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو (اجتمعت أهل اليمامة)... فسمّيتُ الكلام الأول أصلاً، والكلام فى حال الاتساع فرعاً، والرجوع إلى الكلام الأول مع بقاء حكم الاتساع إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل "[٢].

ج – الإضافة:

والاتساع فى الإضافة يكون بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو كثير، حتى ذكر ابن جنى أن منه فى القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع، وفى الشعر منه ما لا يُحصى[٣]، فمن أمثلته فى القرآن الكريم قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا)[٤] والتقدير: واسأل أهل القرية التى كنا فيها، وأهل العير التى أقبلنا فيها، ومن حذف المضاف – أيضاً – اتساعاً قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)[٥] إذ التقدير: ولكن البر بِرّ من آمن، وقوله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)[٦] والتقدير: بل مكركم فى الليل والنهار[٧].

---

(١) هو الدكتور / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. انظر: ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل ص ١٢٦، ١٤١ مجلة الدراسات اللغوية مج٢ ع٣ ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

(٣) انظر: الخصائص ٢ / ٤٥٤.

(٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٧) انظر: الكتاب ١ / ٢١٢.

ومن أمثلة حذف المضاف اتساعاً فى الشعر قول النابغة الجعدى:

كأنَّ عَذِيرَهم بجُنوبِ سِلَّى نَعامُ قَاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ[١]

أى: كأن عذيرهم – بمعنى: صوتهم – عذير نعام، فحذف المضاف (عذير) وأقام المضاف إليه (نعام) مقامه اتساعاً.

ومنه فى كلام العرب قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريقُ) والتقدير: أهلُ الطريق، وقولهم: هذه الظهر أو العصر أو المغرب، يريدون: صلاة هذا الوقت، وقولهم: اجتمع القيظُ، يريدون: اجتمع الناس فى القيظ[٢].

فهذه الأمثلة وغيرها كثير مما ذكره سيبويه والنحويون " لا تفهم معانيها من ظواهر ألفاظها، لأن تلك المعانى تبدو على مستوى ظاهر اللفظ مستحيلة عقلاً ومنطقاً، فلا مندوحة – إذن – من العودة إلى أصل الكلام لاكتشاف المحذوف لفظاً، ليُتاح الوقوف على المقدر معنى "[٣].

ومن هنا كان إسناد الأفعال فى هذه الأمثلة من المجاز بالحذف الذى اقتضاه الاتساع فى اللغة، إذ العرب " إذا علّقوا الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به، عُلم أنها فى أصل اللغة غير موضوعة لها، فيعلم كونها مجازاً فيها "[٤].

ويفسر ابن جنى كيف يفضى هذا الحذف إلى المجاز فى العبارة قائلاً: " ألا ترى أنك إذا قلت: بنو فلان يطؤهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عمّا لا يصحّ وطؤه بما يصح وطؤه، فتقول على هذا: أخَذْنا على الطريق الواطئ لبنى فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق، ويا طريقُ طَأْ بنا بنى فلان، أى: أدِّنا إليهم، وتقول: بَنَى فلان بيته على سَنَن المارّة، رغبة فى طِئة الطريق بأضيافه له، أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز.

ووجه التشبيه إخبارُك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم، إذا كان هو المؤدى لهم، فكأنه هم.

---

[١] البيت من الوافر فى ديوان النابغة الجعدى ص ٩٧، والإنصاف ١ / ٦٣.

[٢] انظر: الكتاب ١ / ٢١٣، ٢١٥.

[٣] قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب د. أحمد الودرنى ص ١٩٣.

[٤] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز لابن حمزة العلوى ١ / ٩٣.

وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم، كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق، لأنهم قد يحضرون فيه، ويغيبون عنه، فأفعالهم أيضاً كذلك حاضرة وقتاً، وغائبة آخر، فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة، ولما كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء، اختاروا له أقوى اللفظين، لأنه يفيد أقوى المعنيين.

وكذلك قوله سبحانه: (واسأل القرية التى كنا فيها) فيه المعانى الثلاثة، أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح فى الحقيقة سؤاله... وأما التشبيه فلأنها شُبِّهت بمن يصح سؤاله لمّا كان بها ومؤلفاً لها، وأما التوكيد فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم – عليه السلام – أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ فى تصحيح الخبر، أى: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا ؛ فكيف لو سألت مَن مِن عادته الجواب، وكيف تصرّفت الحال، فالاتساع فاشٍ فى جميع أجناس شجاعة العربية "[١].

وقد أشار النحويون إلى أن الاتساع فى مثل هذه الأمثلة قائم على إيجاد علاقات، ونظم جديدة فى التركيب بعد حذف المضاف، يقول ابن جنى: " وكل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافاً إليه، فإنه يعرب إعرابه، لا زيادة عليه، ولا نقص منه "[٢].

كما فى قوله تعالى: (واسأل القرية) فلما كان تقديره: واسأل أهلَ القرية، كان " الحكم الذى يجب للقرية فى الحقيقة قبل الحذف هو الجر، والنصب فيها مجاز، وينبه سيبويه صدد التوسع إلى أن الفعل قد استعمل فى اللفظ، لا فى المعنى، أى: أن (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصبت بالفعل (اسأل) ولكن المفعول به الحقيقى، هو المضاف المحذوف (أهل) "[٣].

---

[١] الخصائص ٢ / ٤٤٨، ٤٤٩.

[٢] المحتسب ٢ / ١٢٢.

[٣] ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٠٢.

يقول سيبويه: " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه: (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها) إنما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعَمِلَ الفعلُ فى (القرية) كما كان عاملاً فى الأهل لو كان هاهنا[١].

ومن ثَمَّ فرّق ابن السراج بين مصطلحى الحذف والاتساع، إذ يرى أن الحذف يختص بحالة حذف العامل، وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابى، فإذا تغيّر الحكم الإعرابى للمعمول بعد الحذف، دُلّ عليه باصطلاح آخر، وهو الاتساع، يقول:

" اعلم أن الاتساع ضرْب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب، والباب الذى قبله، أن هذا تقيمه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وذلك الباب (الحذف) تحذف العامل فيه، وتدعُ ما عَمِل فيه على حاله فى الإعراب، وهذا الباب (الاتساع) العاملُ فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم، فأما الاتساع فى إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: (سَلِ القرية) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريق، يريدون: أهلُ الطريق، وقوله: (ولكن البر من آمن بالله) إنما هو برُّ مَن آمن بالله، وأما اتساعهم فى الظروف فنحو قولهم: صيدَ عليه يومانِ، وإنما المعنى: صيد عليه الوحشُ فى يومين "[٢].

ولكن كثيراً من النحويين يستغنون عن هذه التفرقة التى ذكرها ابن السراج بين الحذف والاتساع، بأن نجعل الحذف يشمل حالتى تغيّر المعمول، وبقائه على ما كان له من وضع إعرابى، ولعل فى كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف، فإنه يعترف صراحة بأن الاتساع ضرْب من الحذف[٣]، على أن فى الاتساع نوعاً من الاختصار نتيجة الحذف الذى يعمد إليه المتكلم اعتماداً على فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية، وينتج عن الحذف نوع من المجاز، يجعل الكلام أكثر قوة فى التعبير، وبلاغة فى الأداء[٤].

---

[١] الكتاب ١ / ٢١٢.

[٢] الأصول فى النحو ٢ / ٢٥٥.

[٣] انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى د. على أبو المكارم ص ٢٠٢.

[٤] انظر: ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٠٤.

ومن الجدير بالذكر هنا أن القرينة اللفظية أو العقلية، كما كانت مسوّغاً للاتساع بالحذف، فإن (علم المخاطب) بالمحذوف يعدُّ مسوّغاً ثابتاً له – أيضاً – " فهو يجرى فى كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس "[١].

يقول سيبويه: " ومثله فى الاتساع قوله عزّ وجلّ: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً)[٢] فلم يُشبِّهوا بما يَنْعِقُ، وإنما شُبِّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[٣].

ويقول المبرد: " فكل ما كان معلوماً فى القول جارياً عند الناس، فحذفه جائز لعلم المخاطب "[٤].

وقال ابن السراج: " والمحذوفات فى كلامهم كثيرة، والاختصار فى كلام الفصحاء كثير موجود، إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون "[٥].

فـ (علم المخاطب) فى الفكر النحوى هو سبب السعة، والإيجاز، والإضمار، والاستغناء، وهى مسالك فى القول، يخرج فيها الكلام – فى كثير من الأبواب النحوية – على غير مقتضى الظاهر[٦]، " وكأن علم المخاطب يعكس اتفاقاً ضمنياً بين أبناء اللغة، يسمح بمثل هذا الاطراد فى حذف بعض العناصر "[٧].

من ذلك قول سيبويه: " (هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً) وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاءً بعلم المخاطب ما يَعنى "[٨] ونظائر ذلك كثيرة فى الدرس النحوى.

---

(١) الصورة والصيرورة د. نهاد الموسى ص ١٢٨.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة البقرة.

(٣) الكتاب ١ / ٢١٢.

(٤) المقتضب ٣ / ٢٥٤.

(٥) الأصول فى النحو ٢ / ٣٢٤.

(٦) انظر: ضوابط الفكر النحوى ٢ / ٥٠١.

(٧) منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى د. لطيفة النجار ص ١٥٨، ١٥٩.

(٨) الكتاب ٢ / ٣٤٤، ٣٤٥.

وإذا كان (علم المخاطب) مسوّغاً للاتساع بالحذف، فإن (قصد المتكلم) يُعدُّ مسوّغاً له أيضاً، " وهذا جانب آخر، عرض له النحاة، فكأنهم فى دراستهم هذه الظاهرة ينتقلون بين قطبين متقابلين: علم المخاطب، وقصد المتكلم، فعلم المخاطب يسوّغ الحذف، وقصد المتكلم يفرضه أحياناً "(١).

فالأمر – إذن – يتعلق بالمقاصد الممكنة للمتكلم أيضاً، وما لذلك من أثر فى الذكر أو الحذف، وقد أشار ابن جنى إلى ذلك فى أثناء حديثه عن حذف مميز العدد حيث قال: " وقد حُذف المميّز، وذلك إذا عُلم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندى عشرون، واشتريتُ ثلاثين، وملكتُ خمسة وأربعين، فإن لم يُعلم المراد، لزم التمييز، إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يُرد ذلك، وأراد الإلغاز، وحَذْف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام "(٢).

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه إذا ألجأت أحكام الصناعة إلى إظهار المحذوف،فالواجب " ألا يؤدى تقديره إلى الإخلال بالمعنى "(٣) إذ " ليس الاتساع فى كلام العرب بالذى يغيّر المعنى وينقضه "(٤)، ومن ثَمّ لا يقدّر إلا ما كان موافقاً للمعنى، ملائماً للسياق، وهذا – بلا شك – أصل من الأصول العامة التى بُنى عليها الفكر النحوى.

يقول سيبويه معلقاً على بعض التراكيب التى حذف فيها الفعل، وكيفية تقدير المحذوف: " ولو مثّلتَ ما نصبتَ عليه الأعيارَ والأعورَ فى البدل من اللفظ لقلت: أتَعَيَّرون مرةً، وأتَعَوَّرونَ، إذا أوضحتَ معناه، لأنك إنما تُجريه مجرى ما له فِعْل من لفظه، وقد يجرى مجرى الفعل، ويعمل عملَه، ولكنه كان أحسنَ أن توضحه بما يُتكلم به، إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث، وكذلك هذا النحو، ولكنه يُترك استغناءً بما يَحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى "(٥).

---

(١) منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى ص ١٦١.

(٢) الخصائص ٢ / ٣٨٠.

(٣) انظر: ضوابط الفكر النحوى ٢ / ٥٠٤.

(٤) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٦٠٣.

(٥) الكتاب ١ / ٣٤٥.

وهذا ما لخصه ابن هشام، فأورده فى صورة ضابط عام بقوله: " فإن منع من تقدير المذكور معنى، أو صناعة، قُدِّر ما لا مانع له "[١].

ويطيب لى فى نهاية حديثى عن الاتساع أن أذكر بعض الضوابط، والأصول العامة التى ذكرها النحويون لهذا الباب، ولعل أبرزها قولهم:

- " القياس البقاء مع الأصل، ولا يُدّعى الاتساع إلا بدليل "[٢].
- " الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور "[٣].
- " إذا توسع فى واحد، لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى "[٤].
- " الاتساع بعد الاتساع مرفوض "[٥].

---

[١] مغنى اللبيب ٢ / ٧٠٨.

[٢] البسيط ٢ / ٦٧٨.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٤.

[٤] الأشباه والنظائر ١ / ٢٧.

[٥] ثمار الصناعة فى علم العربية ص ٤٢٢.

الفصل الرابع

التعويض

فى هذا الفصل:

- مفهوم التعويض.
- أغراض التعويض.
- طريقة العرب فى التعويض.
- أنواع التعويض.
- قواعد التعويض.

التعويض

إن التعويض وسيلة من وسائل إصلاح النطق العربى، ومظهر من مظاهر تحسينه، وإزالة اللبس عنه، شأنه فى ذلك شأن الإعراب، والإعلال، والإبدال، والإدغام، إذ لو لم يعوض عن المحذوف فى بعض الألفاظ أو التراكيب، لأضحت تلك الألفاظ أو التراكيب سمجة أو ملبسة، بل كان ذلك إجحافاً ينفر منه الذوق العربى السليم.

كما أن التعويض ضرْب من التعادل اللغوى، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العِوض حروفها مع المعوض عنه، هذا بالإضافة إلى أن علماء التصريف يعدونه من مظاهر مخالفة الأصل فى اللغة طلباً للتخفيف[١].

مفهوم التعويض:

تعنى كلمة التعويض فى أصلها اللغوى أن يأتى مستقبل هو خلف لمنقضٍ، ومن ذلك تسميتهم الزمان أو الدهر عوضاً، لأنه كلما مضى منه جزء، خلفه جزء آخر من بعده، فكأن الثانى عوض عن الأول[٢]، ولذا فإن التعويض لا يؤتى به إلا جبراً لما أسقط من الكلام وإتماماً له، وهذا يعنى " أنك لا تعوض من الشئ وهو موجود "[٣] ومن هنا نجد أهل الاصطلاح يعرفونه بأنه: " جعل حرف خلفاً لحرف، أو أكثر، أو حركة "[٤] وعرّفه الزمخشرى بقوله: " أن يقع فى الكلمة انتقاص، فيتدارك بزيادة شئ ليس فى أخواتها "[٥].

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ١٣٦.

(٢) انظر: الخصائص ٣ / ٢٢٨، وشرح قواعد الإعراب للشيخ زاده ص ٨٣، وحاشية الدسوقى ١ / ١٦٣.

(٣) الخصائص ١ / ١٧٣.

(٤) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير اللبدى ص ١٦٣.

(٥) الأحاجى النحوية ص ٤٦.

والتعويض بعد ذلك من المقاصد الكبرى فى النحو العربى، كما أشار بعض النحويين إلى كونه مقصداً من مقاصد العرب، يقول أبو البقاء العكبرى: " عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول، عوّضوا أخيراً، مثل: عدة، وزنة، وإذا حذفوا من آخره عوّضوا أوله، مثل: ابن "[١].

وقال فى موضع آخر مستدلاً على أن زيادة النون فى التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين: " أن الاسم مستحق الحركة والتنوين، وقد تعذرا فى التثنية والجمع، والتعويض منهما ممكن، والنون صالحة لذلك، ورأينا العرب أثبتَتْها فيهما، فَفُهِم أنهم قصدوا التعويض رعاية للأصل "[٢].

كما أكد السيوطى على هذا بقوله: " ومن سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: فضْرب الرقاب... إلخ "[٣].

ومن النحويين من أنكر أن العرب كان لديها قصد المعاوضة، وإنما هى عبارة تقع من النحوىّ عند رؤية التعاقب فى كلامهم ؛ كما فى قولهم: إن التاء فى (فرازنة) عوض من الياء، لأنهم رأوا أنها تعاقبها، فحكموا بأنها للتعويض، ونسبوا ذلك للعرب.

والذى يظهر أنه إذا كان للتعويض فائدة فى الكلام، نُسب ذلك إلى العرب، وقد جرى سيبويه على مثل هذه الطريقة فى الأعواض[٤].

أغراض التعويض:

ترتكب العرب التعويض عن المحذوف فى كلامها لأغراض متعددة، ومقاصد متنوعة من أهمها:

أ- جبر ما لحق بالكلمة من نقص: فالمقصد من التعويض إكمال ما نقص من الكلمة ؛ فأين كمُلت الكلمة، حصل الغرض من التعويض، لأنه يؤتى به لمجرد سد الفراغ اللفظى

---

(١) التبيين ص ١٣٥.

(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ١٠٦.

(٣) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٣٧.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ١٤٥.

الناشئ عمّا حُذف منها، يقول ابن خالويه: " العرب قد تحذف طلباً للتخفيف من غير تعويض، وتعوّض طلباً للإتمام، وكلٌ من ألفاظها، ومستعمل فى كلامها "[١].

كما فى باب (سنة) فى الجمع حيث قالوا: سنة وسنون، وقلة وقلون، وبُرة وبرون، وثُبة وثبون، وكرة وكرون، كأنهم آثروا فيها جمع التصحيح حفاظاً عليها من التغيير والنقص الذى يحدثه جمع التكسير، يقول ابن فلاح: " سُمِعت ألفاظ مجموعة جمع التصحيح جبراً لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام، قالوا: سنة وسنون... "[٢].

ومن ذلك الأسماء الستة ؛ فإنها أعربت بالحروف عوضاً وجبراً لما لحقها من النقص بحذف لاماتها، ذكر ذلك ابن يعيش، فقال: " وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف، لأنها أسماء حذفت لاماتها فى حال إفرادها، وتضمنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها "[٣].

ب- التخفيف بحذف حرف ثقيل فى موضعه، والتعويض عنه بحرف خفيف فى موقعه، " إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفةُ تحصل بمخالفة الموقع، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف "[٤].

كما فى كلمة (سنة) حيث إن التاء عوض من اللام المحذوفة، إذ الأصل: سَنَوٌ، ولا شك فى أن (سنة) أخف فى النطق من (سنو) لثقل الواو فى آخر الاسم، فكأنهم عدلوا عن (سنو) إلى (سنة) لضرب من التخفيف، ولهذا نجد العرب لا تعوض عن المحذوف لأجل الترخيم، لأن الترخيم تخفيف للاسم بحذف آخره، فلو عُوِّض منه، لانتقض التخفيف، ولأن ثبوت المحذوف، وكمال الاسم مقدر فيه، وما كان كذلك فهو كالثابت المنطوق به[٥].

---

[١] الحجة فى القراءات السبع ص ٦٠.

[٢] المغنى فى النحو ٢ / ٩٣، وانظر: شرح المفصل ٥ / ٥.

[٣] شرح المفصل ١ / ٥١.

[٤] التبيين ص ١٣٦.

[٥] انظر: شرح المفصل ٢ / ٢١.

طريقة العرب فى التعويض:

من الأصول النحوية العامة: أنه لا تعويض من غير حذف، ولكن اللافت للنظر أن العرب قد حذفت فى مواطن، فألزمت نفسها التعويض، وحذفت فى مواطن، فكانت مختارة، وحذفت فى مواطن أخرى، ولم تعوض شيئاً.

فمما التزمت فيه التعويض (أى) فى باب النداء، حيث تلحقها (ها) التنبيه لزوماً، عوضاً عما فاتها من الإضافة، نحو: يا أيها الناس، ويا أيتها النفس[١].

ومنه المصدر إذا كان على وزان (فِعْلة) حيث تلحقه التاء لزوماً، قال المازنى: " واعلم أن المصدر إذا كان (فِعْلة) فالهاء لازمة له، لأنهم جعلوها عوضاً من حذفهم الفاء، فصارت لازمة، كما لزمت فى (زنادقة) الهاءُ، لأنها صارت عوضاً من ياء زناديق "[٢].

ومن ذلك لزوم التعويض بالتاء فى (تَفْعِلة) عن ياء (تفعيل) مصدر الفعل الذى على وزان (فَعَّل) وكان مهموز اللام أو معتلها، نحو: خطَّأ تخطئة، وزكَّى تزكية.

والملاحظ أن تعويض التاء هنا لازم باتفاق، لأنه يلزم على ترك التعويض إجحاف بالكلمة لكثرة الحذف، إذ الياء الأخيرة الباقية بعد الحذف معرضة للحذف أيضاً، لإعلال الكلمة إعلال قاضٍ[٣].

أما ما حذفت منه العرب، وكانت مختارة بين التعويض وتركه فنحو: إفعال، مصدر الفعل الذى على وزان (أفعل) وكان معل العين، نحو: أقام إقامة، فالتاء عوض عن الألف المحذوفة، فقد ذهب سيبويه إلى أن التعويض هنا جائز، لا لازم، فيجوز عنده ترك التاء فى السعة، قال فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب): " وذلك قولك: أقمته إقامة، واستعنته استعانة، وأرَيته إراءة، وإن شئت لم تعوض، وتركت الحروف على الأصل، قال الله عز وجل: (لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ

---

[١] انظر: التصريح ٢ / ١٧٤، وحاشية الخضرى ٢ / ٧٧.

[٢] المنصف ص ١٨٨.

[٣] انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص ٤٩.

وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)[١]... وقالوا: أريته إراءً، مثل: أقمته إقاماً، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا "[٢].

ويرى الفراء أن التعويض لازم، إلا إذا أضيفت الكلمة، فيجوز ترك التاء، لأن المضاف إليه قام مقام التاء، قال الله تعالى: (وإقام الصلاة).

وسر الخلاف بين سيبويه والفراء مبنى على اختلافهما فى المحذوف من نحو: إقامة، فسيبويه يرى أن المحذوف ألف المصدر لزيادتها، والزائد لا يعوض عنه، ومن ثم أجاز الحذف مطلقاً، بينما يرى الفراء والأخفش أن المحذوف الألف الأولى، وهى عين الكلمة، لأن الأصل أنه إذا التقى ساكنان، والأول حرف مد، حُذف الأول، ولأنه قد عُوّض عن المحذوف تاء، والتعويض إنما عُهد عن الأصلى، لا الزائد[٣].

ومما حذفت منه العرب، ولم تعوض شيئاً: تخفيف (أنَّ) وإيلاؤها الفعل دون تعويض بالسين أو (قد) كما فى قول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّى السَّلامَ وألا تُعْلِما أحَدا[٤]

قال ابن جنى: " سألت عنه أبا على – رحمه الله – فقال: هى مخففة من الثقيلة ؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفّف من غير تعويض "[٥].

---

[١] من الآية ٣٧ من سورة النور.

[٢] الكتاب ٤ / ٨٣.

[٣] انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص ٤٦، ٤٧.

[٤] البيت من البسيط، ولا يُعرف قائله، فى الإنصاف ٢ / ٥٦٣، وشرح المفصل ٧ / ١٥، والجنى الدانى ص ٢٢٠، وأوضح المسالك ٢ / ٧٤.

[٥] الخصائص ١ / ٣٩١.

أنواع التعويض

لقد استبان لى أن العرب قد تفننوا فيما عوّضوا به، ونوّعوا، ثم استظهر ذلك النحويون فبدت تعويضاتهم متباينة الأنواع، متغيرة المواطن، ومن ذلك:

التعويض بالحركة عن حرف:

وهذا النوع يكاد ينحصر فيما حذفت لامه من نحو: دم، وغد، ويد، وأب، وأخ، وحِرّ، إذ أصلها: دَمْو، غَدْو، يَدْى، أبو، أخو، حِرْح، حيث لم يوجد فى العربية اسم قد وُضع على حرفين أصلاً، بل لابد من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وثالث واسطة بينهما، ومن ثم حكم كثير من النحويين على هذه الكلمات بأنها محذوفة اللام، وقد عُوِّض عنها حركة العين[١].

وربما كانت ضمة الهمزة فى كلمة (أخت) عوضاً من اللام المحذوفة ؛ كما هو مذهب سيبويه والخليل، إذ التاء عندهما للتأنيث، وليست بدلاً من الواو المحذوفة، استدلالاً بأنها ترد إليها فى النسب، وتنحذف التاء، حيث يقال فيها: أَخَوِىّ.

وهو أولى عندى من مذهب يونس الذى جعل التاء بدلاً من الواو، وليست للتأنيث، لأن إجازته: أختىّ فى النسب إلى (أخت) ليس بقياس[٢].

التعويض بالحرف عن حركة:

ومن أمثلة هذا الحرف الذى يكون عوضاً عن الحركة:

أ- ما قيل فى نون المثنى، وجمع المذكر السالم من أنها زيدت عوضاً عن حركة الإعراب، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد[٣]،وممن قال بهذا ابن يعيش حيث علل ذلك بقوله:

---

[١] انظر: الأشباه والنظائر ١ / ١٤٣.

[٢] انظر: الكتاب ٣ / ٣٦٠، ٣٦١، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ٢٨٢.

[٣] انظر: التبيين ص ٢١١، ٢١٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢.

" وذلك أن الاسم بحكم الإسمية والتمكن تلزمه حركة وتنوين، فالحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوهما من المعانى، والتنوين دليل كونه منصرفاً متمكناً، وأنت إذا ثنيته بضم غيره إليه، امتنع من الحركة والتنوين، ولم تزل التثنية ما كان له بحق الاسمية والتمكن، فعوِّض النون من الحركة والتنوين "[١].

ب- ما قيل فى نون الأفعال الخمسة من أنها زيدت عوضاً عن الضمة الإعرابية، وقد تجلّى ذلك من حديث ابن أبى الربيع: " فإذا قلت: يضربان، وألحقت الألف، صارت مع الفعل كالشئ الواحد، فوجب لذلك أن ينتقل الإعرابُ عنها، ويصيرَ فى الآخر... فلما زالت الحركة من الفعل، جعلوا عوضاً منها النون، فوجب لذلك ألا تلحق مع الجازم، لأن الجازم يُذهِبُ الحركة، فصار فى الجزم: لم يذهبا، وفى الرفع: يذهبان "[٢].

ج- تكون الياء عوضاً عن الكسرة قبل ياء المتكلم فى لغة هذيل، كقولهم: هذا فتىَّ، وأخاف هَوَىَّ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء اسماً مقصوراً، قال أبو ذؤيب الهذلىّ:

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لَهَواهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٣]

والقياس فى لغة جمهور العرب (هواى) لكنّ هذيلاً تقلب الألف ياء، وتدغم الياء فى الياء، وهذه الياء عوض عن الكسرة التى كانت مستحقة قبل ياء المتكلم[٤].

د- الألف فى آخر الأسماء المبهمة، كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة فى حال تصغيرها، حيث زيدت فى آخر هذه الأسماء عوضاً عن ضمة التصغير[٥]، فمما صُغِّر من أسماء الإشارة: أُولا (المقصورة) حيث قالوا: أُلَيَّا، بضم الهمزة على أصلها، وفتح اللام، وإدغام ياء التصغير فى الياء المنقلبة عن الألف، والألف الأخيرة عوض عن ضمة التصغير المستحقة فى أوله[٦].

---

[١] شرح المفصل ٤ / ١٤٠.

[٢] الكافى فى الإفصاح ٢ / ٢٥١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٠.

[٣] البيت من الكامل فى المحتسب ١ / ٧٦، وأوضح المسالك ١ / ٤٠٤.

[٤] انظر: أمالى ابن الشجرى ١ / ٤٢٩، وشرح المفصل ٣ / ٣٣، والتصريح ٢ / ٦١.

[٥] انظر: الكتاب ٣ / ٤٨٧، والمقتضب ٢ / ٢٨٦، واللباب ٢ / ١٧٢، وحاشية الخضرى ٢ / ١٦٨.

[٦] انظر: توجيه اللمع ص ٥٦٧، وشرح المفصل ٥ / ١٤٠.

وأما الأسماء الموصولة فمما صغروا منها: الذى، والتى ؛ فقالوا: اللذَّيا، واللتيَّا، قال الراجز:

بَعْـــدَ اللتيَّـــا وَالَّتِـــى إذَا عَلَتْهَـــا أنْفُـــسٌ أو تَـــرَدَّتِ[١]

فأبقوا اللام على فتحها، وألحقوا ياء التصغير ثالثة، ثم أدغموها فى يائهما ثم زادوا ألـف التعويض فى الآخر.

التعويض بالتشديد عن حرف:

ومن أمثلة هذا النوع من التعويض ما يلى:

أ- تشديد الباء فى (أب) والخاء من (أخ) عوضاً من لامَيْهما، قـال ابـن مالـك: " ذكـر الأزهرى أن تشديد خاء (أخ) وباء (أب) لغة "[٢] فلعل هذه اللغة التى أشار إليها الأزهرى هى لغة التعويض.

ب- تشديد ميم (فم) عوضاً من لامه المحذوفة، إذ أصله: فَمو أو: فَوْه، حيـث تصـرفت العرب فيه بتشديد العين عوضاً من اللام المحذوفة[٣]، إلا أن ذلك لا يكون إلا فى الشـعر، كما فى قوله:

يا لَيْتَها قدْ خَرجَتْ مِنْ فُمِّهْ حتى يَعُودَ البَحْرُ فى أُسْـطُمِّه[٤]

ج- تشديد نون المثنى من أسماء الإشارة، والموصولات، نحو: هذان، وهاتان، واللـذان، واللتان، عوضاً من الألف المحذوفة فى (ذا، وتا) والياء المحذوفة فـى (الـذى، والتـى) يقول ابن الشجرى: " وقد قُرئ (واللذان يأتيانها)[٥] بتخفيـف النـون وتشـديدها، فمـن

---

[١] الرجز للعجاج فى ديوانه ١ / ٤٢٠، الكتـاب ٢ / ٣٤٧، ٣ / ٤٨٨، والمقتضـب ٢ / ٢٨٩، ومـا ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧، ومغنى اللبيب ٢ / ٧١٨.

[٢] شرح التسهيل ١ / ٤٥.

[٣] شرح الكافية ٢ / ٣٠٤، ٣٠٦.

[٤] البيت من الرجز، للعُمانى الراجز، أو للعجاج فى ملحقات ديوانـه ص ٨٩، والخصـائص ٣ / ٢١٤، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٩، وشرح المفصل ١٠ / ٣٣، والمقرب ص ٥٣٤

[٥] من الآية ١٦ من سورة النساء.

شدَّد، جعل التشديد عوضاً من ياء (الذى) وكذلك من قرأ (فذانِّك)[١] و (هاتينّ)[٢] و (هذانّ)[٣] بالتشديد[٤]، جعله عوضاً من الحرف المحذوف فى التثنية "[٥].

وإلى التشديد أشار ابن مالك بقوله:

..... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

وَالنُّونُ مَنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[٦]

أى: ما قصد بذلك التشديد إلا التعويض، خلافاً لمن جعل تشديد نون المثنى هنا لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى الحاصل بحذف الألف والياء[٧].

وأجاز ابن يعيش أن يكون تشديد النون للفرق بين النون التى هى عوض من حرف محذوف من نفس الكلمة، وبين النون التى هى عوض من الحركة والتنوين، " كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزية على ما هو عوض من شئ زائد، ليس من الكلمة "[٨].

التعويض بالحرف عن حرف:

وهو أنواع كثيرة، ولكل نوع منها مسائله وأمثلته التى تخصه، سنعرض لها على النحو التالى:

١- **التعويض بالهمزة:** تقع الهمزة الزائدة عوضاً عن محذوف، ويظهر ذلك فى موضعين:

أحدهما: التعويض بهمزة الوصل عن اللام المحذوفة فى الأسماء العشرة المحفوظة عن العرب، وهى: اسم، واست، وابن، وابنم، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمن

---

[١] من الآية ٣٢ من سورة القصص.

[٢] من الآية ٢٧ من سورة القصص.

[٣] من الآية ١٩ من سورة الحج.

[٤] قرأ ابن كثير بتشديد النون، والباقون بتخفيف ذلك كله، إلا أبا عمرو، فإنه شدد نون (فذانك) وحدها، ولم يشدد غيرها. انظر: السبعة فى القراءات ص ٢٢٩.

[٥] أمالى ابن الشجرى ٣ / ٥٦.

[٦] الألفية فى النحو والصرف ص ١٥.

[٧] انظر: التصريح ١ / ١٣٢.

[٨] شرح المفصل ٣ / ١٤٢.

المختص بالقسم، " ولعل العرب حملوها على الأفعال، لأنها أشبهتها بحذف لامها تخفيفاً لكثرة استعمالها، فسكنت فاؤها، ولحقتها همزة الوصل عوضاً عن المحذوف "[١].

والثانى: التعويض بهمزة القطع فى المصدر عن حذفها فى المضارع، فقالوا: أكرم يُكرم، فلما حذفوا الهمزة فى المضارع، أثبتوها فى المصدر، فقالوا: الإكرام، قصداً إلى التجانس ومعاملة للأشباه معاملة واحدة، وهو الأمر الذى استدل به ابن جنى على قوة عناية العرب، ومدى إيثارهم التجانس والتشابه بين الأشياء، إذ يقول: " فدلّ هذا على أن هذه المُثُل كلها جارية مجرى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء (فرازين) عوّضوا منها الهاء فى نفس المثال، فقالوا: فرازنة، وكذلك لما حذفوا فاء (عِدة) عوّضوا منها نفسِها التاء، وكذلك (أَيْتُق) فى أحد قولى سيبويه فيها: لما حذفوا عينها عوّضوا منها الياء فى نفس المثال، فدلّ هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجرى عندهم، وفى محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة "[٢].

ويمضى ابن جنى فى إيراد الأمثلة والشواهد للتأكيد على حقيقة ما قرره إلى أن يقول: " فهل بقى فى وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة "[٣].

٢- التعويض بالألف: تقع الألف للتعويض فى المواضع الآتية:

١- تأتى الألف عوضاً عن التنوين فى الاسم المنصوب عند الوقف، نحو: رأيت خالدا، وذلك لخفة الفتحة والألف[٤]، وبعض العرب يهمز ألف العوض فى نحو: رأيت رجلاً، فيقول: رأيت رجلأ، وذلك حال الوقف خاصة، فإذا وَصل أعاده إلى الأصل[٥].

ولعل السر فى ذلك أن الألف فيها امتداد، مع اتساع فى مخرجها، فإذا وُقف عليها، وخلّيت سبيل الصوت، انتهى فى موضع الهمزة[٦].

---

(١) التبيان فى تصريف الأسماء ص ٣١٥، وانظر: الإنصاف ١ / ٨، ١٠، والتصريح ٢ / ٣٦٥.

(٢) الخصائص ١ / ١١٥.

(٣) الخصائص ١ / ١١٤.

(٤) انظر: الأصول فى النحو ٢ / ٣٧٨، وشرح الشافية ٢ / ٢٧٩.

(٥) انظر: اللباب ٢ / ١٩٩، ٢٨٨.

(٦) التبيان فى تصريف الأسماء ص ٣٥٨.

٢- تأتى الألف عوضاً عن إحدى ياءى النسب، نحو قولهم فى النسب إلى الشام، واليمن: رجل شآمٍ، ويمان ، إذ الأصل: شاميّ، ويمنيّ، فحذفوا فى الكلمتين إحدى ياءى النسب، وعوضوا منها ألفاً، فصارتا: شآمى، ويمانى، بياء واحدة ساكنة، فإذا نوّنته حذفت هذه الياء، كالشأن فى الاسم المنقوص، فتقول: قام رجل يمانٍ، ورأيت رجلاً يمانياً، وسلمت على رجل يمانٍ[١]، وبعض العرب يجمع بين العوض، وهو الألف، والمعوض عنه، وهو الياء، فيقول فى النسب إليهما: شآميّ، ويمانيّ، حكى هذا سيبويه بقوله: " ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءى الإضافة قولك فى الشام: شآمٍ، وفى اليمن: يمانٍ، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين... ومنهم من يقول: تهاميّ، ويمانيّ، وشآميّ، فهذا كـ (بحرانيّ) وأشباهه مما غُيِّر بناؤه فى الإضافة "[٢].

٣- التعويض بالتاء: تأتى التاء للتعويض فى المواضع الآتية:

١- التعويض عن ياء المتكلم فى باب النداء خاصة فى قولهم: يا أبتِ، ويا أمتِ[٣]، وسر التعويض بالتاء عن ياء المتكلم، إذا أضيف إليها الأب والأم،، أنهما مظنة التفخيم، والتاء دالة عليه، كما فى قولهم: علاّمة، ونسّابة[٤]، ولعل هذا كان سبباً فى عدم جواز ذا التعويض فى غير النداء، فلا يجوز أن تقول: جاءنى أبتِ، ولا: رأيت أبتِ[٥].

ومن هنا كان التعويض بالتاء عن ياء المتكلم فى باب النداء من أنواع التوسع الذى سلكته العرب فيه من الحذف، والزيادة، والإبدال، والتعويض إلخ.

---

(١) انظر: المقتضب ٣ / ١٤٥، والخصائص ٢ / ١١٢، ٣٠٧، وشرح الشافية ٢ / ٨٣، وحاشية الصبان ٤ / ٢٠٢.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢ / ١١.

(٤) انظر: حاشية يس على التصريح ٢ / ١٧٨.

(٥) انظر: التصريح ٢ / ١٧٨، ١٧٩.

٢- التعويض بالتاء فى (فَعْلَلة) مصدر الفعل الرباعى المجرد عن ألف (فِعْلال) مصدره الآخر، نحو: زلزل زلزلة، ودحرج دحرجة، فهذه التاء كأنها عوض عن ألف (فِعْلال) كما فى قولهم: سِرْهاف، وهِمْلاج.

وكذا مصدر الثلاثى الملحق بالرباعى، نحو: حوقلة، وبيطرة، وجهورة، كأنها عوض عن ألف: حيقال، وبِيطار، وجِهْوار[١].

٣- التعويض بالتاء عن المحذوف فى (إفعال) مصدر الفعل الذى على وزان (أفعل) معل العين، كقولهم: أقمت إقامة، وأردت إرادة، ونحو ذلك، فهى عوض عن ألف (إفعال) الزائدة على مذهب الخليل وسيبويه، أو عين المصدر على مذهب الأخفش، والخلاف فى ذلك قد عُرف، وأحيط بحال المذهبين فيه - على حد تعبير ابن جنى - فتركناه لذلك[٢].

٤- التعويض بالتاء فى (تَفْعِلة) عن ياء (تفعيل) مصدر الفعل الذى على وزان (فَعَّل) صحيح اللام، نحو: جرّب تجربة، وكذلك فى مهموز اللام على الأكثر، نحو: خطَّأ تخطئة، وهنّأ تهنئة، وفى معتل اللام وجوباً، نحو: زكّى تزكية، وربّى تربية[٣].

٥- التعويض بالتاء فيما حذفت فاؤه، نحو: عِدَة، وزِنَة، أو فيما حذفت لامه، نحو: سنة، وقلة، وثبة[٤].

٦- تلحق التاء - أيضاً - الجمع الأقصى، إذا كان المفرد منسوباً، لتكون عوضاً عن ياء النسب، كقولهم: أشاعثة، وأشاعرة، ومغاربة، جمع: أشعثىّ، وأشعرىّ، ومغربىّ، أو عوضاً عن ياء المد قبل الآخر، كقولهم: زناديق وزنادقة[٥].

٧- تكون التاء عوضاً عن ألف التأنيث المقصورة فى التصغير، إذا وقعت خامسة فصاعدا على مذهب أبى عمرو بن العلاء، فيقول فى تصغير حبارى: حُبَيِّرة، حكى سيبويه ذلك عنه، فقال: " وأما أبو عمرو فكان يقول: حُبَيِّرة، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التى كانت علامة للتأنيث، إذ لم تصل إلى أن تثبت "[٦].

---

[١] انظر: الكتاب ٤ / ٨٥، والخصائص ٢ / ٣٠٤، ٣٠٥.

[٢] انظر: الكتاب ٤ / ٨٣، والخصائص ٢ / ٣٠٧، وشرح الشافية ١ / ١٦٥.

[٣] انظر: شرح الشافية ١ / ١٦٤.

[٤] انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص ١٠٧.

[٥] انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص ١٠٦، ١٠٧.

[٦] الكتاب ٣ / ٤٣٧، وانظر: المقتضب ٢ / ٢٦٠.

ولم يَر ذلك غيره من النحويين، وإن كان ظاهر كلام ابن مالك موافقته، فإنه قال: "ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذُكر إلا ما حُذف منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة".

فإن مراده بقوله: (إلا ما حُذف منه ألف التأنيث) أى: المقصورة خامسة كـ (حُبارَى) أو سادسة كـ (لُغَيزَى) فيقول: حُبَيّرة، ولُغَيْغيزة، لقوله بعد ذلك: (ولا تحذف الممدودة فتعوّض منها)[١].

٤- **التعويض بالميم:** تزاد الميم فى (مُفاعَلة) مصدر (فاعل) عوضاً عن ألفه، قال سيبويه: " وأما فاعلْتُ فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً (مُفاعَلة) وجعلوا الميم عوضاً من الألف التى بعد أول حرف منه، والهاء عوض من الألف التى قبل آخر حرف، وذلك قولك: جالسته مجالسة، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربة "[٢].

وقد اعترض المبرد على قول سيبويه هذا، واعتل بأن الألف الزائدة بعد الفاء فى (فاعلتُ) قد جاءت بعد الفاء فى (مفاعلة).

ورد عليه ابن ولاد بأن مراد سيبويه أن المصدر من (فاعلتُ) يجئ على ضربين: فِعال، ومفاعلة فمرة تحذف الألف الأولى فى أحدهما، وهو (فِعال) نحو: القتال، فالألف الأولى التى كانت فى الفعل (قاتل) قد حذفت فى المصدر (فِعال).

ومرة تحذف الألف التى قبل آخر حرف فى الـ (مفاعلة) فعوّضوا الميم من الألف الأولى التى تحذف فى (فِعال) وجعلوا التاء عوضاً من الألف الثانية التى تحذف من (مفاعلة)[٣].

٥ - **التعويض بالنون:**

١- سبقت الإشارة إلى أن النون تزاد فى آخر المثنى، وجمع المذكر السالم عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد، نحو: جاءنى الزيدان، والزيدون [٤]، واستظهر المالقى أنها ليست عوضاً من شئ، وإنما زيدت لتدل على كمال الاسم، وأنه منفصل مما بعده[٥].

---

(١) انظر: شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ٣ / ١٠٥٩.

(٢) الكتاب ٤ / ٨٠.

(٣) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٤) انظر: اللباب ١ / ١٠٥، وشرح المفصل ٣ / ٣٠، ٤ / ١٤٠، ٥ / ٧.

(٥) انظر: رصف المبانى ص ٣٧١، ٣٧٢.

٢- تكون النون تنويناً، فيقع عوضاً عن حرف، وذلك فى كل جمع مؤنث منقوص، منع من الصرف، فى حالتى الرفع والجر، نحو: جاءنى جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فالتنوين فيهما أتى به لتخفيف اللفظ بحذف الياء، لثقل الضمة والكسرة عليه، والتعويض عنها بالتنوين[١].

٦- التعويض بالياء: التعويض بالياء كثير فى كلام العرب، وهو ما أشار إليه السيوطى نقلاً عن أبى حيان حيث قال: " لكن باب تعويض الياء واسع جداً، لأنه يجوز دخولها فى كل ما حُذف منه شئ غير باب لُغَّيزَى "[٢].

ومن هذا الباب التعويض بالياء فى صيغة جمع التكسير، فقد تقرر فى كتب الصرفيين أننا نحذف بعض الأصول من الخماسى المجرد، وبعض الزوائد التى تخل بصيغة الجمع، وحتى تكون هناك علامة على أن فى الكلمة حذفاً، أجاز الصرفيون أن يعوض عن هذا المحذوف (ياء) ساكنة، تزاد قبل نهاية الكلمة، فتقول فى جمع: فرزدق، وسفرجل: فرازيد، أو فرازيق، وسفاريج، بزيادة ياء عوضاً عن حذف الحرف الخامس الذى يستحيل معه الجمع.

وتقول فى جمع: منطلق ومستدعٍ: مطاليق، ومداعى، فالياء فى (مطاليق) عوض عن النون، وفى (مداعى) عوض عن السين والتاء[٣].

وما قيل من جواز زيادة ياء فى تكسير الأسماء السابقة يقال كذلك فى تصغيرها، قال سيبويه: " وإن حقرت بَرْدَرايا، قلت: بُرَيْدِر، تحذف الزوائد حتى يصير على مثال (فُعَيْعِل) فإن قلت: بُرَيْدير عوضاً، جاز... وإذا حقرت مُجَرْفَس، ومُكَرْدَس، قلت: جُرَيْفِس، وكُرَيْدِس، وإن شئت عوضتَ فقلت: جُرَيْفيس، وكُرَيْديس، حذفت الميم لأنها زيدت على الأربعة، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال فُعَيْعِيل، ولا فُعَيْعِل "[٤].

وهذا التعويض قول يونس والخليل ؛ كما حكاه عنهما سيبويه، فقال: " وكذلك جُوالِق، إن شئت قلت: جُوَيْلِق، وإن شئت قلت: جُوَيْليق، عوضاً، كما قالوا: جَوَاليق، والعوض قول يونس والخليل "[٥].

---

[١] انظر: رصف المبانى ص ٣٨٤، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٩٣.

[٢] الأشباه والنظائر ١ / ١٣٣.

[٣] انظر: الفوائد والقواعد ص ٦٧٨، والارتشاف ١ / ٢١٣، ٢١٤.

[٤] الكتاب ٣ / ٤٤٦، وانظر: شرح المفصل ٥ / ١٣١.

[٥] الكتاب ٣ / ٤٢٦.

وهو مشروط بأن لا يكون قبل آخر الاسم ياء أخرى، فإن كان قبل آخره ياء، فلا يجوز التعويض عن المحذوف، فنحو: لغاغيز جمع: لُغَيِّزى لا تعويض فيه، لأن الياء كانت موجودة بذاتها فى المفرد، ولا تعويض – أيضاً – فى نحو: حَزابين جمع: حَيْزبون، لأنها منقلبة عن واو المفرد، وكذا حراجيم جمع: احرنجام، لانقلابها عن ألفه، وهذا القلب إلى الياء إنما اقتضته الصنعة اللغوية لأجل التخفيف، وإصلاح اللفظ.

وغنى عن البيان أن التصغير محمول على التكسير فى ذلك، فنحو: حيزبون، واحرنجام، تقول فى تصغيرهما: حُزَيْبين (بحذف الياء) وحُرَيْجيم (بحذف الهمزة، والنون، وقلب الألف ياء) ولا يعوض عن المحذوف، لاشتغال المحل بـ (ياء) أخرى[١].

ومن هذا الباب تعويض الياء عن العين المحذوفة فى قولهم (أينق) على أحد قَوْلى سيبويه، وذلك أن أصلها: أنوق، فحذفت الواو التى هى عين الكلمة، وعُوِّض عنها الياء، فصارت: أينق على وزان (أيفل).

والقول الثانى: أن الكلمة حدث فيها قلب مكانى، حيث إن الواو قلبت إلى ما قبل النون، فصارت فى التقدير: أونق، ثم أبدلت الواو ياء، فصارت (أينق) على وزان (أعفل)[٢].

التعويض بحرفين عن حرف:

ومن هذا النوع التعويض بالواو والنون عن حذفهم تاء التأنيث فى جمع المؤنث الذى لا يعقل من نحو قولهم: أرض وأرَضون، وقد أوفى ابن يعيش فكرة التعويض هنا بالشرح والتوضيح حيث قال: " فإنّ أرضاً اسم مؤنث، والقياس فى كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث للفرق بينه وبين المذكر، نحو: قائم وقائمة... فكان فيها هاء مرادة، وكان التقدير: أرضة، فلما حذفت الهاء التى كان القياس يوجبها، ويستحقها علَم الفرق، عوّضوا منها الجمع بالواو والنون، فقالوا: أرَضون "[٣].

---

(١) انظر: شرح الشافية ١ / ٢٦٤، وحاشية الصبان ٤ / ١٥٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ٤٦٦.

(٣) شرح المفصل ٥ / ٥.

ومثل ذلك إذا قلت: رأيت القوم أجمعين، كان فى تقدير: رأيت القوم جميعهم، وكان يجب أن تقول: جاءنى القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم، فحذفوا المضاف إليه، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون[١].

التعويض بحرفين عن حرفين:

وهذا النوع يكاد ينحصر فى تشديد الميم فى آخر لفظ الجلالة (اللهم) عوضاً عن (يا) النداء فى أوله، وإنما شُدِّدت فى التعويض بها هنا ليتساوى العوض والمعوض عنه (يا) فى عدد الأحرف[٢].

التعويض بحرف عن كلمة:

ومن ذلك تنوين (كل) و (بعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو قوله تعالى: (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ)[٣]، (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[٤] أى: كل فريق ضربنا له الأمثال، وفضلنا بعضهم على بعضهم، فحُذف المضاف إليه إيجازاً واختصاراً، وأُتى بالتنوين عوضاً عنه[٥].

التعويض بحرف عن جملة:

كما فى تنوين (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو قوله تعالى: (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)[٦] إذ الأصل: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، فحذفت جملة (بلغت الروح الحلقوم) المكررة فى التقدير، وأُتى بالتنوين فى (إذ) عوضاً عنها[٧]، إذ " لو قيلت الآية على تمامها لكان ذلك تطويلاً ثقيلاً، يؤدى بدوره إلى الثقل المعنوى، وصعوبة إدراك المعنى بسهولة بالرغم من تكرار الجمل، لكن الحذف جاء هنا تخفيفاً وبلاغة، وإن دلّ هذا على شئ فإنما يدل على عبقرية نظام اللغة العربية التى نقف أمامها فى دهشة وإعجاب لهذا النظام الدقيق الذى يربط أطراف اللغة بعضها ببعض "[٨].

---

[١] شرح المفصل ٣ / ٤٥.

[٢] انظر: أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٤٠، وحاشية الخصرى ٢ / ٧٥.

[٣] من الآية ٣٩ من سورة الفرقان.

[٤] من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

[٥] انظر: شرح المفصل ٣ / ٣٠، ومغنى اللبيب ٢ / ٣٩٤.

[٦] الآية ٨٣، ٨٤ من سورة الواقعة.

[٧] انظر: شرح المفصل ٣ / ٢٩، والتصريح ١ / ٣٤، ٢ / ٣٩.

[٨] ظاهرة التخفيف ص ٣١٨.

التعويض بكلمة عن حرف:

ويتمثل هذا النوع فى التعويض بـ (ها) التنبيه عن الواو فى القسم، نحو قولهم: ها اللهِ ما فعلتُ، بمعنى: والله، فحذفوا الواو، وجعلوا (ها) عوضاً عنها، والذى يدل على صحة ذلك أنه لا يجوز أن تظهر معها الواو، فلا يقال: ها والله ما فعلتُ ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه[١].

التعويض بكلمة عن كلمة: ومن مسائل هذا النوع:

١- التعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة فى نحو قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقتُ، إذ الأصل: انطلقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً، حيث قُدّم المفعول له للاختصاص، وحُذف حرف الجر و (كان) للاختصار، وجئ بـ (ما) للتعويض، وأدغمت النون فى الميم للتقارب[٢].

٢- التعويض بـ (ها) التنبيه مع (أى) فى باب النداء عن المضاف إليه، نحو: يا أيها الرجل، فـ (ها) واجبة فى هذا ونحوه للتنبيه على أن المراد نداء الرجل، وللتعويض عما تضاف إليه (أى)[٣] وقد أكد هذا ابن يعيش بقوله: " ولغلبة الإضافة عليه لما جاؤا بـ (أى) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام غير مضافة، عوضوه من الإضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو: يا أيها الناس "[٤].

وقد يكون العوض فى كلمة، والمعوض عنه فى كلمة أخرى، كما فى (إن) المخففة حيث تلزمها لام التوكيد فى خبرها عوضاً عن تشديدها، وقد نبه ابن السراج إلى ذلك أثناء حديثه عن (إنَّ) وأخواتها، فقال: " وإذا خُففت فهى كذلك، إلا أن لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها، فتقول: إنْ زيدٌ لقائم، ولابد من اللام إذا خففت، كأنهم جعلوها عوضاً، ولئلا تلتبس بالنفى "[٥].

---

[١] انظر: الإنصاف ١ / ٣٩٦، وشرح المفصل ٩ / ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٥.

[٢] انظر: مغنى اللبيب ١ / ٣٤٢، والتصريح ١ / ١٩٤.

[٣] انظر: مغنى اللبيب ٢ / ٤٠٣.

[٤] شرح المفصل ٢ / ١٣٣، وانظر: ٢ / ٧.

[٥] الأصول فى النحو ١ / ٢٢٩.

قواعد التعويض

للتعويض فى العربية قواعد أصولية عامة، تجمع مسائله وأحكامه، ولكن لا ضوابط تدل عليه، والاعتماد فى فهم العوض والمعوض عنه إنما يكون على المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب، ومن أهم هذه القواعد:

القاعدة الأولى: أن العوض لا يحذف:

لا يجوز أن يحذف لفظ جئ به عوضاً عن محذوف، فلا يجوز حذف (ما) الزائدة التى عُوّض بها عن (كان) المحذوفة وحدها فى نحو: أما أنت منطلقاً انطلقتُ[١]،كما لا يجوز حذف (لا) من قولهم: افعل هذا إما لا، أى: إن كنتَ لا تفعل غيره[٢]، ولا يجوز حذف التاء من: عدة، وإقامة، واستقامة، لأنها عوض عن حرف محذوف فى كلٍّ منها[٣].

وقد نبه سيبويه إلى لزوم ذكر العوض عن المحذوف، فقال: " ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك، وأما زيد ذاهباً ذهبتُ معه، وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خُرَاشَةَ أما أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومَى لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٤]

فإنما هى (أنْ) ضُمّتْ إليها (ما) وهى (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها، لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً فى: الزنادقة، واليمانى من الياء، ومثل (أنْ) فى لزوم (ما) قولهم: إما لا، فألزموها (ما) عوضاً "[٥].

ولما كان المعوض به لا يجوز حذفه، نبه ابن مالك إلى أن أحرف النداء ليست عوضاً عن فعل محذوف، تقديره: أنادى، لجواز حذف هذه الأحرف، رغم تقريره أن

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢ / ٩٨.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ١ / ٣٤٢.

(٣) انظر: ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٤٤.

(٤) البيت من البسيط، فى ديوان عباس ص ١٢٨، والإنصاف ١ / ٧١، والجنى الدانى ص ٥٢٨، وأوضح المسالك ١ / ١٤٠.

(٥) الكتاب ١ / ٢٩٣، ٢٩٤.

المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بـــ (أنادى) لازم الإضمار، استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء، وهذه الأحرف التى لا تسمى عنده عوضاً، إنما هى كالعوض منه[١].

على أنه قد ورد حذف الحرف الذى جئ به للعوض عن محذوف فى قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ)[٢] حيث حذفت تاء (إقامة) التى هى عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذى يصاغ قياساً على (إفعال) كما ورد فى قول الفضل بن العباس:

إنَّ الخليطَ أجَدّوا البيْنَ فارتحلوا وَأَخْلَفُوك عِدَ الأمْرِ الذِى وَعَدُوا[٣]

أى: عدة الأمر، فحذف التاء التى هى فى الأصل عوض عن الواو المحذوفة من أول الكلمة، والنحاة يرون الحذف فى هذه المواضع غير قياسى[٤].

القاعدة الثانية: العوض ينزل منزلة المعوض عنه:

ذكر هذه القاعدة ابن هشام أثناء رده على الأخفش الذى ذهب إلى أن (إذ) فى نحو قوله تعالى: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)[٥] معربة، لزوال افتقارها إلى الجملة، فالتنوين فيها حينئذ تنوين تمكين، حيث قال: " وردَّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باقٍ فى المعنى، كالموصول تحذف صلته لدليل، قال:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا[٦]

أى: نحن الأولى عُرِفوا، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور[٧].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٨٥.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٣) البيت من البسيط فى الخصائص ٣/١٧٤، وشرح الشافية للرضى ١/١٥٨، وأوضح المسالك ٢/٢٢٠.

(٤) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٤٦.

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) البيت من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ١٣٧، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٦.

(٧) مغنى اللبيب ١ / ١٠١.

القاعدة الثالثة: لا يجمع العوض والمعوض منه:

هذا أصل من أصول النحو العربى، وضَرْبُ الأمثلة التى من شأنها تحقيق هذا الأصل لا تتسع له مثل هذه الدراسة، غير أن الأمر لا يستغنى عن قليل منها:

ومن ذلك قولهم فى النداء: يا أبتِ، ويا أمتِ، فالتاء فيهما عوض عن ياء المتكلم، ولذا لا يجمع بينهما[١].

ومن ذلك قولهم: زنادقة، فالتاء فيه عوض عن الياء فى (زناديق) ولذلك لا يجتمعان[٢].

ومنها (ذلك) فقد قيل: إن اللام عوض من (ها) التى للتنبيه، ولذلك تقول: هذاك، ولا تقول: هذلك، لئلا تجمع بين العوض والمعوض[٣]، إلى غير ذلك من الأمثلة التى سبق عَرْضها قبلُ، والتى تتسق مع هذه القاعدة فى الأعم الأغلب.

فقد ورد عن البصريين أنهم قالوا بالجمع بين العوض والمعوض منه فى قول الراجز:

إنِّى إذا ما حَدَثُ ألَمَّا أقُولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمَّا[٤]

حيث قالوا: إن الميم فى آخر (اللهم) عوض عن حرف النداء (يا)[٥].

وإذا سلمنا بصحة قول البصريين، كان فى الجمع بين العوض والمعوض منه فى (يا اللهم) إشكالان:

أحدهما: نداء ما فيه (أل) وهذا أمر مرفوض فى المقاييس النحوية، ويمكن لنا تجويزه على القول الراجح من أن (أل) فى لفظ الجلالة ليست معرّفة، بل عوضاً عن الفاء المحذوفة من (إله) وهى الهمزة، وبناء على ذلك يصح نداء لفظ الجلالة (الله) لأن (أل) التى للعوض تجامع حرف النداء، أو أن (أل) لما كانت ملازمة للفظ الجلالة فى لسان

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢ / ١١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ١٣٨.

(٣) انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٤٨٧.

(٤) الرجز لأبى خراش أو لأمية بن أبى الصلت فى المقتضب ٤ / ٢٤٢، وأسرار العربية ص ٢١٢، وأوضح المسالك ٢ / ١٢.

(٥) انظر: الإنصاف ١ / ٣٤٣، ٣٤٥.

العرب، ولم تنفصم عنه نُزلت منه منزلة الجزء، وصح مجامعتها لحرف النداء، حيث أجريت مجرى الحروف الأصلية فى لفظ الجلالة[١].

والإشكال الثانى: قول البصريين بكون الميم فى آخر (اللهم) عوضاً عن حرف النداء (يا) فى أوله، فإذا دخلت عليه (يا) لزم منه الجمع بين العوض والمعوض منه.

ولعل الجمع بين الميم وحرف النداء فى (يا اللهم) مما توسعت فيه العرب، وأعجز أهل القياس أن يقعدوا له، فحكموا بعدم جوازه إلا فى الضرورة النادرة، أو أن الميم فى نحو (اللهم) زادتها العرب فى باب النداء خادمة للتعظيم، كما زادت الميم فى آخر (زرقم) و (ابنم) للمبالغة فى الزرقة والبنوة[٢]. والله أعلم

وقد تكون (اللهم) بقية من الاستعمال السامى القديم بدليل وجودها فى العبرية القديمة، وينطق (الوهيم) وهى قريبة من (اللهم) وهنا تبرز مسألة أخرى، وهى ضرورة المقارنة باللغات السامية حتى تنقى اللغة من الاجتهادات الشخصية فى الافتراض والتأويل وغير ذلك[٣].

القاعدة الرابعة: البدل أعم تصرفاً من العوض:

ذكر النحويون فروقاً بين البدل والعوض، تجعل كل واحد منهما مبايناً للآخر بحيث لا يلتبس أحدهما بالآخر، ويمكن توصيف هذه الفروق على النحو التالى:

١- أنه يشترط كون الحرف المعوض فى غير مكان المعوض منه، وهذا هو المشهور لدى كثير من النحويين، يقول الزمخشرى: " والفرق بين العوض والبدل: أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه، والعوض لا يراعى فيه ذلك، ألا ترى أن العوض فى (اللهم) فى آخر الاسم، والمعوض منه فى أوله "[٤].

وممن ذهب إلى هذا أيضاً أبو البقاء العكبرى، إذ قال: " عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول، عوّضوا أخيراً، مثل: عِدة وزِنة، وإذا حذفوا من آخره، عوّضوا

---

(١) انظر: التبيين ص ٤٤٧، وشرح المفصل ٢ / ٩.

(٢) انظر: التصريح ٢ / ١٧٢، ٣٦٤.

(٣) لغة الشعر د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٦٤.

(٤) الأحاجى للزمخشرى ص ٤٦.

أوله، مثل: ابن " وقال: " العوض مخالف للبدل، فبدل الشئ يكون فى موضعه، والعوض يكون فى غير المعوض منه "[١].

٢- أنه يجوز أن يكون العوض فى مكان المعوض منه، كالتاء فى: سنة، وكرة، فهى فيهما عوض عن لامهما: الهاء فى (سنة) فقط، والواو فيهما معاً[٢].

وهكذا يظهر أن بين البدل والعوض تبايناً، إذ يشترط فى البدل كونه فى مكان المبدل منه، مثل: هيا، وأيا، والبنام فى: البنان، ويشترط فى التعويض على المشهور أن يكون العوض فى غير مكان المعوض منه، " وعلى هذا فقد ساق سيبويه حروف البدل الأحد عشر، لأن كل واحد منها يقع موقع المبدل منه، لا متقدماً عليه، ولا متراخياً عنه، ولم يسمِّ شيئاً من ذلك عوضاً، وليس كذلك هاء (زنادقة) لأنها عوض من ياء زناديق، قيل لها عوض، لأنها لم تقع موقع ما هى عوضٌ منه "[٣].

وأما على غير المشهور فبين البدل والعوض العموم والخصوص المطلق ؛ فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً، وقد نزع إلى ذلك ابن جنى، فقال تحت عنوان: (باب فى فرق بين البدل والعوض): " جِماع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل فى موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول فى الألف من قام: إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عوض منها، وكذلك يقال فى واو جُوَنٍ، وياء مِيرٍ: إنها بدل للتخفيف من همزة جؤَن ومِئر، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك تقول فى لام غَازٍ، وداعٍ: إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وتقول فى العوض: إن التاء فى عدة، وزنة، عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، فإن قلت ذاك فما أقلّه ! وهو تجوّز فى العبارة، وتقول فى ميم (اللهم): إنها عوض من (يا) فى أوله، ولا تقول: بدل، وتقول فى تاء زنادقة: إنها عوض من ياء زناديق، ولا تقول: بدل، وتقول فى ياء (أَيْتُق): إنها عوض عين (أنوق)

---

[١] التبيين ص ١٣٥.

[٢] انظر: شرح الشافية للرضى ٣ / ٦٨، ٦٩، وحاشية الخضرى ٢ / ٧٥، ٧٦.

[٣] الأشباه والنظائر ١ / ١٣٧.

فيمن جعلها: أيفُل، ومن جعلها عيناً مقدمة مغيّرة إلى الياء، جعلها بدلاً من الواو، فالبدل أعمّ تصرّفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً "[١].

ولا يفوتنى هنا التنويه إلى أن الفارق بين البدل والعوض لا ينحصر فى مجرد المكان أو الموقع، بل فى الوزن أيضاً ؛ حيث إن البدل يوزن بميزان المبدل منه ؛ فمثلاً: بحثر، وبعثر على وزان (فعلل) لأن الحاء من (بحثر) بدل من العين من (بعثر) بينما نجد العوض لا يوزن بميزان المعوض منه ؛ فمثلاً: عِدة، ووَعَد على وزان (عِلة) و (فَعَل) لأن التاء من: عِدة، عوض عن الواو من (وعد) كما أن البدل ينبغى أن توجد بينه وبين المبدل منه علاقة صوتية، ولا تشترط هذه العلاقة فى العوض[٢].

---

[١] الخصائص ١ / ٢٦٦.

[٢] انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ١٨٥، ٢١٣، ومن أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٧٥، واللهجات العربية فى التراث د. أحمد علم الدين الجندى ٢ / ٤٧٢.

الباب الثانى

مقاصد العرب المعنوية

فى هذا الباب أربعة فصول:

- الفصل الأول: الإفادة.
- الفصل الثانى: أمن اللبس.
- الفصل الثالث: التوكيد.
- الفصل الرابع: المبالغة.

الفصل الأول

الإفادة

فى هذا الفصل:

- الغاية من (علم النحو) هى: الفهم والإفهام.
- مظاهر الإفادة فى النحو العربى.
- مصطلح (الجملة) فى الدرس النحوى.
- نقد فكرة الإسناد.
- بعض القواعد والقوانين العامة التى تدور حول الفائدة.

الإفادة

الإفادة مقصد عظيم من مقاصد العرب، وغرض أصيل من أغراضهم فى الكلام، ولهذا فهم " مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه "[١].

وقد كان النحويون على وعى تام بهذا المقصد فى أثناء تقعيدهم كلام العرب، وتأسيسهم النظرية النحوية العربية، ومن ثَمَّ كانت الغاية من (علم النحو) هى: الفهم، والإفهام[٢]، أى: فَهْم القرآن الكريم، الذى هو أصل الدين والدنيا، وإفهامه الآخرين عن طريق ما قام به النحاة من ضبط، وتقعيد، وتقنين للأسس اللغوية التى تؤمِّن الفهم الصحيح للتركيب القرآنى، ثم اتسعت الدائرة لتشمل (فهم وإفهام) اللسان العربى كله شعراً ونثراً[٣].

وقد ظلت هذه الغاية (الفهم والإفهام) متحكمة فى أُطروحات علمائنا فى كل ما يتعلق بالبيان العربى، " لأن مدار الأمر، والغاية التى إليها يجرى القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام "[٤].

وقد أوضح حازم القرطاجنى ذلك بقوله: " لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلاً على المعانى التى احتاج الناس إلى تفاهمها، بحسب احتياجهم إلى بعضهم بعضاً على تحصيل المنافع، وإزاحة المضار، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن يكون المتكلم يبتغى إما إفادة المخاطب، وإما الاستفادة منه "[٥].

---

[١] شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٣٧.

[٢] الفهم: هو تصور الشئ من لفظ المخاطب، والإفهام: إيصال المعنى باللفظ إلى السامع. انظر: الكليات لأبى البقاء الكفوى ص ٦٩٧.

[٣] انظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ١٥٧، ١٥٨.

[٤] البيان والتبيين للجاحظ ١ / ٧٦، وانظر: ص١١.

[٥] منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٣٤٤.

وفى ضوء هذه الغاية (الفهم والإفهام) التى انطلق منها الفكر النحوى، تتضح لنا مكانة الإعراب فى الدرس النحوى، إذ به " تتبين أصول المقاصد بالدلالة... ولولاه لجُهل أصل الإفادة "[١].

وكأن هذا هو السبب الذى جعل اللغويين يولون (النحو) مكانة تفوق مكانة المعجم، إذ الدلالة فى المعجم لا تتنوع تنوعها فى النحو، ولا تتعدد الأساليب تعددها فيه، يقول ابن خلدون: " وكان حق علم اللغة – يقصد المعجم – التقدم، لولا أن أكثر الأوضاع فيه باقية فى موضوعاتها لم تتغير، بخلاف الإعراب الدال على الإسناد، والمسند والمسند إليه، فإنه تغيّر بالجملة، ولم يبق له أثر ؛ فلذلك كان علم النحو أهمَّ من اللغة ؛ إذ فى جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللغة "[٢].

ولعل فى ضوء من هذا كله نستطيع القول: إن الفكر النحوى لم ينطلق – كما هو شائع – من فكرة محاربة تفشى اللحن نتيجة اختلاط العرب بغيرهم، بقدر ما كان وضعاً لأصول فهم الخطاب العربى، ومعهود العرب فى كلامها، وأساليب معانيها، " إذ البون شاسع بين محاربة اللحن، وإرادة الفهم، لأن اللحن ما كان يفضى بهذا (النحو) إلى ما أفضى إليه فى هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقاً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ فى كلام العرب.

أما (الفهم) فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد فى استنطاق النص، وفى معرفة ما يؤديه التركيب القرآنى على وجه الخصوص، باعتباره أعلى ما فى العربية من بيان، ومن هنا كان هذا النشاط النحوى القديم على الوجه الذى نعرف من كثرة علمائه، وتفرّع مذاهبه، ووفرة مادته، ومن هنا – أيضاً – كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله ؛ حتى ليسمون كتاب سيبويه (الكتاب) أو يصفونه بأنه قرآن النحو "[٣].

---

(١) المقدمة، لابن خلدون ص ٥٤٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤٥، ٥٤٦.

(٣) النحو العربى والدرس الحديث: بحث فى المنهج د. عبده الراجحى ص١١، وانظر: ضوابط الفكر النحوى ١ / ١٦٧.

مظاهر الإفادة فى النحو العربى

اشترط النحويون الإفادة فى عدد من الأبواب النحوية:

أولاً: باب الكلام:

استقر فى الدرس النحوى أن " المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب "[١] وقد أوضح السهيلىّ معنى التركيب من خلال مثال ذكره، قال فيه: " وذلك أنك تعرف (زيداً) على حدته، وتعرف معنى (القيام) على حدته، ثم تضيف (القيام) إلى (زيد) فإضافة (القيام) إلى (زيد) هو التركيب "[٢].

ولما كان الإعراب متوقفاً على الكلام المفيد، لأنه – كما يقول ابن جنى – " إنما وُضع للفائدة، والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول "[٣]. اهتم النحويون بتعريف الكلام، وكل التعريفات تلتقى فى أنه: " عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "[٤]، ولابد فيه من التركيب، إن لم يكن لفظاً فتقديراً، ويحلو لبعض النحويين العبارة عنه بـ (التأليف) لأن التأليف أخص، إذ هو تركيب وزيادة،وهذه الزيادة هى وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين[٥]، وقد فسروا هذه الألفة بأنها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى على وجه يفيد فائدة تامة[٦].

وقد احترزوا بقيد الإسناد – وهم يعرّفون الكلام – عن التركيب الذى يحصل فى الألفاظ المفردة مثل (حضرموت) و (معدى كرب) إذ التركيب على ضربين: تركيب إفراد،

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٣٠.

[٢] نتائج الفكر ص ٢٦١.

[٣] الخصائص ٢ / ٣٣٣.

[٤] انظر: المتبع فى شرح اللمع للعكبرى ص ١١٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١١٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٦٢، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠.

[٥] انظر: حاشية الصبان ١ / ٢٢.

[٦] انظر: حاشية يس على التصريح ١ / ٢٠.

وتركيب إسناد، أما تركيب الإفراد فأن نركب من كلمتين كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وأما تركيب الإسناد فأن نركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، ويكون بينهما تعلق على النحو الذى به تحصل الفائدة[١].

وهذا يعنى أن التأليف أو التركيب يتجسم فى الفكر النحوى من خلال جملة، وهو ما عبر عنه ابن الخشاب بقوله: " وجميع ما يتخاطب به الناس من الجمل المفيدة هى ألفاظ مؤلفة "[٢] ذلك أن الجملة نظام متناسق من العلاقات المتتالية فيما بين الكلم، وما يستتبع هذه العلاقة من قيود، وفق مجموعة من القوانين المضبوطة فى أبواب النحو العربى، وأساسها (الإسناد)[٣].

---

(١) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء. د / بتول قاسم ناصر ص ٤١.

(٢) المرتجل فى شرح الجمل ص ٢٨.

(٣) انظر: بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية للمنصف عاشور ص ٤١.

مصطلح (الجملة) فى الدرس النحوى

على أن الباحث يفتقد مصطلح (جملة) بمفهومها التنظيرى (التركيب الإسنادى) فى كتاب سيبويه، ولكنه كثيراً ما استعمل مصطلح (الكلام) للتعبير عن مفهوم الجملة من خلال الإسناد، من مثل قوله: " ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً "[١]، وقوله: " ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدُ الله أخونا "[٢].

وقد برز هذا المصطلح (جملة) عند أبى العباس المبرد حيث يقول: " هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة، يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب "[٣].

وقد زاوج الدرس النحوى بين المصطلحين (الكلام) و (الجملة) حتى إن بعض النحويين يستخدمهما بمعنى واحد، فهذا ابن جنى يقول: " الكلام إنما هو فى لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها، المستغنية عن غيرها، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة (الجمل) على اختلاف تركيبها "[٤].

ويقول عبد القاهر الجرجانىّ: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد، سُمى كلاماً، وسُمى جملة "[٥].

ولعلهم فى هذا يستندون إلى أن الفائدة المرجوة من العقد والتركيب لا تكون فى أغلب أحوالها إلا من جملةِ كلماتٍ، والكلام – بصيغته – مصدر يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بعدد دون غيره من الكلمات، ولكنهم – على حد تعبير ابن جنى – سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً، لأنه فى غالب الأمر، وأكثر الحال، مضرّ بصاحبه، وكالجارح له[٦].

---

[١] الكتاب ١ / ١٤.

[٢] المصدر نفسه ١ / ٢١.

[٣] المقتضب ١ / ١٤٦.

[٤] الخصائص ١ / ٣٣.

[٥] الجمل ص ٤٠.

[٦] انظر: الخصائص ١ / ٢٢، ٢٣، والعلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث. د / محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٨.

وعلى حين يسوى بعض النحويين بين الكلام والجملة بوصفهما مصطلحين لشئ واحد، يفرق بعضهم بينهما، فيجعل الكلام جنساً للجملة، يقول ابن هشام: " الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد) والمبتدأ والخبر، كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما... وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام، قال: ويسمى جملة[١]، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام "[٢].

وبناء على هذا فإن شرط الجملة (الإسناد) الذى هو ائتلاف بين عنصرين، وشرط الكلام: قصد الإفادة، وهو شئ زائد على الإسناد، ومن ثم فكل كلام جملة، ولا ينعكس[٣].

وهكذا استقر فى أذهان النحاة أن الجملة العربية لا تفيد إلا بالإسناد الذى يتم بوجود المسند والمسند إليه معاً، فإذا وجد أحدهما دون الآخر، وجب تقديره وحسبانه موجوداً، نص على ذلك سيبويه، فقال: " وهما مالا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنىُّ عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر فى الابتداء "[٤].

إذاً فالمسند والمسند إليه هما عمادا الجملة فى التراكيب الإسنادية فى الفكر النحوى، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العُمَد)[٥] لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتى لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها[٦].

---

(١) المفصل فى علم العربية ص٦.

(٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢ / ٤٣١.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضى ١ / ٣٢.

(٤) الكتاب ١ / ٢٣.

(٥) انظر: فى بناء الجملة العربية د / محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩..

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٤، وانظر: حاشية الصبان ٢ / ١٦٩.

وهذا لا يتأتى عند النحويين فى جميع أصناف الصيغ الكلامية، بل لا يتأتى إلا فى اسمين، أو فى فعل واسم، كما ذكر السيوطى، إذ قال: " والحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه "[١].

وتنبغى الإشارة إلى أن النحاة قد أحكموا هذا الإسناد بجملة من القوانين والضوابط أبرزها[٢]:

- الأصل الذكر، فإن عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركنى الجملة.
- الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.
- الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل بين ركنى الجملة لعارض يعتد به.
- الأصل الرتبة، وقد يعدل عنها فتنتقض المراتب.
- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق فلا جملة.

ويوضح الحلوانى أن هذا المفهوم للجملة القائم على الإسناد أعان النحاة على دراسة العلاقات الداخلية فى النص، فهم بهذا المفهوم ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفة الجملة المركبة، فالجملة قد تقع خبراً لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ، وقد تقع مفعولاً، ومضافاً إليه، وجواباً للشرط، وحالاً، وصفة، ومستثنى، وفاعلاً... إلخ وعلى هذا الأساس تكون الجملة فى الدرس النحوى دائرة من دوائر اللغة المتكاملة، أو مستوى من مستوياتها الطبقية[٣].

---

[١] همع الهوامع ١ / ٣٣، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٠.

[٢] الأصول د / تمام حسان ص ١٣٨.

[٣] انظر: مفهوم الجملة فى اللسانيات والنحو العربى للأستاذ / محمد خير الحلوانى ص ٢٠٩، ٢١٠.

نقد فكرة الإسناد

تعرضت فكرة الإسناد فى النحو العربى للنقد من قِبل بعض الباحثين فى العصر الحديث[١]، بناء على ما تصوروه من أن هذه الفكرة ليست إلا عملية ذهنية قائمة على أساس الفهم الخاطئ لمكونات الجملة، وليسمح لى القارئ الكريم إن عرضت آراء بعض النحاة القدماء، إذ كانت تلك الآراء تكشف لنا عن أن مفاهيم المحدثين لمكونات الجملة ليست جديدة على الفكر النحوى، فقد زعم أبو على الفارسى أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً فى النداء، نحو: يا زيد[٢]، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل، وهو: أدعو وأنادى، وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً،إذا قامت مقام الكلام كـ (نعم) و (لا) فى الجواب، ولكن رُدّ قوله بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما، كما زعم بعض النحاة أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً فى نحو: ما قام، بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة[٣].

أمّا وقد اتضحت هذه الآراء فلننظر فى فهم بعض المحدثين للجملة، لنرى الإضافة الجديدة التى يمكن أن تسهم فى تعديل مفهوم القدماء.

أولاً: رأى الدكتور / إبراهيم أنيس:

عقد أستاذنا الدكتور / إبراهيم أنيس فصلاً للجملة فى كتابه (من أسرار اللغة) راح يتتبعها فيه من منطلق أن العادات اللغوية فى أية بيئة هى المسئولة عن تحديد الجمل، لا ما يتواصفه المنطقيون من رباط عقلىّ بين موضوع ومحمول، وعليه يتوجب التحرر من ربقة المنطق العقلى العام، لأن الأمر مرجعه إلى عادات المتكلمين لا غير[٤]، لينتهى إلى تعريف الجملة بقوله: " إن الجملة فى أقصر صورها هى: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضى أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب: (زيد) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد فى أقصر صُورِه "[٥].

---

(١) من هذا البعض د / فاضل صالح السامرائى فى كتابه (معانى النحو) ١ / ١٤، ١٥.

(٢) انظر: الإيضاح لأبى على الفارسى ص٩، والمسائل العسكرية ص ١٠٩.

(٣) انظر: الهمع ١ / ٣٣، ٣٤.

(٤) من أسرار اللغة ص ٢٧٥، ٢٧٦.

(٥) المرجع نفسه ص ٢٧٦، ٢٧٧.

ورأى أن كل الذى يجب أن يشترط فى الكلام لئلا يكون لغواً هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقق مثل هذا الشرط فى كثير من العبارات التى لا يعدها النحويون جملا[١].

– وكنا نود من الدكتور / أنيس ما دام قد اعترف بأن الكلمة الواحدة تعد جملة أحياناً أن يعرفنا أى نوع من الجمل تكون، وما موقفه من التراكيب غير الإسنادية[٢] ؟ على أية حال الذى ينظر إلى تعريفه للجملة سيجد أن مؤداه هو اشتراط اجتناء الفائدة، دون التقيد بمفهوم التركب الذى يتحقق به الإسناد.

ولاشك أن الدكتور / إبراهيم أنيس كان ظاهرياً فى مقاله، أسيراً للألفاظ، لا متتبعاً للمعانى، إذ لا يعقل على أى وجه يصح اجتناء الفائدة دون التأليف بين معنيين على الأقل؟ فبحسبك أن الكلام فى أقصر صوره لا ينهض إلا بكلمتين تتساندان، فإن بدا أنه مستغنٍ عن إحداهما فبدليل مقالى أو حالى، وهذا الدليل هو الذى يحقق الفائدة.

إن الذى عليه الاعتماد فى بيان حقيقة الكلام هو المعنى الذى ينتظم فيه، سواء أكان اللفظ واحداً أم أكثر، إذ العبرة بالمعنى لا باللفظ، فيستحيل بناء على ذلك أن يصاغ الكلام من معنى واحد، ليس له بغيره تعلق، بدليل أن المثال الذى ساقه الدكتور / أنيس تتميماً وتبييناً للحد ينقلب عليه، وآية ذلك أن نسأله: ما مقصود المتهم بجوابه ؟ فلن يجد مَعْدلاً عن ذكر المعنى الثانى الذى يسند معنى (زيد) فيقول لنا: معناه: كان معى زيد، فلولا قيام هذه النسبة بين المعنيين فى المثال لما اهتدى المجيب إلى ذكر المسند، مكتفياً بترديد اللفظ (زيد) لأن الكلام يستغنى به، بل ما كان للسائل أن يسأل عن شئ ليس إلى بيانه من سبيل.

والذى يدل على ذلك أن العرب أنفسهم قد لا يلفظون جُملاً بأسرها، ويحذفونها إذا فُهمت المعانى، واستقامت دلالتها فى الأذهان، وهذا ما عناه الدينوَرىّ بقوله: " وقد ينوب الحرف الواحد مناب الجملة، وهى حروف الجواب، نحو: نعم، وبلى، لأنها وضعت موضع الجملة التى وقعت جواباً لها، فأغنت عن تكرارها، وأفادت فائدتها، وقد يقتصر على بعض الجملة لمثل هذه العلة كجواب الاستفهام "[٣].

---

[١] المرجع نفسه ص ٢٧٧.

[٢] العلامة الإعرابية فى الجملة ص ٥٢.

[٣] ثمار الصناعة فى علم العربية ص ١٣٧، ١٣٨.

بل إن القرآن العظيم غنىّ بأمثلة من تلك الحذوف " حتى إنه فى الإضمار بمنزلة الإظهار " على حد تعبير الزركشىّ[١]، كأن يحذف القول بدليل المقول، نحو قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[٢] أى: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول، وهو جملة، استغناء عنه بالمقول[٣].

أو كأن يحذف المقول بدليل القول، نحو قوله تعالى (قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا)[٤] أى: هو سحر، بدليل ما يليه من استفهام[٥].

إذاً الذى يحكم هذه المسائل من الحذوف إنما هو عقد التفاهم بين المتكلم والسامع، وبهذا يتضح أن منهج النحويين أدق مما ذهبا إليه الدكتور / أنيس، فكأنى به ههنا ظاهرياً، لا يتعدى ظاهر الألفاظ إلى صلب المعانى، بل يحصر فكره فى حدود صور الألفاظ والجمل.

ثانياً: رأى الدكتور / مهدى المخزومى:

حاول الدكتور / مهدى المخزومى أن يقدم تصوراً جديداً للجملة العربية، فراح يرمى النحاة العرب بالخلط والجهل والاضطراب، ومع هذا نراه قد دار فى إطارهم، ولم يخرج عن حدود ما رسموه، وكل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض نحاتنا القدماء، بل إنه يكاد لا يتميز عن الدكتور / أنيس فى تحديده للجملة، فيعتدها حيناً " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد فى أية لغة من اللغات "[٦] ويعرفها حيناً بأنها: " هى أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه "[٧]، ويراها حيناً آخر مركباً " يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها فى ذهنه "[٨]، وتجده أحياناً مشدوداً إلى كون الجملة وسيطاً، يتوسل به إلى

---

(١) انظر: البرهان فى علوم القرآن ٣ / ١٩٦.

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.

(٣) انظر: البرهان فى علوم القرآن ٣ / ١٩٧.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة يونس.

(٥) انظر: مغنى اللبيب ٢ / ٤٧٧.

(٦) فى النحو العربى نقد وتوجيه ص ٣١.

(٧) المرجع نفسه ص ٣٣.

(٨) المرجع نفسه ص ٣١.

نقل ما يجول فى ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، ولولا نصه على معنى الإسناد بقوله: " والجملة التامة التى تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التى يصح السكوت عليها، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية، هى: المسند إليه، والمسند، والإسناد "[١] لكان تعريفه للجملة استنساخاً لما ارتضاه الدكتور / أنيس من قبل.

ولو ذهبت تقلب النظر فيما أتى به الدكتور / مهدى المخزومى، لوجدت أنه قد أقام تعريفه للجملة على أساس غير بيِّن، فقد جمع أنظاراً أشتاتاً لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة، فبعضها لا يتجاوز حدود الصورة اللفظية الصغرى للكلام، وبعض قوامه الإفادة والاستقلال، وبعض ركيزته العملية التواصلية، وبعضه الآخر لا يكاد يفارق مفهوم التركيب، ولاسيما ما كان منه لصيقاً بالعقدة الإسنادية، فلا تكاد تلتقى هذه الجوانب إلا بجامع من الصدور عن منزع غير لغوىّ[٢].

وكان الأشبه بالدكتور / المخزومى أن يحترم لنحاتنا العظام وجهة نظرهم، وألا يسرف فى رميهم بالخلط والجهل والاضطراب، وأن يتخفف قليلاً فى نقدهم، ولاسيما أنه لم يخرج عنهم فى كثير، ولم يقدم لنا البديل.

ثالثاً: رأى الدكتور / محمد حماسة عبد اللطيف:

سار الدكتور / حماسة فى ركاب الدكتور / أنيس، فلم يرتض اشتراط النحويين الإسناد فى الجملة، بل لم يجد ضيْراً فى إقامة الجملة على ركن واحد، وحَسْبها أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه، وقد نص على ذلك بقوله: " كل كلام تمّ به معنى، يحسن السكوت عليه، هو جملة، ولو كان من كلمة واحدة "[٣].

وقوله: " إننا لا نرى رأى النحاة فى كون الإسناد شرطاً ضرورياً لكل جملة بحيث يفرض الإسناد على كل جملة مفيدة، فلا تنعقد إلا إذا كان فيها الإسناد، بل إننا لا نتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر "[٤].

---

[١] فى النحو العربى نقد وتوجيه ص ٣١.

[٢] انظر: العربية وعلم اللغة البنيوى – للأستاذ / حلمى خليل ص ٧٥.

[٣] العلامة الإعرابية فى الجملة ص ٥٧.

[٤] المرجع نفسه ص ٦١.

ومن ثم دعا الدكتور / حماسة إلى أخذ الأمثلة التى ساقها ابن جنى لتراكيب مختلفة بما يدل عليه ظاهرها، دون اعتساف فى التأويل، أو شطط فى التقدير، يقول ابن جنى: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذى يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك... وصَهْ، ومَهْ، ورويد، وحاءِ، وعاءِ فى الأصوات، وحسٍّ، ولَبٍّ، وأف، وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام "[١].

وقد علق الدكتور / حماسة على تعريف ابن جنى للكلام بأنه: " تعريف دقيق، وينبغى أن تؤخذ أمثلته التى ساقها لتراكيب مختلفة بما يدل عليه ظاهرها، دون لجوء إلى تأويلات أو إضمار... فكل واحدة من هذه جملة مستقلة بنفسها، يجنى المستمع منها ثمرة معناها "[٢].

ولا يخفى أن معالجة الجملة على هذا النحو اللفظى السطحى بعيد كل البعد عن استخلاص الأسس المنهجية التى قامت عليها المفاهيم النحوية، يقول الأصفهانى معللاً لِمَ كان (صه) وأشباهه كلاماً مفيداً بنفسه: " لأن (صه) اسم لـ (اسكت) و (اسكت) جملة غير مفرد، فكذلك (صه) بمنزلته، فكما أن فى (اسكت) ضميراً للفاعل، وتقديره: اسكت أنت، فكذا: صه أنت "[٣].

رابعاً: رأى الدكتور / على أبو المكارم:

كان الدكتور / على أبو المكارم من الباحثين الذى رفضوا بناء الجملة العربية على أساس الإسناد، فقد وقر فى ذهنه أن ابن جنى لا يلتفت إلى هذه الفكرة، وأن الذين يذكرون الفائدة ليسوا بحاجة إلى ذكر الإسناد، لأنه من تحصيل الحاصل[٤].

وقد همّ بتطبيق هذه الفكرة والدفاع عنها، فوجدته متحاملاً على النحويين، يغلظ فى الإنكار عليهم إلى درجة أنه رماهم بالوهم، فقال: " وهكذا اتسم موقف هؤلاء النحاة بالتعسف فى تحليل النماذج وتصنيف ظواهرها، استناداً إلى التأويل منهجاً فى الرؤية،

---

(١) الخصائص ١ / ١٨.

(٢) العلامة الإعرابية فى الجملة ص ٣٢.

(٣) شرح اللمع ١ / ١٨٥.

(٤) مقومات الجملة العربية د / على أبو المكارم ص ٤٥، ٤٦.

وأسلوباً فى التحليل، فلم يعد الإسناد عند القائلين به علاقة بالفعل بين طرفين محددين، بل أصبح رابطة متصورة، بل لعلها فى بعض الأحيان متوهمة بين طرفين مفترضين "[١].

وقد كان دافعه إلى استصدار هذا الحكم أربعة أمور:

الأول: ما قرره النحاة من التلازم بين المسند والمسند إليه فى تكوين الجملة، ففى الواقع اللغوى – على حد تعبيره – يمكن أن تحدث فائدة تامة مع وجود ركن واحد فى التعبير.

والثانى: اقتصار الفائدة على صيغ معينة، ورفض ما عداها، فالنحاة – كما سبق – يرفضون أن تتكون الجملة من فعلين، أو من فعل وحرف، أو حرفين، أو حرف واسم، والواقع اللغوى – وهذا تعبيره أيضاً – يكشف عن إمكانية أن تحدث فائدة من هذه الصيغ التى رفض النحاة استقلالها بالإفادة، دون حاجة إلى تقدير الركن الآخر أو الركنين معاً[٢]، فالجملة " تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً، فهى عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة: تعال، ولا، وا أسفاه، صه، فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدى معنى كاملاً يكتفى بنفسه "[٣].

والثالث: خلو بعض التراكيب من الإسناد كأسلوب النداء مع اجتناء الفائدة.

والرابع: انتهاض علاقة الإسناد بين أنماط تركيبية سوى الجملة، اعتسف النحاة فى استبعادها، نحو: المركب الإضافى، والمركب الحالى، وما أشبه.

وفى آخر المطاف خلص الدكتور / على أبو المكارم إلى تعريف الجملة على أساس من الفائدة والاستقلال، وهو أنها: " نظام من العناصر اللغوية المؤلفة لتؤدى معنى مفيداً فى الموقف أو السياق "[٤] مخرجاً منها ما لا يستقل من التراكيب بالفائدة إلى دائرة (التركيب الإسنادى) وتميز عن (المركب الإسنادى) من حيث إن هذا الأخير تتجلى وظيفته فى قيامه مقام الاسم[٥].

---

[١] مقومات الجملة العربية ص ٣٩ – ٤٣.

[٢] انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى د / على أبو المكارم ص ٣٥٢.

[٣] اللغة لفندريس ص ١٠١.

[٤] مقومات الجملة العربية ص ١٠٥.

[٥] انظر: المرجع نفسه ص ١٥٢.

ويمكن الرد على هذا التصور لمفهوم الجملة بعدد من الملاحظ النقدية، وهى:

أولاً: بالنسبة للأمر الأول والثانى فنرد عليهما بما تقدم ذكره مع مَن سبقه من البـاحثين، فأغنانا ذلك عن إعادته هنا.

ثانياً: اعتبار جملة النداء عارية عن الإسناد، اتكالاً على ما يلفظ ليس بصحيح، ذلـك أن قيام أوجه النسبة بين مكونات النداء من الوضوح والظهور ما لا حاجة إلى التدليل عليه، فما أقره النحويون أهدى سبيلاً، وأقوم قيلاً من إهدار قرينة الإسـناد بـين أجـزاء هـذا التركيب.

ثالثاً: ليس بنا حاجة إلى إنشاء مصطلح جديد يُدعَى (التركيب الإسنادى) وادعاء انفصاله عن الجملة، بدعوى أن الأول ما تضمن طرفى الإسناد، دون استقلال بالفائدة، وأن الثانى ما كان مفيداً، لأن مصطلحى الجملة والكلام قد تكفلا قبلُ بحمل هذه الفروق، ثم لمـا أراد النحاة أن يعبروا عن بنية الكلام الدُّنيا التى تتقاسم جميع أنماطه، ألفوهـا لا تزيـد عـن عنصرين يبنى أحدهما على الآخر، فتخيّروا لها مصطلح (الجملة) وهو – بلا شك – أبلـغ فى الدلالة على قصدهم.

فإن قيل: لا نسلم أن الجملة تركيب إسنادى بالضرورة، فنقول لهم: أرونا متى كان التركيب التام المفيد غير إسنادى ؟ فإن قيل: النداء، فدعوى بلا دليل، وقد أغنـى القـول عن إعادته.

رابعاً: لا وجه للتفريق بين التركيب الإسنادى، والمركب الإسنادى علـى مسـتوى بنـاء المصطلح، بدليل أن ما نحصله من فروق بين لفظـى (التركيـب) و (المركـب) لا يـأذن باستخلاص التركيب الإسنادى، وكذا المركب الإسنادى للدلالة على ما هُمـا عليـه لـدى الدكتور / على أبو المكارم، إذ إن الفرق بينهما لا يتجاوز حدود دلالة التركيب على حدث التركيب، ودلالة الثانى على المجموع الناتج عن هذه العملية التركيبية تارة، وعلى الجزء المتركب إلى غيره تارة أخرى، فوجود المركب دليل علـى وجـود التركيـب، والعكـس صحيح، وقد أحس النحويون بهذا، فلم يروا وجهاً للتفريق بينهما، فرادفوا بين المعنيـين، وعبّروا عن (الجملة) بالتركيب الإسنادى، والمركب الإسنادى على سبيل التسـوية، ومـا أخطأوا.

فإن الخطأ – فيما أحسب – كامن فى عدم تفهم التراث النحوى حق الفهم، وفى إسقاط مفهومات حديثة، واستنزالها على مصطلحاته، حتى وإن لم تخطر على بال منشئيها، ولا ألمّت بقلوبهم، وقد أصاب الأستاذ / محمد الشاوش فى تشخيص جوانب من هذه الأزمة المصطلحية، إذ رجح أن يكون عدم فهم المحدثين لما قصد النحويون إليه بمصطلح (الكلام): " هو السبب الذى منع تواصل دلالة المصطلح (كلام) على الجملة التامة "[١].

والله أعلم

---

[١] أصول تحليل الخطاب فى النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص) للأستاذ / محمد الشاوش ١ / ٢٤٣

ثانياً: باب المبتدأ والخبر:

أ- **المبتدأ:** من الأصول النحوية: أن المبتدأ معتمدُ البيان، والخبر معتمدُ الفائدة[١]، ومن هنا شرطوا فى المبتدأ أن يكون معرفة، حتى يصلح للإخبار عنه، وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه، فلابد أن يكون معلوماً حتى يفيد الحكم، إذ كان الحكم على المجهول لا يفيد[٢].

يقول ابن السراج: " وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة، لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه، فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو: رجل عالم، لم يكن فى هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون فى الناس رجل قائماً أو عالماً "[٣].

ولهذا منع سيبويه أن تقول: هذا أنت ؛ " لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه، ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره "[٤].

غير أن هذا الأصل قد يتجاوز عنه فيبتدأ بالنكرة إذا وُجد ما يسوغ الابتداء بها، ومسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة، تلتقى جميعاً فى تحقيق الفائدة، فكل نكرة مفيدة تصلح للابتداء، إذ كان " يراعى فى هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها فى المبتدأ وخبره فالكلام جائز "[٥].

يقول الرضىّ: " وقال ابن الدهان – وما أحسن ما قال – إذا حصلت الفائدة فأخْبِر عن أى نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أو لا "[٦].

وقد أكد هذا ابن هشام بقوله: " لم يُعوّل المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة "[٧] وعلى هذا فإن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة، فإذا حصلت

---

(١) انظر: اللباب ١ / ١٢٥.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٥٧، والجملة الاسمية د. على أبو المكارم ص ٢٩.

(٣) الأصول فى النحو ١ / ٥٩.

(٤) الكتاب ١ / ١٤١.

(٥) الأصول فى النحو ١ / ٥٩.

(٦) شرح الكافية ١ / ٢٠٣.

(٧) مغنى اللبيب ٢ / ٥٣٩.

فأخبرْ عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكروها، إذ لا تخلو عن تكلف وضعف، فهذا هو التحقيق، بل الحق الذى لا محيد عنه، وهو المنقول عن سيبويه، فإنه لم يشترط فى الابتداء بها سوى حصول الفائدة.

ب- **الخبر:** يقول بعض النحويين: إن الأصل فى الخبر أن يكون نكرة، لأن الهدف منه هو إفادة المخاطب شيئاً يحتمل أن يجهله، إذ لو كان الخبر معلوماً عنده لم يفده شيئاً، ولكان ذكره من قبيل تحصيل الحاصل[١].

وهذا القول غير صحيح ؛ لأن المجهول هو علاقة الإسناد، لا المسند، وهو ما أفصح عنه الرضى بقوله: " وأما قول النحاة: أصل الخبر التنكير، لأن المسند ينبغى أن يكون مجهولاً، فليس بشئ، لأن المسند ينبغى أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنما الذى ينبغى أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول فى قولك: زيد أخوك، هو انتساب أخوَّة المخاطب إلى (زيد) وإسناده إليه، لا أخوّته "[٢].

وهكذا يكون الأصل الجهل بالخبر، لا لأنه مجهول فى ذاته، بل لأنه قد جهلت نسبته إلى المبتدأ بعينه، إذ لو كان مجهولاً فى ذاته، لما أفاد شيئاً، إذ الحكم بالمجهول – كالحكم على مجهول – لا يفيد شيئاً[٣].

ولذا كان من ضوابطهم فى هذا الباب أن ما يُعرف لا يجوز الإخبار به، " لأن المعلوم لا يفاد، وإنما توجد الفائدة فى غير المعلوم "[٤].

وقد أشار النحويون فى تعريف الخبر إلى أنه الجزء الذى تتم به الفائدة[٥]، قال ابن مالك:

وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفِائِدَهْ كاللَّهُ بِرٌّ والأَيَادِى شَاهِدَهْ[٦]

---

[١] انظر: حاشية يس على التصريح ١ / ١٦٨.

[٢] شرح الكافية ١ / ٢٥٢.

[٣] الجملة الاسمية د. على أبو المكارم ص٤٠.

[٤] المقتصد ١ / ١٧١.

[٥] انظر: التصريح ١ / ١٥٩.

[٦] الألفية فى النحو والصرف ص ١٧.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يدخل فى هذا التعريف – أيضاً – ما يكمل الفائدة مما يصطلح عليه بـ (الفضلة) كالوصف والظرف، ونحوهما من مكملات الجملة، قال الصبان: " لا يصدق الحد إلا بالفضلة، والمراد: المتم الفائدة، ولو بواسطة شئ يتعلق به، فدخل نحو: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)[١] "[٢]، فالذى تمم الفائدة الأساسية هو النعت، لا الخبر، لأن معنى الخبر معلوم بداهة[٣].

ومن أجل ذلك رأى الدكتور / على أبو المكارم أن فائدة الخبر – حينئذ – لا تتصف بالتمام، لأن تمامها يتحصل ببقية المتعلقات التى تحتوى عليها الجملة، وبهذا الفهم استبعد (الفضلة) أن تكون داخلة فى التعريف، واعترض على هذا المذهب قائلاً: " وليس ذلك بصحيح ؛ فإن الفائدة التى يقدمها الخبر، هى التى تتحصل بالإسناد، وقد تكون تامة إذا لم يحتوِ تركيب الجملة على علاقة من العلاقات الثانوية إسنادية كانت أو غير إسنادية، نحو: محمد قائم، أما إذا ضم التركيب شيئاً من العلاقات الثانوية – كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوها – فإن من المؤكد أن الفائدة التى يقدمها الخبر فى مبنى الجملة حينئذ لا تتصف بالتمام، إذ تمام الفائدة رهن ببقية العلاقات المحتواة فى الجملة.

ولو نظرنا إلى الآية التى استشهد بها الصبان لتبين لنا صحة ما نذهب إليه، فإن طرفى الإسناد فى الجملة هما (أنتم) التى وقعت مبتدأ، و (قوم) التى وقعت خبراً، ولو أخذنا بوجهة نظر الصبان لما صح جعل (قوم) وحدها خبراً، ولأصبح من الضرورى أن يكون الخبر (قوم تجهلون) كلها، لا (قوم) وحدها "[٤].

إن استخدام (أل) فى لفظ (الفائدة) إشارة إلى أن المقصود منها تلك التى تحملها الجملة بأسرها، وليس أى فائدة يمكن أن تؤخذ من بعض كلماتها، يقول الزمخشرى حين عرض قوله تعالى: (تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا)[٥]: " كقوله: (وَهَذَا بَعْلِي

---

[١] من الآية ٥٥ من سورة النمل.

[٢] حاشية الصبان ١ / ١٩٤.

[٣] النحو الوافى للأستاذ / عباس حسن ١ / ٤٤٣، ٤٤٤.

[٤] الجملة الاسمية ص ٣٧، ٣٨.

[٥] من الآية ١٠١ من سورة الأعراف.

شَيْخًا)[١] فى أنه مبتدأ وخبر وحال، ويجوز أن يكون (القرى) صفة لـ (تلك) و (نقص) خبراً، وأن يكون (القرى نقص) خبراً بعد خبر، فإن قلت: ما معنى تلك القرى حتى يكون كلاماً مفيداً ؟ قلت: هو مفيد، ولكن بشرط التقييد بالحال، كما يفيد بشرط التقييد بالصفة فى قولك: هو الرجل الكريم "[٢].

وربما كان الخبر موضوعاً من اسمين يفيدان معاً فائدة واحدة، نحو قولك: هذا قائم قاعد، أى: راكع، وقولهم: الرمان حلو حامض، أى: جامع بين الطعمين، قال ابن السراج: " وتقول: هذا أخوك،فـ (هذا) معرفة، و (أخوك) معرفة بالإضافة إلى الكاف، فإن جئت بنكرة، قلت: هذا أخوك قائماً، قال الله تعالى (وهذا بعلى شيخاً) وأجاز أصحابنا الرفع فى مثل هذه المسألة على أربعة أوجه: أحدها: أن تجعل (أخاك) بدلاً من (هذا)، وتجعل (قائماً) خبر (هذا) والآخر: أن تجعل (أخاك) خبراً لـ (هذا) وتضمر (هذا) من الأخ، كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت (هو) كأنك قلت: هذا أخوك هو قائم، وإن شئت كان (أخوك) و (قائم) خبراً واحداً، كما تقول: هذا حلو حامض، أى: قد جمع الطعمين، ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده، ولا (حامض) الخبر وحده، حتى تجمعهما "[٣].

الإخبار بالظرف وبالجار والمجرور

أجاز النحاة أن يخبر عن المبتدأ بظرف الزمان أو المكان، أو بالجار والمجرور، بشرط أن يكون كل منهما تاماً بأن تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدأ، نحو: زيد عندك، والسفر غداً، والحمد لله[٤].

فإن كان ناقصاً بأن لا تتم به الفائدة مع المبتدأ لم يجز وقوعه خبراً، نحو: بكر أمس، وزيد عنك ؛ لعدم حصول الفائدة به.

---

[١] من الآية ٧٢ من سورة هود.

[٢] الكشاف ٢ / ١٢٣.

[٣] الأصول فى النحو ١ / ١٥١.

[٤] انظر: التصريح ١ / ١٦٧.

أما ظرف الزمان فيصلح أن يقع خبراً عن اسم المعنى (المصدر) نحو: السفر غداً، والصوم يوم الخميس، ولا يخبر به عن اسم الذات، فلا يقال: زيد اليوم، ولا: عمرو غداً، لعدم الفائدة.

وأما ظرف المكان فيقع خبراً عن اسم المعنى، نحو: الخير أمامك، وعن اسم الذات، نحو: زيد خلفك[١]، وقد بيّن ابن يعيش العلة فى جواز الإخبار عن اسم الذات بظرف المكان، وعدم جواز الإخبار بظرف الزمان، فقال: " والعلة فى ذلك أن الجثة قد تكون فى مكان دون مكان، فإذا أخبرت باستقرارها فى بعض الأمكنة، يثبت اختصاصها بذلك المكان، مع جواز أن تكون فى غيره، وكذلك الحدث، يقع فى مكان دون مكان، مثال ذلك قولك: زيد خلفك، فـ (خلفك) خبر عن (زيد) وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه (زيد) بأن يكون أمامك أو يمينك أو فى جهة أخرى غيرهما، فإذا خصصته بـ (خلفك) استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، وكذلك: القتال أمامك، يجوز أن يقع فى مكان غير ذلك، وأما ظرف الزمان، فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد، لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة فى كل الأحيان، بل هى أعراض منقضية، تحدث فى وقت دون وقت، فإذا قلت: القتال اليوم، أو: الخروج بعد غد، استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة فى الأحيان كلها، لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة فى جميع الأزمنة، فإذا أخبرت وقلت: زيد اليوم، أو: عمرو الساعة، لم تفد المخاطب شيئاً ليس عنده، لأن التقدير: زيد حالّ أو مستقر فى اليوم، وذلك معلوم، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد "[٢].

ولكن فريقاً آخر من النحويين رفض القول بامتناع الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات فى كل الأحوال، ورأى أن الامتناع رهن بعدم تحقق الفائدة فيه، أما إذا تحققت الفائدة به فإنه لا مانع منه، وإلى هذا الرأى مال ابن مالك حين قال:

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَـرا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَـأَخْبِرَا [٣]

---

[١] انظر: شرح الكافية ١ / ٢١٨ – ٢٢٠.

[٢] شرح المفصل ١ / ٨٩.

[٣] الألفية فى النحو والصرف ص ١٧.

وقد حاول هؤلاء النحاة ضبط حالات الإفادة، حتى لا تترك للاجتهاد الشخصيّ، فتضطرب أمورها، وكان أهم ما انتهت إليه محاولتهم جواز الإخبار عن اسم الذات أو المعنى فى المواضع الآتية[١]:

١- إذا شابه اسم الذات اسم المعنى فى الحدوث المتجدد، أى: يوجد فى وقت، ولا يوجد فى آخر، كقول العرب: الليلة الهلال، فالهلال لا يوجد فى الليالى كلها، بل فى ليال دون أخرى.

٢- إذا كان المبتدأ عاماً، وتخصص الزمان بوصف مع جره بـ (فى) نحو: نحن فى يوم مبارك، فإن (نحن) عامة فى كل جماعة متكلمة.

٣- إذا كان المبتدأ عاماً، وتخصص الزمان بالإضافة مع جره بـ (فى) نحو: أنتم فى ساعة الجد.

٤- إذا كان المبتدأ الذات صالحاً لتقدير مصدر مضاف قبله، هو اسم معنى، كقول امرئ القيس: اليوم خمرٌ، أى: شربُ خمرٍ.

ومعنى هذا أن (الفائدة) غاية لابد من تحرّيها فى استخدام الظرف أو المجرور خبراً، فإذا لم تتحقق هذه الغاية لم يصلح الظرف ولا المجرور لوقوعه خبراً، وهو ما عبر عنه النحاة باشتراط كون كل منهما تاماً، إذ إن التمام عندهم رهن بتحقق الفائدة.

ثالثاً: باب الحال: فى حديث النحويين عن الحال نراهم يضعّفون مجيئها من النكرة، ويعللون ذلك بأن الحال " كالخبر عن النكرة، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها "[٢].

وقد رد ابن الطراوة على النحويين تضعيفهم لمجئ الحال من النكرة، وكان فى هذا معتمداً على القياس والسماع، وقد حكى لنا السهيلى كلامه، فقال: " وكان شيخنا أبو الحسين – رحمه الله تعالى – يرد هذا القول بالقياس والسماع ؛ أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى فى نعت المعرفة والحال منها، إذا قلتَ: جاءنى زيد الكاتب، وجاءنى زيد كاتباً، وبينهما من الفرق فى المعنى ما تراه ؛ فما المانع من اختلاف المعنى كذلك فى النكرة، إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتباً ؟ وإذا كان كذلك فلابد من الحال إذا

---

[١] انظر: شرح الكافية للرضى ١ / ٢١٨، والهمع ٢ / ٢٣، وحاشية الصبان ١ / ٢٥٣.
[٢] الأصول فى النحو ١ / ٢١٤.

احتيج إليها، وأما السماع ففى الحديث: (صَلَّى خلفَه رجال قياما) "[١].

وكان تعقيب السهيلى على كلام شيخه بقوله: " والذى قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثاراً لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين فى النكرة، وتباعد ما بينهما فى المعرفة، لأن الصفة فى النكرة مجهولة عند المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهى فى المعرفة بخلاف ذلك "[٢].

ولعله قد بدا من كلام ابن الطراوة أن المتكلم قد يكون من أغراضه التقييدُ بالحال، وصاحبُها نكرة، وأنه بهذا يحقق نوعاً من الإفادة[٣].

ولعل هذا ونحوه من الشواهد المسموعة السبب الذى حدا ببعض النحويين – أيضاً – إلى إجازة مجئ الحال من النكرة، ومن هؤلاء أبو حيان الذى حاول أن يدعم موقفه بنسبة رأيه هذا إلى إمام الصنعة سيبويه، إذ قال: " الغالب فى ذى الحال أن يكون معرفة، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع فى القوة، والقياس قول يونس والخليل، وقد جاء من ذلك ألفاظ عن العرب "[٤].

وهذه نسبة صحيحة، فإن سيبويه قد عقد لهذه المسألة باباً، عنون له بقوله: (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويُبنى على ما قبله) وشرح ذلك بقوله: " وذلك قولك: هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجل، لمّا لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبُح أن تقول: فيها قائم، فتضعَ الصفة موضع الاسم... ولو حسُن أن تقول: فيها قائم، لجاز: فيها قائمٌ رجل، لا على الصفة، ولكنه كأنه لمّا قال: فيها قائم، قيل له: مَنْ هو ؟ وما هو ؟ فقال: رجلُ، أو عبد الله، وقد يجوز على ضعفه. وحُمل هذا النصبُ على جواز: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخّر وجه الكلام، فراراً من القبح "[٥].

وبهذا يقطع سيبويه – رحمه الله – صراحة بصحة نحو: فيها رجل قائماً، فيكون صاحب الحال نكرة متقدماً عليها، وهذا هو التحقيق، بل الحق الذى لا محيد عنه.

رابعاً: باب التوكيد: وفى باب التوكيد منع البصريون توكيد النكرة توكيداً معنوياً، واحتجوا بأن " النكرة شائعة، ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيد، لأن

---

[١] نتائج الفكر فى النحو ص ١٨٢.

[٢] المصدر نفسه ص ١٨٣.

[٣] أبو الحسين بن الطراوة، وأثره فى النحو د. محمد إبراهيم البنا ص ٨٥.

[٤] ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٣٤٦.

[٥] الكتاب ٢ / ١٢٢.

تأكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه "[١]. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيدها إن أفاد بأن كانت النكرة محدودة كيوم، وأسبوع، وشهر، وحَوْل، مما يدل على مدة معلومة المقدار، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول كـ (كل) نحو: اعتكفتُ أسبوعاً كلَّه[٢].

واختاره ابن مالك فى جميع كُتبه، لصحة السماع به، ولأن فيه فائدة، إذ من قال: صمت شهراً، قد يريد جميع الشهر، وقد يكون أكثره، ففى قوله احتمال يرفعه التوكيد[٣].

خامساً: باب التعجب: كذلك منع النحويون التعجب من النكرة، " فلا يجوز: ما أحسن رجلاً، لأنه لا فائدة فيه "[٤]، فإذا كان المتعجب منه معرفة، أو نكرة مختصة، جاز ذلك[٥]، نبه إلى هذا ابن مالك بقوله: " إن المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: ما أحسنَك، وما أكرم زيداً، وما أسعد رجلاً اتقى الله، ولا يقال: ما أحسن غلاماً، ولا: ما أسعد رجلاً من الناس، لأنه لا فائدة فى ذلك "[٦].

على أن كلام العرب لما كان – فى حقيقته – دائراً على حصول الفائدة، وضع النحويون بعض القواعد، والقوانين العامة التى تدور حول الفائدة، منها:

- أصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه[٧].
- متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة، كان أولى من جَعْله جملتين من غير فائدة[٨].
- حمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة[٩].
- الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفاهم[١٠].

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٥٥.

(٢) انظر: التصريح ٢ / ١٢٤، ١٢٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦.

(٤) الأصول فى النحو ١ / ١٠٧.

(٥) انظر: التصريح ٢ / ٨٩.

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٣٦.

(٧) الأصول فى النحو ١ / ٦٦.

(٨) الإنصاف ١ / ٢٦٤.

(٩) المصدر نفسه ١ / ٢٥٩.

(١٠) التبيين ص ١٧٠.

الفصل الثانى

أمن اللبس

فى هذا الفصل:

- أمن اللبس على المستوى النحوى:

- أمن اللبس والحكم النحوى.

- أمن اللبس واطراد القاعدة.

- أمن اللبس ومخالفة القياس.

- إعطاء شئ إعراب شئ آخر، إذا أُمن اللبس.

- خروج أداة من استعمالها إلى استعمال آخر استناداً إلى أمن اللبس.

- خَرْق القاعدة، إذا أُمن اللبس.

- الرتبة وأمن اللبس.

- الحذف وأمن اللبس.

- أمن اللبس على المستوى الصرفى:

- الصيغة الصرفية ودورها فى التفريق بين معانى الأبنية.

- الإعلال وأمن اللبس.

- الإدغام وأمن اللبس.

- التقاء الساكنين وأمن اللبس.

أمن اللبس

إن الحفاظ على أمن اللبس مهمة تسعى اللغة العربية إلى تأديتها، ذلك لأن أمن اللبس بمثابة صمام الأمان لهذه اللغة، بدونه تصبح فوضى بلا نظام، ومن ثَمّ " تنظر اللغة إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم "[١].

وقد أدرك ذلك أستاذنا الدكتور / تمام حسان، إذ عدّ أمن اللبس الغاية الكبرى في الدراسات النحوية، وجعله مرادفاً للفائدة أو تلخيصاً لها[٢].

ولعل أكبر دليل على ذلك هو حرص النحويين أنفسهم على تحرير الكلام من اللبس، وتخليصه من الغموض، وتنقيته من التعمية والإلغاز، فقد ترددت على ألسنتهم عبارات مثل: خوف اللبس، وأمن اللبس، والسلامة من الإلْباس، وجعلوه " وسيلة للتفرقة بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب، وفصلاً بين ما يلبس منها "[٣] في ضوء قاعدتهم التي تقول: " اللبس محذور، ومن ثَمَّ وضع له ما يزيله إذا خِيفَ، واستُغْنِي عن لحاق نحوه إذا أمن "[٤].

وهذا ضابط عام تحتكم إليه اللغة في جميع مستوياتها: الصرفية، والنحوية، والصوتية، والدلالية، وقد كان ابن مالك موفقاً حين لخص ذلك في شطرة واحدة من ألفيته، تقول:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[٥]

فحيثما كان الخوف من اللبس قائماً، وجدنا حدوداً توضع وعلامات فارقة مثل: استخدام علامات الإعراب التي جاءت للتفرقة بين المعاني النحوية المختلفة التي تتعاور على الكلمة الواحدة، فالإعراب " إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتوار

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٣.

(٢) الأصول د. تمام حسان ص ٢٠٨

(٣) انظر: أصول التفكير النحوى د. على أبو المكارم ص١٧٨، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين د. حسن خميس الملخ ص ١٣٤.

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٩.

(٥) الألفية في النحو والصرف ص ٢٦.

المعانى المختلفة عليها... ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم، دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها "[١].

وهذا يعنى أن غاية هذه العلامات: التوضيح، والبيان، ورفع الالتباس، والاحتمال عن الكلم بالتفرقة بين معانيها النحوية المختلفة.

ومن ذلك أنهم حرّكوا نون المثنى بالكسر، ونون الجمع بالفتح لالتقاء الساكنين، نحو: الزيدانِ، والزيدونَ، والعلة فى اختلاف الحركة الفرق بين حركة نون المثنى، وحركة نون الجمع[٢].

ومن ذلك كسرهم لام الجر مع المظهر مع أنها تفتح مع المضمر، لئلا تلتبس بلام الابتداء، نحو قولك: المال لَك، والدراهم لَهم، فإذا قلت: المال لِزيد، كسرتها، وموضع الالتباس – كما يقول المبرد: " أنك لو قلت: إنَّ زيداً لَهذا، وإن عمراً لَذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدرِ السامع أيَّهما أردت: إن زيداً فى مِلْك ذاك، أو إن زيداً ذاك ؟ فإذا كسرت فقلت: إن زيداً لِذاك، عُلم أنه فى ملكه، وإذا قلت: إن زيداً لَذاك، عُلم أن زيداً ذاك، وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت: إنَّ هذا لَزيد، لم يدرِ أهو زيد أم هو له ؟... فأما أَمْنُك الالتباس فى اللام مع المضمر ؛ فإنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجر، تقول: إنّ هذا لك، وإنّ هذا لأنت، وإنّ هؤلاء لنحن، فلاختلاف اللفظين أُمن الالتباس "[٣].

وحينما كان اللبس مأموناً، وجدنا اللغة حريصة على عدم إلحاق تاء التأنيث فى الصفات الخاصة بالإناث، مثل: حائض، وطالق، ومرضع، وكاعب، وناهد[٤]، إذ اختصاص هذه الصفات بالمؤنث جعل اللبس مأموناً[٥]، فلا حاجة لعلامة فارقة، لأن المعنى بيِّن دونها[٦].

فإذا كانت هذه الصفات ليست خاصة بالمؤنث، فإنه يؤتى بالتاء للفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: قائم وقائمة، وضارب وضاربة، ومضروب ومضروبة، ومفطر ومفطرة[٧].

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ١١٨، ١٣٣.

(٣) المقتضب ١ / ٣٩٠، وانظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٢٦.

(٤) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د. أحمد عفيفى ص ٩٣، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٨

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣١٣.

(٦) ضوابط الفكر النحوى ١ / ٥٦٦.

(٧) انظر: شرح المفصل ٥ / ٩٧، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ١٠٢.

أمن اللبس على المستوى النحوى

وقد نزل أمن اللبس فى الكلام عند النحويين منزلة عالية، ذلك أنهم قرنوه بما قوى علمه فى النفس، فسوّغوا بناء عليهما عَوْدَ الضمير على ما لم يجرِ ذكره فى الكلام، يقول ابن الشجرى فى مقام تعداده لأضرب ضمير الغيبة: " أن يعود الضمير إلى معلوم قد تقرر فى النفوس، فقام قوّة العلم به، وارتفاعُ اللبس فيه مقام تقدم الذكر له، كقوله تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)[١] و (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ)[٢] أضمر الأرض، وكقوله: (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ)[٣] و (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[٤] أضمر النفس والروح "[٥].

أمن اللبس والحكم النحوى:

كما نراهم كثيراً يحكمون على القاعدة النحوية بالجواز أو المنع إذا آنسوا سلامتها من اللبس، ومن الأمثلة على ذلك: تجويز النحويين الفصل بين خبَرىْ المبتدأ المعرفين باللام بضمير الفصل، لئلا يلتبس الخبر الثانى بنعت الخبر الأول، يقول الرضى: " وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرّفان باللام، نحو: هذا الحلو هو الحامض، حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الأول "[٦] إلا أنه بعد أن ذكر هذا الجواز، احتاط وأردف قائلاً: " وأنا لا أعرف له شاهداً قطعياً "[٧].

فإذا تقدم الخبر على المبتدأ أو على الفعل الناسخ، فإن النحويين يمنعون تقدم هذا الضمير مع الخبر، لأن الغرض الذى من أجله جئ بضمير الفصل قد زال، ألا وهو أمن اللبس من كون الخبر نعتاً، قال الرضى: " ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم، نحو: هو القائم زيد، لأمنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف "[٨].

---

[١] الآية ٢٦ من سورة الرحمن.

[٢] من الآية ٤٥ من سورة فاطر.

[٣] الآية ٨٣ من سورة الواقعة.

[٤] الآية ٢٦ من سورة القيامة.

[٥] أمالى ابن الشجرى ٣ / ١١٧، وانظر: ١ / ٩٠.

[٦] شرح الكافية ٣ / ٦٤، ٦٥.

[٧] المصدر نفسه ٣ / ٦٥.

[٨] المصدر نفسه ٣ / ٦٥، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٨.

إلا أن الكسائى أجاز ما منعه النحويون، ذكر ابن السراج عنه ذلك فقال: " ولا يجوز: كان هو القائم زيد، ولا: هو القائم كان زيد، وقد حُكى هذا عن الكسائى "[١].

ونقل الرضى عن الكسائى أنه اشترط لجواز ذلك أمن اللبس، فقال: " وجوزه الكسائى، كما جاز نحو قوله تعالى: (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)[٢] مع الأمن من اللبس "[٣].

أمن اللبس واطراد القاعدة:

بل نرى النحويين فى أخذهم بأمن اللبس يجعلونه شرطاً فى اطراد القاعدة وقياسها، كما فى فعلى التعجب وأفعل التفضيل، حيث اشترط النحويون أن يصاغا من فعل معلوم الفاعل، إلا أنهم أباحوا صوغهما من فعل المفعول، وقيدوا جوازه بأمن الالتباس بفعل الفاعل، نحو: ما أشهره، وما أجنه فى التعجب، ونحو: أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين فى التفضيل[٤].

على أن ابن مالك لم يقتصر على ما جاء من ذلك مسموعاً، بل ذهب إلى أن صوغ فعلى التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول مطرد، مستنداً فى رأيه هذا إلى أمن اللبس، فيقول: " وعندى أن صوغ فعل التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يُلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده، لعدم الضائر، وكثرة النظائر "[٥].

ومما جُعل قياساً بناء على شرط أمن اللبس إنابة ثانى مفعولى (علم) عن الفاعل، فالمتداول بين النحويين المتأخرين أن المفعول الأول هو الأحق بالنيابة عن الفاعل، إلا أنهم انقسموا فى إنابة المفعول الثانى: فذهب قوم إلى أنه لا يجوز نيابته، وهو اختيار الجزولىّ، وابن هشام الخضراوىّ، وذهب قوم منهم السيرافىّ إلى أنه يجوز إذا أُمن اللبس، على أن يكون نكرة، وأول المفعولين معرفة، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر فى الأصل[٦].

---

(١) الأصول فى النحو ٢ / ١٢٥.

(٢) من الآية ١١٧ من سورة المائدة.

(٣) شرح الكافية ٣ / ٦٥.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٢، ٤٧٩، والتصريح ٢ / ٩٢.

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٤٥.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ١٨٧.

وقد خالفهم الرضىّ، فذهب إلى أن إنابة المفعول الثانى قياسية، معرفة كان أو نكرة على أن يرتفع اللبس عن الكلام، فقال: " والذى أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبراً فى الأصل بعدما كان مبتدأ، فلا يجوز فى نحو: (علمت زيداً أباك) مع اللبس تقديم الثانى على الأول، وهذا كما قلنا فى نحو: ضرب موسى عيسى، وكذا فى نحو: أعلمتك زيداً أباك، فإذا لزم كل واحد مركزه، لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو فى مكانه "[١].

أمن اللبس ومخالفة القياس:

وإذا كان شرط أمن اللبس سبباً فى اطراد القاعدة وقياسها، فإنه سبب من الأسباب التى سوّغت لهم مخالفة أقيستهم التى اعتمدوها، وتواضعوا عليها، ذلك أنه استقر عندهم أنه إذا نُسب إلى اسم مركب تركيباً إضافياً، فإن القياس أن يُنسب إلى صدره، ويحذف عجزه، فتقول فى النسب إلى صلاح الدين، وشمس الدين: صلاحىّ، وشمسىّ.

فإن خيف اللبس، عُدِل عن هذا القياس، بأن يُنسب إلى العجز، منعاً للبس، وذلك فى موضعين:

أحدهما: ما كان مبدوءاً بكنية، أب، أو أُمّ، أو ابن، كقولك فى النسب إلى أبى بكر، وأم كلثوم، وابن عمر: بكرىّ، كلثومىّ، عمرىّ، " لأن الكُنَى كلها متشابهة فى الاسم المضاف، ومختلفة فى المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها، يتميز بعض من بعض، كقولك: أبو زيد، وأبو جعفر، فلو أضفنا إلى الأول، لصارت النسبة إليه كله: أبوىّ، فكان لا يتميز بعض من بعض، وكذلك لو نسبنا إلى الابن، لوقع اللبس، ولم يتميز، فعدلوا إلى الثانى لذلك "[٢].

والثانى: ما يخاف اللبس من حذف عجزه، كما فى الأعلام المصدرة بلفظ (عبد) نحو: عبد الدار، وعبد القيس، وعبد مناف، فالقياس أن ينسب إلى الصدر، فيقال: عبدىّ، غير أن مخالفة الالتباس، جاوزت بهم القياس الذى ارتضوه، فنسبوا إلى العجز، حيث قالوا:

---

[١] شرح الكافية ١ / ١٩١.

[٢] شرح المفصل ٦ / ٨.

الدارىّ، القيسىّ، منافىّ[١]، يقول سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم فى: عبد مناف: منافىّ، فقال: أما القياس فكما ذكرتُ لك، إلا أنهم قالوا: منافىّ مخافة الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جاز ؛ لكراهية الالتباس "[٢].

ومن ذلك أن حرف اللين إذا كان منقلباً عن واو، فإنه يقلب فى التصغير واواً، نحو: بُوَيْب، ومُوَيْقيت فى تصغير: باب، وميقات، إلا أن خوف الوقوع فى اللبس دعاهم إلى ارتكاب الشذوذ، ومخالفة القياس فى تصغير (عيد) وجمعه، حيث قالوا: عُيَيْد، وأعياد، والقياس يقتضى: عُوَيْد، وأعواد، وإنما عدلوا هنا عن القياس، لأنه يفضى إلى اللبس بتصغير (عود) وجمعه[٣].

إعطاء شئ إعراب شئ آخر إذا أُمن اللبس:

ولا يتوقف أثر أمن اللبس فى القاعدة النحوية عند هذا الحد، بل ذهب بالنحويين إلى أن يحملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة، فيعامل معاملتها فى المعنى والعمل، فكما قُصد بها معنى الثبوت، وأضيفت إلى فاعلها فى المعنى، ونصبت تمييزاً، أجازوا فيه ذلك، إلا أن بعضهم اشترط لجواز ذلك أمن اللبس، ومن هذا البعض ابن مالك حيث يقول: " وأشرت بقولى: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة إلى أن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوّغ إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، بشرط السلامة من اللبس "[٤].

ثم انتقد أبا على الفارسىّ لعدم تقييده حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة بأمن اللبس، فقال: " هكذا قال أبو على فى (التذكرة) ولم يقيد بأمن اللبس، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس "[٥].

---

(١) انظر: شرح الجمل الكبير ٢ / ٣١٢، وشرح الشافية ٢ / ٧٥، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ٢٨٦.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٧٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣ / ٤٥٨، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ١٦٦، وشرح المفصل ٥ / ١٢٤.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٠٣، ١٠٤.

(٥) المصدر نفسه ٣ / ١٠٤.

خروج أداة من استعمالها إلى استعمال آخر استناداً إلى أمن اللبس:

كما كان أمن اللبس، والحرص على وضوح المعنى سبباً فى أن يحكموا بخروج أداة عن معناها الأصلى إلى معنى أداة أخرى، فقد ذكر ابن مالك، وتبعه ابن هشام[١] والسيوطىّ أن الندبة بـ (يا) مشروطة بأمن اللبس، يقول ابن مالك: " وإذا أمن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب، جاز وقوعه بعد (يا) و (وا) نحو: وامن حفر بئر زمزماه، فلو قيل هنا: يا من حفر بئر زمزماه، لم يُخَفْ لبس "[٢].

وكذا قال السيوطى: " ويختص من حروف النداء بحرفين (وا) وهى الأصل، و (يا) ولا تستعمل إلا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب "[٣].

خرق القاعدة، إذا أمن اللبس:

وقد تجلى الأثر البالغ لأمن اللبس فى نفوس النحويين حينما " كانوا يسمحون بخرق القواعد إذا أمن اللبس "[٤] كأن يجعلوا الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً، يقول ابن هشام: " والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ "[٥].

ويطلق على هذه الظاهرة (قلب الإعراب)[٦] وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

ورَفْعُ مفعولٍ بـه لا يَلتبسْ مع نَصْبِ فاعلٍ رَوَوا فلا تقِسْ[٧]

ويفهم من هذا البيت أمران:

أحدهما: قوله: (لا يلتبس) يفهم منه أن قلب الإعراب يتوقف على سلامة المعنى وعدم اللبس فيه، فإذا كان معنى الكلام لا يفهم إلا من الإعراب لم يجز القلب، لأن قرينة

---

[١] انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٢٤.

[٢] شرح التسهيل ٣ / ٤١٤.

[٣] الهمع ٣ / ٦٦.

[٤] لغة الشعر ص ٢٦٨.

[٥] مغنى اللبيب ٢ / ٨٠٧.

[٦] انظر: الأصول فى النحو ٣ / ٤٦٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢ / ٢١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨١، والبحر المحيط لأبى حيان ١ / ٥٧، ٥٨، وشرح بانت سعاد لابن هشام ص ٧١.

[٧] شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٢.

الإعراب هنا يتوقف عليها المعنى، أو لأن ذلك يؤدى إلى اللبس على حد تعبيره.

والثانى: قوله: (فلا تقسْ) يفهم منه أن قلب الإعراب يُتوقف به عند المسموع المروىّ عن العرب، ولا ينبغى القياس عليه[١].

على أن الحديث عن أمن اللبس لا يلتئم إلا أن يتصل بالكلام على العلاقة بينه وبين الرتبة والحذف، وإبراز دوره على المستوى الصرفى، وهذا ما سنتعرفه فى الصفحات التالية:

الرتبة وأمن اللبس

تلعب الرتبة دوراً مهماً فى الجملة العربية، لأنها ترفع اللبس عن المعنى بتحديد " العلاقة بين الجزأين، فتجعل لأحدهما السبق على الآخر، كأن تحدد سبق الموصوف على الصفة، أو المبدل منه على البدل، أو الموصول على الصلة، وهى من ناحية أخرى، تحدد الصدارة لبعض الألفاظ أو الأبواب، كصدارة همزة الاستفهام وأدواته الأخرى، وكتقدم الفعل فى الجملة الفعلية، والمبتدأ فى الجملة الاسمية "[٢].

ومن هنا التزمت الرتبة فى الفكر النحوى اجتناباً للبس، ذلك أن " ما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً... والذى لا يلتبس فى موضع قد يلتبس بعينه فى موضع آخر "[٣].

يقول المبرد: " فإذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فقال لك: أخبِرْ عن (زيد) قلت: المعطيه أنا درهماً زيدٌ، فإن قال لك: أخبِرْ عن (الدرهم) قلت: المعطى أنَا زيداً إياه درهمٌ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم فى موضعه، لئلا يدخل الكلام لبس، وإن لم يكن ذلك فى الدرهم، ولكن قد يقع فى موضعه: أعطيت زيداً عمراً، فالوجه أن تقدِّم الذى أخذ، وقد يجوز: المعطيه أنا زيداً درهم، لأن هذا لا يُلبس، لأن الدرهم ليس مما يَأخذ، فإذا دخل الكلامَ لبس، فينبغى أن يوضع كلُّ شئ فى موضعه "[٤].

---

(١) ضوابط الفكر النحوى ٢ / ١٨٧.

(٢) لغة الشعر د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٨٦.

(٣) مسائل خلافية فى النحو للعكبرى ص ٧٢.

(٤) المقتضب ٣ / ٩٣.

وإذا كان الأمر كذلك كان لأمن اللبس التحكم المطلق فى حفظ المراتب، وصحة التقديم والتأخير فى بنية التراكيب ؛ فمثلاً جوز النحويون تأخير الفاعل وتقديم المفعول ما بقى الكلام سليماً من اللبس، وما كان فيه قرينة لفظية أو معنوية تكشف عن المعنى وتجليه، نحو قولنا: أكرم زيداً عمرو، يقول ابن يعيش: " واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، نحو قولك: ضرب زيداً عمرو، وعمراً ضرب زيد، كل ذلك عربى جيد، وذلك إذا لم يلتبس "[١].

على أن هذه الرتبة وإن كانت تبيح التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات إلا أنه قد يطرأ على التركيب اللغوى ما يوجب هذا التقديم أو ما يمنعه، إذ " لا تُنْقَض مرتبة إلا لأمر حادث "[٢] ومن ذلك وجوب تقديم الخبر إذا كان شبه جملة، والمبتدأ نكرة محضة، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ[٣]

وإنما وجب التقديم ؛ لأنك لو قلت: درهم عندى، ووطر لى، لأدى ذلك إلى " إلباس الخبر بالصفة، لأن النكرة تطلب الظرف، والمجرور، والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً، فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة، لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات، فالتزم التقديم دفعاً لهذا الإلباس[٤].

وهو ما يؤكده ابن جنى بقوله: " ألا ترى أنك لو قلت: غلام لك، أو بساطان تحتك، ونحو ذلك لم يحسن ؛ لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث، وهو كون المبتدأ هنا نكرة، ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك، أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب، ولكن لو أزَلْت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك: هل غلام

---

[١] شرح المفصل ٧ / ٦٣.

[٢] الخصائص ١ / ٣٠١.

[٣] الألفية فى النحو والصرف ص ١٨.

[٤] التصريح ١ / ١٧٥.

عندك، وما بساط تحتك، فجُنيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جليّا مفهوما "[١].

فإذا طرأ ما يمنع تقديم المعمولات على العوامل تأكدت الرتبة، وامتنع نقضها، ومن ذلك إيجاب النحويين أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية، ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية يتبين بها أحدهما من الآخر، نحو: ضرب هذا ذاك، وأكرم عيسى موسى[٢]، فحينئذ يلزم حفظ المرتبة – كما يقول ابن يعيش – ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، ويزول اللبس[٣].

وهذا ما دعا العكبرى أن يقول فى إعراب قوله تعالى: (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)[٤]: " و (إحداهما) للفاعل، و (الأخرى) المفعول، ويصح فى المعنى العكس إلا أنه يمتنع فى الإعراب على ظاهر قول النحويين، لأن الفاعل والمفعول إذا لم يظهر فيهما علامة الإعراب أوجبوا تقديم الفاعل فى كل موضع يخاف فيه اللبس، فعلى هذا إذا أُمن اللبس جاز تقديم المفعول، كقولك: كسر عيسى العصا "[٥].

ومن ذلك ما أوجبه البصريون من تقدم الفعل وتأخر الفاعل، خلافاً لمن يذهب إلى التوسع فى ذلك فيرى أن مثل: (محمد قام) جملة فعلية[٦]، والبصريون على حق، لأن فى ذلك لبساً بين الجملتين: الاسمية والفعلية، نص على ذلك ابن مالك بقوله: " ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر، نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل "[٧]، " واللغة بطبيعتها تنزع إلى عدم اللبس، وتضع فى سبيل ذلك ما يكفل إقامة التعبير على سنن الوضوح "[٨].

---

(١) الخصائص ١ / ٣٠٠.

(٢) انظر: الأصول فى النحو ٢ / ٢٤٥، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٧٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ٧ / ٦٣، واللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٨.

(٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٥) التبيان فى إعراب القرآن ١ / ١١٩.

(٦) انظر: فى النحو العربى نقد وتوجيه د. مهدى المخزومى ص ٤١.

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢٩٨.

(٨) العلامة الإعرابية فى الجملة ص ٨٤.

كما يلزم الحفاظ على الرتبة إذا خيف التباس المبتدأ بالخبر، وذلك إذا حدث تساوٍ فى درجة كل من المبتدأ والخبر تعريفاً وتنكيراً، إذ لا سبيل إلى معرفة كل منهما فى هذه الحالة إلا بالتزام الترتيب، وذلك كما لو قيل: محمد صديقى، وصديقى محمد، فإن المبتدأ فى كل من المثالين هو المتقدم، والخبر هو المتأخر، والمعنى مختلف بالطبع بين الجملتين، فإننى حين أقول: محمد صديقى، يكون (محمد) معروفاً عند السامع، ولكن صداقته لى غير معروفة عنده، أما حين أقول: صديقى محمد ؛ فإن المعروف هنا هو الصديق، لكن غير المعروف هو أنه محمد[١]، وقد علل ابن يعيش منع تقديم خبر المبتدأ حينئذ بقوله: " وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر، لأنه مما يشكل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ "[٢].

كما كانت الخشية من وقوع اللبس سبباً فى التزام الرتبة بين الحال وصاحبها، وقد أوضح ذلك ابن السراج بقوله: " ومن ذلك قولك: ضربتُ زيداً قائماً، إذا كان السامع لا يعلم مَن القائم، الفاعلُ أم المفعولُ، لم يجز أن تكون الحال مِن صاحبها إلا فى وضع الصفة، ولم يجز أن تُقدَّمَ على صاحبها، فإن كنت أنت القائم قلت: ضربتُ قائماً زيداً، وإن كان (زيد) القائم قلت: ضربتُ زيداً قائماً، فإن لم يُلبس جاز التقديم والتأخير، وكذلك إذا قلت: لقيتُ مصعداً زيداً منحدراً، لا يجوز أن يكون المصعدُ إلا أنت، والمنحدرُ إلا (زيد) لأنك إن قدمت وأخرتَ التبس "[٣].

وهكذا يتأكد لدينا أن الرتبة غير المحفوظة قد يطرأ عليها من دواعى أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها، الأمر الذى يجعلنا نسلم بصحة ما ادعاه بعض الباحثين من " أن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس "[٤].

---

[١] الجملة الاسمية د. على أبو المكارم ص ٥٤.

[٢] شرح المفصل ١ / ٩٩.

[٣] الأصول فى النحو ٢ / ٢٤٥.

[٤] اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ص ٢٠٩.

الحذف وأمن اللبس

يُعد أمن اللبس شرطاً لإيقاع الحذف فى الجملة العربية، ولهذا وجدنا المبرد حينما أراد أن يعالج باب الحذف قال: " هذا باب ما يُحذف استخفافاً، لأن اللبس فيه مأمون "[١] وهذا يعنى أن " الخفة ينبغى أن نلتزمها، ولو كان ذلك بحذف أجزاء الجملة، ما دام ذلك لا يؤدى إلى لبس المعنى فى ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حُذف من الكلام "[٢] حتى لا تختلط المعانى بعضها ببعض، أو تختلط الألفاظ فيكون اللبس، فحينما أقول لصديقى: هل أبوك هنا ؟ فيجيب قائلاً: نعم هنا، فقد حذف فى إجابته المبتدأ، لأنه لن يلتبس على المتحدثين معرفة المخبر عنه، لوجود القرينة الدالة عليه، والتى نلمحها فى معرفة المخاطب والمتكلم بالمتحدث عنه، فلن يضير المعنى أن يحذف المبتدأ[٣].

فإذا انعدمت القرينة التى تدل على المحذوف امتنع الحذف، نحو: " أن تقول: زيداً مثلاً، وتريد: اضرب زيداً، وليس ثَمّ قرينة تدل عليه، فهذا لا يجوز ؛ لاحتمال أن يكون المراد: اضرب زيداً، أو أكرِمْ زيداً، أو اشتم زيداً، أو غير ذلك مما لا يحصى، فهذا يكون إلباساً، فلذلك لا يجوز "[٤].

ومن ثَمّ لم يجز سيبويه أن يقال: زيدٌ عمراً، والمراد: ليضرب زيد عمراً، ولا أن يقال: زيداً، والمراد: ليضرب عمرو زيداً، لكراهية التباس السامع الشاهد بالغائب، فيقول: " ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنتَ لا تخاطب زيداً، إذا أردتَ: ليضربْ زيدٌ عمراً، وأنت تخاطبنى، فإنما تريد أن أُبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تُضمِر فِعْلَ الغائب، وكذلك لا يجوز: زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب، ظن السامعُ الشاهدُ إذا قلت: زيداً أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا "[٥].

ومما ورد فيه الحذف لأن اللبس فيه مأمون ما ورد عن سيبويه أيضاً فى قوله: "أما حذف الألف فقولك: رَمَى الرجل، وأنت تريد: رَمَى، ولم يخف، وإنما كرهوا تحريكها؛

---

(١) المقتضب ١ / ٣٨٣.

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٥٦.

(٣) ظاهرة التخفيف ص ٢٧٦.

(٤) شرح المفصل ١ / ١٢٥، وانظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ص ٢٣٩.

(٥) الكتاب ١ / ٢٥٤، ٢٥٥.

لأنها إذا حُرّكت صارت ياء أو واواً، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً "[١].

فواضح من كلام سيبويه أن الألف فى قولك: رمى الرجل، قد حذفت نطقاً فقط لعدم جواز التقاء ساكنين فى الكلام، أما فى قولك: لم يخف، فقد حذفت نطقاً وكتابة حيث كان ذلك من الممكن، لئلا يؤدى ذلك إلى ثقل التقاء الساكنين.

وقد علق ابن جنى على جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقوله: " وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك "[٢].

فلا يجوز هذا الضرب من الكلام، لما فيه من الإلباس المفضى إلى تعمية المعنى المراد، وإضماره، ولهذا يعترف ابن جنى فى نهاية كلامه بجواز حذف الموصوف متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، ويجب ذكره إذا استبهم الموصوف.

والملاحظ أنه عند أمن اللبس تحذف الجمل الفرعية، " وذلك كحذف جملة جواب الشرط، كما فى قوله تعالى: (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ)[٣] وكذلك قوله تعالى: (وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)[٤] بل قد تحذف الجملة الشرطية بجزأيها عند دلالة القرينة، إذ يؤمن اللبس، نحو:

قَالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كانَ فَقيراً مُعْدَماً قالَتْ: وإنْ[٥]

وإذا دلت القرائن على جملة الخبر، فأُمن اللبس مع حذفها فمن الممكن أن تحذف "[٦].

---

[١] الكتاب ٤ / ١٥٦.

[٢] الخصائص ٢ / ٣٦٨.

[٣] من الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

[٤] من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

[٥] هذا الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٨٦، وشرح الكافية ٤ / ٩٠، ومغنى اللبيب ٢ / ٧٤٧، والتصريح ١ / ٣٧، ١٩٥، ومعناه: قالت بنات العم: يا سلمى، أترضين به، وإن كان هذا البعل فقيراً معدماً، قالت: رضيت به، وإن كان فقيراً معدماً.

[٦] اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٢٠، ٢٢١.

أمن اللبس على المستوى الصرفى

من أهم الضوابط التى يلجأ إليها للتفرقة بين الأبنية الصيغة الصرفية، ومن ثم كانت مهمة الجهاز الصرفى " التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى، ليرفع اللبس فى المعانى المختلفة، ويؤمن الخلط بينها فى الفهم، وذلك غاية عظمى من غايات اللغة "[١].

ويمكن ملاحظة هذا الدور الذى تقوم به الصيغة الصرفية من خلال صياغة الأبنية، إذ يُراعى فيها التفرقة بين بناء وآخر، ومن أمثلة ذلك:

أ- الفرق بين (فَعَل) و (فاعَلَ) يأتى عن طريق مقابلة فتحة الفاء فى (فَعَل) بالألف بعد الفاء فى (فاعَل) ومثل ذلك يقال عن الفرق بين (فَعَّل) حيث تكون المقابلة بين الإفراد والتشديد، أما بين (فَعَل) و (استفعل) فالمقابلة بين التجرد والزيادة، " وهذه المقابلات هى مناط أمن اللبس، إذ بدونها تتشابه الصيغ، ويصبح التفريق بين المتشابهات أمراً غاية فى الصعوبة "[٢].

ب- الفعل المبنى للمجهول يضم أوله مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره فى الماضى، ويفتح ما قبل آخره فى المضارع للتفرقة بين الفاعل ونائبه، ولو لم تغير الصيغة " لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل، بالفاعل "[٣].

ج – الفعل الماضى: ذاب مضارعه: يَذُوب، والفعل الماضى: أذاب مضارعه: يُذِيب، فالملاحظ أن مضارع المجرد فتح فيه حرف المضارعة، وضم الحرف الثانى، أما مضارع الثلاثى المزيد بالهمزة فضم حرف المضارعة، وكسر الثانى، ولم يفتح الحرف الأول، لئلا يلتبس بمضارع الثلاثى المجرد، قال الشلوبين: " واختلاف الحركات للفرق، وإزالة اللبس "[٤].

وإذا ضُم حرف المضارعة فى (أذاب) دون الفتح ؛ فلماذا لم يفتح الحرف الثانى بدلاً من الكسرة الثقيلة ؟ أعتقد أن الجواب واضح: لأنه لو فتح الحرف الثانى لانقلب حرف العلة ألفاً، فصارت الكلمة (يُذَاب) وحينئذ يلتبس بالمبنى للمجهول من الفعل الثلاثى المجرد، وأصبح شبيهاً بمثل: يُقال، ويُباع المبنى للمجهول من: يقول، ويبيع[٥].

---

(١) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية د. تمام حسان ص ١٢٧.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٤٧.

(٣) شرح الكافية للرضى ٤ / ١٣٣.

(٤) شرح المقدمة الجزولية ١ / ٤٣٦.

(٥) ظاهرة التخفيف فى النحو العربى ص ٩٤.

الإعلال وأمن اللبس

من الظواهر الصرفية التى تخضع لأمن اللبس ظاهرة الإعلال والقلب، " وهذه علاقة بين نظامين، بين النظام الصوتى الذى يفرضه الذوق، والأساس اللغوى العام، وهو أمن اللبس، ومن ثم كان أمن اللبس أساساً فى تقييد هذه القواعد "[١] فإذا أخذنا قلب الياء والواو ألفاً مثالاً لذلك وجدنا أن بعض القواعد التى وضعها الصرفيون لهذا النوع من القلب يحافظ على عدم التباس الكلمة بغيرها، كما إذا وقعت الواو أو الياء لاماً للكلمة وبعدها ألف، نحو: رَمَيا، وغَزَوا، فالملاحظ أنهما وقعتا لامين للفعلين، مع تحركهما، وانفتاح ما قبلهما، والقاعدة تقتضى – والحالة هذه – أن تقلبا ألفاً، لكن اللغة ضحت هنا بهذه القاعدة نظير الحفاظ على أمن اللبس، إذ لو قلبت الياء والواو ألفاً، وبعدهما ألف لأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين (رماا، وغزاا) الألف المنقلبة عن الياء أو الواو، وألف الفاعل، فيجب حذف أحدهما، وحينئذ يلتبس الفعل المجرد من الضمير بالفعل المسند إلى ألف الاثنين الواقع فاعلاً (رمى، وغزا) ولا يُدرى للمثنى هو أم للمفرد، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله:

" واعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود منها... أن لا يلزم من القلب والإعلال لبس، ألا ترى أنهم قد قالوا فى التثنية: قضيا، ورميا، وغزوا، ودعوا، فلم يقلبوهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما، لأنهم لو قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف التثنية لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد "[٢].

وترد قضية أمن اللبس موجهة لهذه الظاهرة مرة أخرى حين يقتضى الإعلال لبساً بين صيغتى المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول، ذلك أن العرب ينقلون حركة الأجوف الواوى واليائى، نحو: قام وباع إلى: قَوُمَ وبَيِعَ إلا أنهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء، وذلك من قِبل أنهم " لو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت فى (قام) وانكسرت فى (باع)

---

[١] النحو والسياق الصوتى د. أحمد كشك ص ٧٣.

[٢] شرح المفصل ١٠ / ١٧، وانظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٧، وشرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش ص ٢١٩.

وبعدها العين ساكنة، فكان يلزم أن تقول: قد قُوْمَ زيدٌ، وقد بِيْعَ زيدٌ الطعامَ، إذا كان (زيد) هو الذى باع، ولم يُردْ به (فُعِل)... فكرهوا أن يلتبس (فَعَل) بـ (فُعِل) "[١].

وبعض العرب لا يبالى بهذا الالتباس، فيقول: قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا، وما زِيلَ يفعلُ زيدٌ كذا، يريدون: كاد، وزال، والأصل فيهما: كِيدَ وزِيلَ على زنة (فَعِل) بدلالة قولهم فى المضارع: يكاد، ويزال، فنقلوا الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فصار: كِيدَ وزِيلَ، ولم يخافوا التباسه بـ (فُعِلَ) المبنى للمجهول، لأنهما لازمان، فـ " لا تقول: كِدْتُ زيداً، يقوم، وما زِلتُ زيداً يقوم، فيُخاف أن يلتبس (كِيدَ زيدٌ يقوم، وما زِيلَ زيدٌ يقوم) بـ (فُعِل) منه، كما يلتبس (بِيعَ زيدٌ الطعام) إذا كان هو الفاعل بـ (بِيع زيدٌ الطعامَ) إذا كان هو المفعول "[٢].

ومن العرب مَن لا يأبه بالالتباس بين المبنى للمعلوم، والمبنى للمجهول اتكالاً على سياق الكلام، ودلالة الحال، فيدع الكسرة فى (بِعْتُ) و (خِفْتُ) ولا يلتفت إلى الالتباس، وذلك أن الأصل: بِيْعَ وخِيْف، بإخلاص الكسرة، فإذا اتصلت به تاء الفاعل، التقى ساكنان: العين واللام، فصار: بِيْعْتُ، وخِيْفْتُ، فحذفت العين، وبقيت كسرة الفاء على حالها، فصار: بِعْتُ، وخِفْتُ، وهذا لأنهم – كما يقول ابن جنى – " قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال، ألا ترى أنك تقول فى تحقير (عمرو: عُمَيْر) وكذلك تقول فى تحقير (عُمَر) وكلاهما مصروف فى التحقير، وهذا باب واسع، وإنما يُعتمد فى تحديد الغرض فيه بما يَصحب الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال ؛ فإن لها فى إفادة المعنى تأثيراً كبيراً، وأكثر ما يعتمدون فى تعريف ما يريدون عليها "[٣].

والحق أن هذا موقف يشير إلى تبجيلهم للمعنى، وسعيهم إلى تخليصه من الغموض، وتنقيته من اللبس والتعمية، كما يدل على مدى عنايتهم بدقة صياغة قواعدهم، وحرصهم على صحتها وسلامتها، إذ العلاقة بينها وبين المعنى وثيقة لا تنفك عراها.

---

(١) المنصف ص ٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٢٦، وانظر: شرح المفصل ١٠ / ٧٢، ٧٣.

(٣) المنصف ص ٢٢٨.

وقد دعاهم ذلك إلى رفض الإعلال إذا كان عين الفعل ياء أو واواً متحركة، وكان ما قبلها ساكناً غير صحيح، كما فى نحو: عَوَّق، وبَيَّن، فإن الأصل: عَوْوَق، وبَيْيَن، فلو نقلنا حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلهما، لانقلبت ألفاً ضرورة أنها تحركت، وانفتح ما قبلها، فتصير: عاوق، وباين، ولا يجتمع ساكنان فى اللغة العربية، فلو حذفنا الألف لأصبح (عَوْق، وبَيْن) فيشتبه بالمصدر، ولو حذفنا الواو والياء لأصبح (عاقَ وبانَ) وهو يختلف عن: عَوَّق وبَيَّن، فلما كان الإعلال والحذف يؤديان إلى إلباس صيغة بأخرى تركا[١].

وهذا – بلا شك – عكس المقصود بالإعلال الذى هو رفع الاستثقال، ودفع اللبس، ومن ثم إذا حدث إعلال فى كلمة فلا يحدث فيها إعلال آخر، لأن الكلمة تلتبس بغيرها، وفى هذه الحالة تكون أشد ثقلاً، يقول سيبويه: " اعلم أن الواو والياء لا تُعَلاَّن، واللام ياء أو واو ؛ لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف، وإنما اعتلَّتا للتخفيف، فلما كان ذلك يصيِّرُهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ "[٢].

---

[١] انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩٣، وحاشية الخضرى ٢ / ٢٠٤.

[٢] الكتاب ٤ / ٣٧٦.

الإدغام وأمن اللبس

ومن الظواهر الصرفية التى تخضع لمطالب أمن اللبس الإدغام، وذلك أن النحويين فى أخذهم بأمن اللبس والخوف من وقوعه، كانوا ينظرون إلى استقامة الكلام، وخلوه من الإشكال والغموض، سواء فى معناه أو فى أصل اشتقاقه، فإذا تحصل عندهم صحته وسلامته لم يعبأوا باللبس، ومن ذلك أنهم لم يأبهوا باللبس إذا كان عارضاً، فأجازوا إدغام المتقاربين إذا كانا فى كلمتين، لأنهما فى حكم المنفصلتين، ولا يوقع إدغامهما فى لبس حين الوقوف على أصل الكلمتين، وقد أكد على ذلك نجم الأئمة الرضى بقوله: " إذا اجتمع من المتقاربة شيئان ؛ فإن كانا فى كلمتين نحو: من مثلك ؛ فإنه يدغم أحدهما فى الآخر، ولا يُبالَى باللبس لو عرض، لأنهما فى معرض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما "[١].

فإذا أدى الإدغام إلى لبس أو نقض الغرض المقصود تُرك الكلام على حاله بغير إدغام، ومن ذلك:

أ- إذا التقى متماثلان، وكان الحرف الثانى مزيداً للإلحاق، كما فى مثل: جلبب، وشملل، فالمثل الثانى كُرِّر للإلحاق ببناء (دحرج) كما يقول ابن يعيش: " فلو أدغمت لزم أن تقول: جلبَّ، وشملّ، فتسكن المثل الأول، وتنقل حركته إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون موازياً لـ (دحرج) فيبطل غرض الإلحاق "[٢].

ذلك لأن الإلحاق أن تجعل الثلاثى أو الرباعى موازياً لما فوقه، والمراد بالموازاة الموافقة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف، وحينما نقول: جلبّ فى (جلبب) نكون قد فقدنا تلك الموازنة، كما هو واضح، وهذا ما يؤكده ابن يعيش، فلا يجوز أن تدغم إحدى اللامين فى الأخرى، لئلا يذهب غرض الإلحاق الموازن لـ (دحرج) لأن القاعدة على أن: " الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت "[٣].

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٦٧.

(٢) شرح المفصل ١٠ / ١٢٢.

(٣) المصدر نفسه ١٠ / ١٢٢.

إذ لو أدغمنا لالتبس بناء الملحق على وزن (دحرج) ببناء غيره، ولهذا " استُغنى عن التخفيف، وتُرك فى مقابل الحفاظ على الصيغة، وهذا غرض لفظى تُركت من أجله الخفة بالإدغام "[١].

ب- أن يؤدى الإدغام إلى لبس، كما فى نحو: سُرُر، وطَلَل، وجُدُد، " فإنه لا يدغم المثلان هنا، وإن كانا أصلين، من قِبل أن الإدغام فيها يُحدث لبساً، واشتباه بناء ببناء، إذ لو أدغمت لم يعلم المقصود منها، فلو قلت: طلّ، وسرّ، وجدّ، لم يُعلم أن طَلَلاً (فَعَلاً) وقد أدغم، لأن فى الأسماء ما هو على زنة (فَعْل) ساكن العين، نحو: صَدّ، وجَدّ، ولو أدغم نحو: سُرُر، فقيل: سُرّ، لم يعلم هل هو (فُعُل) مثل: طُنُب، وقد أدغم، أو هو على (فُعْل) أصلاً، نحو: دُرّ "[٢] فيؤدى ذلك إلى التباس شديد فى البناء، ينتج عنه التباس فى المعنى، ومن الذى يفرق بينهما ؟ أو كما يقول ابن يعيش: " لم يعلم المقصود منها ".

ج – إظهار المتقاربين إذا اجتمعا فى كلمة واحدة، لأن إدغامهما يوقع فى لبس، فلا يبقى ما يستدل به على أصل الكلمة، كما إذا أدغمنا نون (أنملة) فى ميمها فقلنا (أُمَّلة) لم يُعرف الأصل: أُملة أم أنملة ؟ لكنهم أجازوا إدغام المتقاربين فى كلمة واحدة وإظهارهما إذا ارتفع اللبس، كإدغام النون فى الميم فى (انمحى) فإنه مغتفر عندهم، لسلامة الفعل من الوهم واللبس، يقول ابن جنى: " قد كان القياس فى زَنْماء وزُنْم، وأنملة وأنمار ونحوها أن تدغم النون فى الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم، ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضُها ببعض، فلو قالوا: زَمَّاء وزُمّ لالتبس بباب: زَمَمْتُ الناقة، ولو قالوا: أُمَّلَة لالتبس بباب: أمَّلت، ولو قالوا: أمَّار لالتبس بباب: أمَّرْتُ، كما بيَّنوا فى نحو: مُنْية وأنْوَك وقَنْواء وقنو، لئلا يلتبس مُنْية بباب مَىّ، وأنْوَك بفَوْعَل، أو فَعْوَل من باب ما فاؤه همزة وعينه واو، وقَنْواء وقَنْو بباب قَوّ وقُوّة، فرُفِض الإدغام فى هذا ونحوه مخافة الالتباس، ولم يخافوا فى (امَّحى الكتابُ) أن يلتبس بشئ ؛ لأنه ليس فى كلام العرب شئ على (افَّعل) بتشديد الفاء " [٣].

---

[١] ظاهرة التخفيف ص ٩٥، ٩٦.

[٢] شرح المفصل ١٠ / ١٢٣.

[٣] المنصف ص ٩٧.

التقاء الساكنين وأمن اللبس:

تسعى اللغة العربية بطبيعتها إلى التخلص من التقاء الساكنين، سواء أكان ذلك على مستوى الكلمة المفردة أم على مستوى التركيب، لما فى هذا من صعوبة فى النطق بهما، ولأن اللغة تحرص دائماً على أمن اللبس، جعل أغلبُ النحويين الكسر أصلاً فى التخلص من التقاء الساكنين، يقول المبرد: " وإنما كان الحدُّ الكسرَ لما أذكره لك: وهو أنه إذا كان الساكن الذى تحركه فى الفعل كسرته ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته عُلم أنه عارض فى الفعل، لأن الكسر ليس من إعرابه، وإن كان الساكن الذى تحركه فى اسم كسرته ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض، إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوينُ لا محالة، فلذلك كان الكسرُ اللازمَ لالتقاء الساكنين "[١].

فالملاحظ فى كلام المبرد أن سر اختيار الكسر، وجعله أساساً للتخلص من الساكنين مرده إلى أمن اللبس فى الفعل، لكى لا تختلط حركة التخلص لو كانت ضمة أو فتحة بالمرفوع والمنصوب منه، وفى الاسم لكى لا تلتبس حركة التخلص لو كانت ضمة أو فتحة بالاسم غير المنصرف فى حالة رفعه ونصبه.

ولما كانت الكسرة حركة أصلية وأساسية للتخلص، فإنه لا يجوز العدول عنها إلا لعلة، هذه العلة هى أساس النظر فى حركة التخلص إذا لم تكن كسرة، وكانت فتحة أو ضمة، يقول سيبويه: " والفتح فى حرفين: أحدهما قوله عزَّ وجلّ: (الم اللَّهُ)[٢] لمّا كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء، ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين ؛ لمّا كثرت فى كلامهم، ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ (أين) و (كيف) "[٣].

---

[١] المقتضب ٣ / ١٧٤.

[٢] أول سورة آل عمران.

[٣] الكتاب ٤ / ١٥٣، ١٥٤.

فسيبويه يذكر لنا حرفين حُرّك فيهما الساكنُ بالفتحة للتخلص من الساكنين:

أحدهما: فى قوله تعالى: (الم الله) للفرق بين ما هو هجاء وما ليس بهجاء.

والثانى: فى (مِنْ) نحو قولهم: مِنَ الله، ومِنَ الرسول، وذلك لكثرتها فى كلامهم، وعدم كونها فعلاً، فكان الفتح أخف عليهم.

أما عن الضم باعتباره حركة للتخلص من التقاء الساكنين، فقد قال سيبويه فى الباب المترجم بـ (هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل): " وذلك الحرف (الواو) التى هى علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)[١] ورَمَوُا ابنك، واخشَوُا الله، فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها، ليُفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف، نحو:واو (لَوْ) و (أو) "[٢].

فواضح من كلام سيبويه أن التحريك بالضم للواو هنا ما جئ به إلا للفرق بين هذه الواو الساكنة التى هى اسم، و واو (لو) التى هى حرف.

إذاً مجئ الضم والفتح للتخلص من التقاء الساكنين إنما مرجعه لأمن اللبس لديهم، ففى الفتح للفرق بين ما هو هجاء، وما ليس بهجاء، فإذا أعوزهم ذلك فى مثل (مِنْ) كان السرُّ لديهم لكثرة الاستعمال، وللبعد عن الفعلية أيضاً، وفى الضم للفرق بين الواو حين تكون اسماً، وحين تكون حرفاً، وفى ذلك كله أمن للبس.

والذى أريد توكيده هنا أن هذه الحركة ما دفع اللغة إليها إلا لكونها وسيلة للتخلص، هذه الوسيلة تتفق وأمن اللبس الذى هو أهم ما تحرص عليه اللغة وتراعيه، كسراً كان أو ضماً أو فتحاً[٣].

ومن عجيب أمر هذه اللغة الشريفة أن هذه الوسيلة قد توقعنا فى لبس، وحينئذ تفرض علينا اللغة قبول التقاء الساكنين إذا لم تجد وسيلة أخرى من وسائل التخلص كالتحريك والقلب، ويمكن عرض الصور التى يظهر فيها الالتباس حين يراد التخلص من الالتقاء على النحو الآتى:

---

[١] من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

[٢] الكتاب ٤ / ١٥٥.

[٣] انظر: النحو والسياق الصوتى ص ٣٨٩.

الصورة الأولى: حين تجتمع فى الكلمة همزتان، إحداهما همزة الاستفهام، والثانية همزة (أل) التى فيها اللام ساكنة، فتقلب الهمزة الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى، وبهذه الصورة يلتقى ساكنان، فيحدث ذلك لبساً لو تخلصنا من الساكنين، كما فى مثل قولهم: آلحسن عندك، وآيمن الله يمينك، فلو تخلصنا من التقاء الساكنين، وقلنا: الحسن عندك، وأيمن الله يمينك، لالتبس الاستخبار بالخبر على حد قول ابن يعيش[١]، ولذا يقبل الساكنان هنا لأمن اللبس.

الصورة الثانية: كل مثنى بالألف مضاف إلى ما يبدأ بهمزة وصل، كما فى قولهم: حلقتا البطان، فلو تخلصنا من الساكنين لالتبس المثنى بالمفرد، لأن التخلص يجعل صورة الكلمة هكذا: حلقة البطان، ومن ثم كان احتمال ثقل التقائهما أسهل من اللبس.

ويؤكد باحث أوربىّ هذه الحقيقة فيقول: " إلا أن تقصير الحركات الطويلة لا يقع إلا إذا خشى به أن يؤدى إلى الالتباس، من ذلك أن الفتحة الطويلة التى بعد التاء فى قولهم: حلقتا البطان، تبقى طويلة، إذ لو صارت قصيرة لأدى ذلك إلى الالتباس بـ (حلقة البطان) من قولهم: رأيت حلقة البطان "[٢].

من أجل أمن اللبس إذاً تقبل اللغة هاتين الصورتين، وعلى الرغم من أن هذه ضرورة أوحت بها اللغة شريطة أمن اللبس، فإن ابن يعيش يعتبر ذلك شذوذاً فى القياس[٣]، ناسياً أن أمر القياس والسماع مقرون فى اللغة بأمن اللبس أولاً وأخيراً، كما يسوّغ ابن يعيش قبول الساكنين بجانب أمن اللبس فى مثل: آلحسن عندك، وآيمن الله بأن هاتين الكلمتين قد تحققت فيهما بعض شروط اغتفار الالتقاء، وهى كون الأول حرف مد، فكأنه قد تحقق من الشروط فيهما نصف ما تحقق فى مثل: شابّة، ودابّة، ومن هنا ينسى ابن يعيش أن شروط الشئ إما أن تكون متكاملة معاً فيتحقق بها المطلوب، وإما أن تختل بالنقص، فلا يتحقق بها ذلك، إنه يتهرب من الالتقاء هنا بجزء من الشرط، مع أن أمامه شرطاً هاماً يستطيع أن يعتمده وحده، وهو: أمن اللبس[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٩ / ١٢٣.

(٢) دروس فى علم أصوات العربية. جان كانتينو ص ١٥٢، ترجمه إلى العربية صالح القرماوى.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩ / ١٢٣.

(٤) النحو والسياق الصوتى ص ٣٤٣.

الفصل الثالث

التوكيد

فى هذا الفصل:

- صور التوكيد فى النحو العربى:

- التوكيد بضمير الفصل.
- التوكيد بالمفعول المطلق.
- التوكيد بالحال.
- التوكيد بالمصدر النائب عن فعله.
- التوكيد بالصفة.
- التوكيد بالقسم.
- التوكيد بـــ (إنَّ).
- التوكيد بـــ (أنَّ).
- التوكيد بـــ (أمَّا).
- التوكيد بـــ (قد).
- التوكيد بـــ (السين) أو (سوف).
- التوكيد بـــ (لن).
- التوكيد باللام.
- التوكيد بالحرف الزائد.
- التوكيد بالنون.
- التوكيد بالجملة الاعتراضية.

التوكيد

يعد التوكيد مقصداً من مقاصد العرب فى كلامها، ومقصداً من مقاصد النحويين التى تنتظم كثيراً من الأبواب النحوية، وقد أشار الأنبارى إلى كونه مقصداً من مقاصد العرب بقوله: " من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره ؛ فيقولون: لقيتُ زيداً زيداً، وضربتُ عمراً عمراً... ومن تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا يُنكر فى كلامهم، لما فيه من الفائدة "[١]، ففضلاً عن كون التوكيد تابعاً من التوابع نجد أنه يأتى فى النحو العربى على صور كثيرة، لكل صورة منها خصائصها ومميزاتها.

١- التوكيد بضمير الفصل:

ذكر جماعة من النحويين أن ضمير الفصل إنما يؤتى به فى الكلام لتوكيد النسبة بين الجزأين وتقويتها[٢]، وقد علل الرضى ذلك بقوله[٣]: " لأن معنى: زيد هو القائم: زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً[٤] ".

ومن ثَمَّ اشترطوا أن يكون ضمير رفع منفصل، لأن التوكيد يتحقق بهذا الضمير، نحو: قمتُ أنا[٥]، ولأجل إفادته التوكيد، سمّاه بعض الكوفيين دِعامة، لأنه يُدْعَم به الكلام، أى: يُقوى به ويؤكد[٦].

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٦٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢ / ٣٨٨، ٣٨٩، وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٢، واللباب ١ / ٤٩٦، ورصف المبانى ص ١٣٦.

(٣) شرح الكافية ٣ / ٦٢.

(٤) أى: ليس تأكيداً بالمعنى الاصطلاحى النحوى للتأكيد.

(٥) انظر: شرح المفصل ٣ / ١١٠.

(٦) انظر: مغنى اللبيب ٢ / ٥٧١.

ولما كان ضمير الفصل مفيداً لمعنى التوكيد، فقد ارتأت تلك الجماعة أنه لا يجتمع مع التوكيد، لئلا يجتمع مؤكدان فى آنٍ واحد، فيصير تحصيلاً للحاصل، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل.

ولا أرى غضاضة فى توكيد الشئ الواحد بمؤكدين، بدليل قوله تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[١] ولئن سلمنا أنهما توكيدان واردان على شئ واحد، فإن جهة التوكيد حينئذ مختلفة، إذ التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة، والثانى توكيد للمسند إليه، وهو (زيد) وبهذا يكون المؤكَّد بهما ليس شيئاً واحداً[٢].

٢- التوكيد بالمفعول المطلق:

لقد تواردت عبارات النحويين على أن المفعول المطلق (المصدر) إنما يُذكر فى الكلام توكيداً للفعل[٣]، وتقريراً له، أى: أنه يبعد عنه الشك واحتمال المجاز، يقول أبو البقاء معللاً ذكر المصدر: " توكيد الفعل، كقولك: ضربت ضرْباً، فـ (ضَرْباً) نائب عن قولك: (ضربت) مرة أخرى، لأن التوكيد يكون بتكرير اللفظ، وإنما عدلوا إلى المصدر كراهية إعادة اللفظ بعينه، ولأن الفعل الثانى جملة، والمصدر ليس بجملة، فكان أخصر وأبعد من التكرير "[٤].

ويؤكد ابن يعيش على هذه الفائدة بقوله: " المصدر يذكر لتأكيد الفعل، نحو: قمت قياماً، وجلست جلوساً، فليس فى ذكر هذه المصادر زيادة على ما دلّ عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ، دلّ على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كيفيته، فإذا قلت: ضربت ضرباً، كان كذلك، فصار بمنزلة: جاءنى القومُ كلُّهم، من حيث لم يكن فى (كلهم) زيادة على ما فى (القوم) "[٥].

---

[١] الآية ٣٠ من سورة الحجر.

[٢] انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ٢ / ١٤٠.

[٣] انظر: الأصول فى النحو ١ / ١٦٠، وأسرار العربية ص ١٦٤، وتوجيه اللمع ص ١٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٠.

[٤] اللباب ١ / ٢٦٢.

[٥] شرح المفصل ١ / ١١١.

هذا ما جرى عليه النحويون فى كتبهم إلا الرضى، ومن تبعه، فإنه يرى أن التوكيد المفاد من المصدر، ليس للفعل، وإنما للمصدر المفهوم من الفعل، يقول: " المراد بالتأكيد: المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف أو عدد، وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه (تأكيداً للفعل) توسعاً، فقولك: ضربت، بمعنى: أحدثتُ ضرْباً، فلما ذكرتَ بعده (ضرْباً) صار بمنزلة قولك: أحدثتُ ضرْباً ضرْباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار، والزمان اللذين تضمنهما الفعل "[١].

والملاحظ أن كلام الرضى أكثر دقة، وأقوى ملاحظة من كلام النحويين، ليتحد المؤكَّد مع المؤكِّد فى نوع الصيغة، تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظى الذى هذا منه، ومن ثَمّ لا يصح كلام النحويين على ظاهره، إذ الفعل دالّ على الزمان، والنسبة، والحدث، والمصدر لا يدل إلا على الحدث، فلم يتحدا، والاتحاد مشروط فى التوكيد اللفظى كما قلنا[٢].

٣- التوكيد بالحال:

ذكر ابن جنى أن المقصد من الحال التوكيد، فقال: " وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنه ضد الغرض ونقيضه "[٣].

وقد عرّف ابن هشام الحال المؤكدة بأنها: " التى يستفاد معناها بدون ذكرها "[٤]، ويكون توكيدها لثلاثة أشياء:

أحدها: لعاملها، نحو قوله تعالى (وَلَّى مُدْبِرًا)[٥] فـ (مدبراً) حال من فاعل (ولى) وهى مؤكدة لعاملها، لأن الإدبار نوع من التولى.

الثانى: لصاحبها، نحو قوله تعالى: (لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا)[٦] فـ (جميعاً) حال من فاعل (آمن) وهو (مَن) الموصولة، مؤكدة لها، لأن (جميعاً) يدل على الإحاطة،

---

[١] شرح الكافية ١ / ٢٦٧.

[٢] انظر: حاشية يس ١ / ٣٢٣، وحاشية الخضرى ١ / ١٧٦، والنحو الوافى ٢ / ٢٠٨.

[٣] الخصائص ٢ / ٣٨٠.

[٤] مغنى اللبيب ٢ / ٥٣٧.

[٥] من الآية ١٠ من سورة النمل.

[٦] من الآية ٩٩ من سورة يونس.

فهى مؤكدة للعموم الذى فى (مَن) الموصولة، وهذه الحال التى تؤكد صاحبها من استدراكات ابن هشام، إذ قال: " وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها "[١].

الثالث: لمضمون الجملة: وهى الواقعة بعد جملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين، كقول الشاعر:

أنا ابنُ دَارةَ معروفاً بهـا نَسَبِى وهَلْ بدارَةَ يا للناس مِنْ عارِ[٢]

فـ (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة التى قبلها، وهى (أنا ابن دارة).

٤- التوكيد بالمصدر النائب عن فعله:

يكتسب الأمر بالمصدر دلالة خاصة لا تتحصل بفعل الأمر أو بالمضارع المقرون باللام، وهذه الدلالة قائمة على معنى الثبوت الذى يفيده التعبير بالاسم، فليس المعنى فى قوله تعالى (فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[٣] أمراً بضرب الرقاب فقط، ولكنه أمر بالثبوت على الضرْب وعدم التحول عنه، بأن يكون ضرب الرقاب ديدنهم عند لقاء الكفار، وألا يشغلهم حينئذ شاغل عن اقتطاف رؤوس الأعداء وحصد أعناقهم، وهكذا نجد أن فى الأمر بالمصدر معنى زائداً على الأمر بالفعل، وهو معنى التوكيد.

وذهب الزمخشرى إلى ربط معنى التوكيد بكون المصدر تكراراً للفعل المقدر قبله، فقال: " أصله: فاضربوا الرقاب ضرْباً، فحذف الفعل، وقدّم المصدر، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر، وتدل على الفعل بالنصبة التى فيه "[٤].

ولست أرى رأى الزمخشرى فى تعليل معنى التوكيد هنا، لأن حذف الفعل واجب فى هذا الموضع، وهو يناقض أن يكون المصدر مؤكداً له، إذ الحذف والتوكيد يتدافعان،

---

[١] مغنى اللبيب ٢ / ٥٣٧.

[٢] البيت من بحر البسيط لسالم بن دارة فى الكتاب ٢ / ٧٩، وشرح المفصل ٢ / ٦٤، وشرح الكافية ٢ / ٨٧.

[٣] من الآية ٤ من سورة محمد.

[٤] الكشاف ٥ / ٢٦١.

ولكنى أميل إلى أن التوكيد مستفاد من معنى الثبوت المفاد من المصدر على الوجه الذى بينته آنفاً[١].

٥- التوكيد بالصفة:

والتوكيد يمثل غرضاً من أغراض الصفة، نحو قولهم: أمس الدابر، فإن (أمس) لا يكون إلا دابراً، و (الميّت العابر) والميّت لا يكون إلا عابراً، ومنه قوله تعالى (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)[٢]، (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)[٣] ومعنى التوكيد هنا أن الموصوف قد أفاد معنى تلك الصفة، بحيث يصير ذكره فى الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة[٤].

٦- التوكيد بالقسم:

نص النحويون على أن الغرض الأساسى للقسم التوكيد، وأنه المعنى الأصيل له، قال سيبويه: " والحَلِفُ توكيد "[٥]، وقال ابن السراج: " والقسم فى الكلام إنما تجئ به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له، لو قلت: والله، وسكت، أو: بالله، ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور "[٦].

ومن ثم لابد أن يكون جواب القسم جملة فعلية أو اسمية، فإن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، وجب اقترانه باللام وبنون التوكيد، نحو: والله لأفعلنَّ، وقد علل ابن يعيش لوجوب اقترانه بالنون بقوله : " لتخلصه للاستقبال ؛ لأنه يصلح لزمنين، فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شئ غير معلوم، والقسم توكيد، ولا يجوز توكيد المجهول "[٧]، وإن كان فعلها ماضياً مثبتاً، باشرته اللام، نحو: والله لفعلت، أو يؤتى بـ (قد) قبله مسبوقة باللام، وهو الأكثر، نحو: والله لقد فعلت، وقد علل الزمخشرى كثرة اقتران

---

(١) من نحو المبانى إلى نحو المعانى د. محمد طاهر الحمصى ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٤٨، وشرح الكافية ٢ / ٣١٥.

(٥) الكتاب ٣ / ٤٩٧.

(٦) الأصول فى النحو ١ / ٤٣١.

(٧) شرح المفصل ٩ / ٩٦.

الماضى فى جواب القسم باللام مع (قد) فقال: " فإن قلت: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع (قد) وقلَّ عنهم نحوُ قوله[١]:

حَلَفْتُ لَهَا بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فما إنْ مِن حَديثٍ وَلا صَالِ

قلت: إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسَم عليها التى هى جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذى هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم "[٢].

وإن كانت جملة الجواب اسمية، وجب أن تتصدر باللام، نحو: والله لَزيد أفضل من عمرو، أو بـ (إنَّ) نحو: والله إنَّ زيداً منطلق[٣].

٧- التوكيد بـ (إنَّ):

تدخل (إنَّ) على جملة قِوامها المبتدأ والخبر، فينتصب معها الأول، ويبقى الثانى مرفوعاً، والأصل فيها إفادة توكيد نسبة المسند إلى المسند إليه[٤].

قال سيبويه: " فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيداً ظريف وعمرو، وإنَّ زيداً منطلق وسعيد، فـ (عمرو) و (سعيد) يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى: إن زيداً منطلق: زيد منطلق، و (إنَّ) دخلت توكيداً "[٥].

وقال ابن يعيش: " فأما فائدتهما – يعنى إنَّ وأنَّ – فالتأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل: إن زيداً قائم، ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك: إن زيداً قائم أوجز من قولك: زيد قائم، زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد، فإن أدخلت اللام، وقلت: إن زيداً لقائم، ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات "[٦].

---

[١] البيت من الطويل، لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٤، وشرح المفصل ٩ / ٢٠، وشرح الكافية ٤ / ٣٢١، والجنى الدانى ص ١٣٥، ومغنى اللبيب ٢ / ٧٣٢.

[٢] الكشاف ٢ / ١١١، ١١٢.

[٣] انظر: شرح الجمل الكبير ١ / ٥٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٥، والارتشاف ٢ / ٤٨٣.

[٤] انظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٢٠٥، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥، وشرح قطر الندى ص ١٤٨، والتصريح ١ / ٢١١، والهمع ٢ / ١٤٩.

[٥] الكتاب ٢ / ١٤٤.

[٦] شرح المفصل ٨ / ٥٩.

أما ما ذكره ابن يعيش من أن (إنّ) نائبة مناب تكرير الجملة مرتين، وهى مع اللام مناب تكريرها ثلاث مرات، فلا أظن أنه يعنى أن تكرير الجملة و (إن) بمنزلة واحدة، وهما متماثلان، وإن عناه فليس بصحيح، فإن تكرير الجملة من التوكيد اللفظى، والتوكيد اللفظى له أغراض منها أنه يرفع توهم السهو من المتكلم، فإن المخاطب قد يظن أن المتكلم عندما ذكر زيداً أو علياً، كان ساهياً أو غافلاً، فتكرير الاسم يرفع هذا الظن.

ومن أغراضه – أيضاً – أن يرفع توهم الغفلة عن المخاطب، فقد يظن المتكلم أن المخاطب كان غافلاً لم يسمع الجملة أو لم يسمع الكلمة، فيكررها له دفعاً لذلك، وفى هذين الموطنين لا يجدى التوكيد المعنوى، ولا التوكيد بـ (إنّ) أو غيرهما، وإنما الذى يجدى ههنا التوكيد اللفظىّ فقط[١].

وقيل: هى آكد من اللام[٢]، ولفظها وثقلها يوحى بذلك، وهى قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة، التى تؤكد الفعل غير أنها مسبوقة بالهمزة، ومن أوجه الشبه بينهما أن كلتيهما للتوكيد، وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل، وهذه ينصب معها الاسم، وأنها تخفف كما تخفف تلك[٣].

– تخفيف (إنَّ):

تخفف (إنّ) لثقلها، فيكثر إهمالها ويقلّ إعمالها، ويزول اختصاصها بالدخول على الأسماء، فيجوز عندئذ أن تدخل على الأفعال، وإذا خُففت وأهملت لزمت اللام بعدها، وتسمى اللام الفارقة عند البصريين، لأنها تفرق بين الإثبات والنفى، نحو قوله تعالى (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)[٤] وذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلا)[٥].

---

(١) معانى النحو للسامرائى ص ٢٦٢.

(٢) انظر: البرهان فى علوم القرآن ٢ / ٤٠٥.

(٣) معانى النحو ص ٢٦٤.

(٤) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) انظر: أمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٦٤، ٣ / ١٤٧، وشرح الجمل الكبير ١ / ٤٣٨، وشرح الكافية ٤ / ٣٨٤، ٣٨٦، ومغنى اللبيب ١ / ٢٥٨، ٢٥٩، وأوضح المسالك ١ / ١٨٥.

وقد أنكر بعض المحدثين أن تكون مخففة من الثقيلة، وذهب إلى أنها تفيد النفى لا التوكيد، فيقول: " فإنّ (إنْ) هذه التى يدعى النحاة أن أصلها (إنّ) لا تختص بالأسماء، بل تدخل أيضاً على الأفعال، ثم إنها لا تعمل إلا فى رأى ضعيف، وهى فوق هذا تفيد النفى، وليس التوكيد، وفى الحقائق كلها ما يؤكد أن الربط بينها وبين (إنّ) الثقيلة المؤكِّدة العاملة بدعوى التخفيف أو التحريف انحراف عن التناول الموضوعى للظواهر، وإغفال لخصائص الصيغ والتراكيب "[١].

والعجب من تحميلها معنى النفى، وقد كثر اقتران الكلام بعدها باللام التى لا يؤتى بها إلا فى سياق التوكيد، ويبدو لى أنها إذا خففت انحصرت وظيفتها فى توكيد الجملة الفعلية فحسب.

٨- التوكيد بـ (أنَّ) المفتوحة الهمزة:

اختلف النحويون فى كون (أنَّ) مؤكدة أو لا، فذهب أكثر النحاة إلى أنها تفيد التوكيد كـ (إنَّ) المكسورة[٢]، واستشكله بعضهم محتجاً بأن المصدر المنسبك منها لا يفيد توكيداً[٣]، وهذا الاحتجاج ليس بشئ ؛ لأن المصدر المسبوك يجب أن يفيد معنى مخالفاً لما تفيده (أنَّ) مع اسمها وخبرها، ولا يعقل أن يتساوى المعنيان، إذ إن كلام النحاة على المصدر المسبوك لا يتعدى الافتراض لتقريب المسائل والأحكام النحوية.

ولا شك أن (أنَّ) تفيد مع التوكيد أمراً آخر، هو تعليق ما بعدها بما قبلها، فهى لا تخلص للتوكيد وحده، ولهذا يستشكل بعضهم معنى التوكيد فيها، والحق أنها لا تخلو من توكيد مضمون ما دخلت عليه، كما فى قوله تعالى (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ)[٤] فمعنى التوكيد فيها ظاهر مع أنها هيأت ما بعدها ليكون فاعلاً للفعل (يكفهم)

---

[١] أصول التفكير النحوى. د / على أبو المكارم ص ٣٣١.

[٢] انظر: شرح المفصل ٨ / ٥٩، والمقرب ص ١١٧، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٦١، ومغنى اللبيب ١ / ٤٩، وشرح قطر الندى ص ١٤٨، والتصريح ١ / ٢١١.

[٣] انظر: الجنى الدانى ص ٤٠٣، والبرهان فى علوم القرآن ٢ / ٤٠٧، والهمع ٢ / ١٤٩.

[٤] من الآية ٥١ من سورة العنكبوت.

ومثل ذلك قوله تعالى (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)[١] فقد حملت (أنّ) معنى التوكيد، وسوغت وقوع ما بعدها نائب فاعل للفعل (أوحى)[٢].

وهنا شبهة أثارها بعض المحدثين فى دلالتها على التوكيد، فقالوا: لو كانت تدل على التوكيد لوقعت فى جواب القسم مثل (إنَّ) المكسورة، وتلك شبهة مردودة من ناحيتين:

الأولى: أن مجيئها للتوكيد لا يعنى أن تشبه (إنَّ) من جميع الأوجه، فنحن نعلم أن (اللام) للتوكيد، و (إنَّ) للتوكيد، وهناك خلاف بينهما فى الاستعمال، بل إن (أنِ) المخففة من الثقيلة قد تختلف معها فى بعض الأحكام، فيجوز فى (أنِ) المخففة أن يكون خبرها جملة دعائية بخلاف الثقيلة كما هو معلوم[٣].

والثانية: أن (أنَّ) تحول الجملة إلى مفرد فى المعنى هو المصدر، والقسم يجاب بجملة لا بمفرد، ولذلك لا يجاب بها القسم، وإن كان قد أجاز بعض النحاة أن يجاب بها القسم[٤].

والصواب: أنها تدل على التوكيد، فقولك: علمت أن محمداً قائم آكد من قولك: علمت محمداً قائماً، إضافة إلى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد، أى: علمت هذا الأمر[٥].

٩ – التوكيد بـ (أمّا):

إذا دخلت (أما) على التركيب أفادت توكيده، ولا أعرف ممن ذكر لها معنى التوكيد إلا الزمخشرى وابن هشام، قال الزمخشرى: " و (أما) حرف فيه معنى الشرط، ولذلك يُجاب بالفاء، وفائدته فى الكلام أن يعطيه فضلَ توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره: مهما يكن فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه مؤكداً، وأنه فى معنى الشرط "[٦].

---

(١) أول سورة الجن.

(٢) انظر: من نحو المبانى إلى نحو المعانى ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١ / ١٨٧.

(٤) انظر: الهمع ٢ / ١٤٩.

(٥) معانى النحو للسامرائى ص ٢٧١، ٢٧٢.

(٦) الكشاف ١ / ٥٨.

وقد اعتمد ابن هشام على كلام الزمخشرى فى بيان معنى التوكيد المستفاد من (أما) وقال: " ولم أرَ مَنْ أحكَمَ شرحه غير الزمخشرى "[١].

والحق أن معنى التوكيد ملازم لـ (أمّا) ولعل سيبويه كان يريد هذا المعنى فى تفسيره الذى ذكره: " عبدُ الله مهما يكن من أمره فذاهب "[٢] أى: أن عبد الله لن يمنعه شئ من الذهاب[٣].

بل إن التوكيد بها قد يبلغ أحياناً درجة القصر، ففى نحو قولك: أما زيد فكريم، شئ شبيه بالتخصيص والقصر، فكأن المراد: ما زيد إلا كريم[٤].

١٠- التوكيد بـ (قد):

تدخل (قد) هذه على الفعل الماضى المتوقّع، فتؤكد وقوعه وتحققه، فيكون معها كالمعاين المشاهد، فيقترب بذلك من الحال، وهذا مما لا مِراءَ فيه، أما توكيدها المضارع فمما يحتاج إلى برهان، ذلك لأن النحويين قد اصطلحوا على أنها قبل المضارع حرف تقليل غالباً[٥]، ويمكن أن يستدل على ذلك بالأمور الآتية:

أ- أن التقليل المستفاد فى نحو: قد يجود البخيل، وقد يعدل الظالم، وقد يصدق الكذوب، لم يستفد من (قد) بل هو مستفاد من أصل التركيب قبل دخول (قد) فلو أن قائلاً قال: يجود البخيل، لم يفهم من هذا القول إلا أن جود البخيل حاصل على وجه الندرة لا الكثرة، فإذا دخلت (قد) قبل الفعل أفادت توكيد حصوله على وجه الندرة أيضاً[٦].

ب- أن (قد) إذا استُعملت فى مقام يكون حصول الفعل مشكوكاً فيه، أضعفت الشك فى الفعل، وقرّبته وأكدت توقع حصوله، كقولك: قد يرجع المهاجر.

---

[١] مغنى اللبيب ١ / ٦٩.

[٢] الكتاب ٣ / ٢٣٥.

[٣] من نحو المبانى إلى نحو المعانى ص ٢٠٧، ٢٠٨.

[٤] انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل د. فخر الدين قباوة ص ٥٤.

[٥] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٠٨، وشرح الكافية ٤ / ٤٧٨، ورصف المبانى ص ٤٢٩، ومغنى اللبيب ١ / ١٩٦، ١٩٧.

[٦] انظر: الجنى الدانى ص ٢٥٦ – ٢٥٨.

ج- أن معنى التوكيد فيما دخلت عليه من الأفعال المضارعة ظاهر فى كثير من الشواهد، نحو قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا)[١] وقد صرح الزمخشرى بإفادتها معنى التوكيد فى هذه الآية، فقال: " أدخل (قد) ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق، ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد "[٢].

واختلط معنى التوكيد الذى تفيده (قد) السابقة للمضارع بمعنى التكثير، فأثبته النحويون لها فى نحو قول الشاعر:

قد أتركُ القِرنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفِرْصادِ[٣]

ولا أرى مثل هذا الموضع خارجاً عن معنى التوكيد[٤].

١١- التوكيد بالسين أو سوف:

تدخل السين وسوف على الفعل المضارع، فتفيد توكيده فى معرض الوعد أو الوعيد، كقوله تعالى: (أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ)[٥] وقد صرح الزمخشرى بإفادتها معنى التوكيد فى هذه الآية، فقال: " السين مفيدة وجودَ الرحمة لا محالة، فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد فى قولك: سأنتقم منك يوماً، تعنى أنك لا تفوتنى وإنْ تباطأ ذلك، ونحوه: (سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا)[٦]، (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[٧]، (سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ)[٨] "[٩].

---

[١] من الآية ٦٣ من سورة النور.

[٢] الكشاف ٤ / ١٣٨.

[٣] البيت من بحر البسيط لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ٦٤، والكتاب ٤ / ٢٢٤، وشرح المفصل ٨ / ١٤٧، وشرح الكافية ٤ / ٤٧٩، والجنى الدانى ص ٢٥٩.

[٤] انظر: من نحو المبانى إلى نحو المعانى ص ٢٠٨، ٢٠٩.

[٥] من الآية ٧١ من سورة التوبة.

[٦] من الآية ٩٦ من سورة مريم.

[٧] الآية ٥ من سورة الضحى.

[٨] من الآية ١٥٢ من سورة النساء.

[٩] الكشاف ٢ / ٢٠٣.

ولم ينكر ابن هشام رأى الزمخشرى بل وضحه وأثبته، فقال: " وزعم الزمخشرى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أرَ من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده، وتثبيت معناه "[١].

١٢- التوكيد بـ (لن):

لقد كان الزمخشرى هو القائل بدلالة (لن) على التوكيد، قال فى كشافه: " (لن) أخت (لا) فى نفى المستقبل، إلا أن (لن)تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا فى قوله تعالى: (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ)[٢] الدلالةُ على أن خَلْق الذباب منهم مستحيل منافٍ لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا "[٣].

وكرر ذلك فى مفصله، فقال: " و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل، تقول: لا أبرحُ اليوم مكانى، فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن أبرح اليوم مكانى "[٤].

وخالف الزمخشريَّ كثير من النحويين فى صحة إفادة (لن) معنى توكيد النفى، فقد نقل المرادى عن ابن عصفور قوله: " وما ذهب إليه (أى: الزمخشرى) دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفى بـ (لا) آكد من النفى بـ (لن) لأن المنفىَّ بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، والنفى بـ (لن) لا يكون جواباً له، ونفىُ الفعل إذا أقسم عليه آكد "[٥].

وقال ابن هشام: " ولا تفيد (لن) توكيد النفى ؛ خلافاً للزمخشريّ فى كشافه "[٦].

والذى يبدو لى أن (لن) تفيد توكيد النفى فى المستقبل ؛ لأنها تقابل السين وسوف فى الإثبات، قال سيبويه: " وإذا قال: سوف يفعل، فإن نفيه: لن يفعل "[٧]، ولما كانت

---

[١] مغنى اللبيب ١ / ١٥٩، وانظر: ٢ / ٧٦٣.

[٢] من الآية ٧٣ من سورة الحج.

[٣] الكشاف ٤ / ٩٢.

[٤] المفصل فى علم العربية ص ٣٠٧.

[٥] الجنى الدانى ص ٢٧٠.

[٦] مغنى اللبيب ١ / ٣١٣.

[٧] الكتاب ٣ / ١١٧.

السين وسوف تفيدان توكيد الوعد أو الوعيد – كما تقدم – وجب أن يكون نفى ما دخلت عليه (لن) مؤكّداً أيضاً، ليجرى النفى والإثبات على سنن واحد.

أما ما اعترض به ابن عصفور فلا يدفع توكيد النفى بـ (لن) ذلك أن القسم يستفاد منه توكيد الجواب، سواء أكان الجواب مثبتاً أم منفياً، ولهذا قلَّ مجئ جوابه منفياً بـ (لن) لأن فى القسم توكيداً يغنى عن التوكيد المستفاد من هذا الحرف، وقد يراد زيادة توكيد النفى فى جواب القسم، فيسوغ من هذا الوجه نفيه بـ (لن) دون (لا)[١] كقول أبى طالب:

واللهِ لنْ يَصلوا إليك بجمعهمْ حتى أُوَسَّد فى التراب دَفينا[٢]

١٣– التوكيد باللام:

ذكر النحويون أن اللام تفيد توكيد مضمون الجملة إذا كانت لام الابتداء[٣]، ولهذا زحلقوها فى باب (إنَّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، ولهذه اللام موضعان:

أحدهما: المبتدأ، نحو قوله تعالى (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ)[٤].

والثانى: بعد (إنَّ) نحو قوله تعالى: (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)[٥].

واختُلف فى اللام الداخلة على خبر المبتدأ المتقدم، نحو: لقائم زيدٌ، وعلى الفعل نحو: ليقومُ زيد، وقوله تعالى: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[٦]، (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ)[٧]:

فذهب بعض النحاة إلى أن هذه اللام لام القسم، وذهب آخرون إلى أنها لام الابتداء[٨]، والحق أن هذه اللام تماثل لام الابتداء فى إفادة توكيد مضمون الجملة، وتقدير

---

(١) من نحو المبانى إلى نحو المعانى ص ٢٤٠.

(٢) البيت من الكامل فى شرح التسهيل ٣ / ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٩.

(٣) انظر: رصف المبانى ص ٢٥٠، ومغنى اللبيب ١ / ٢٥٤.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الحشر.

(٥) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.

(٦) من الآية ٦٢ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ١٥ من سورة الأحزاب.

(٨) انظر: شرح المفصل ٩ / ٢١، ومغنى اللبيب ١ / ٢٥٥.

القسم قبلها لا ضرورة له، إذ القسم إنما يُعرف بلفظ خاص موضوع له أو دالٍّ عليه، أمّا أن يُقدر القسم لاعتبارات شكلية فى الكلام فمما لا يُرْكن إلى صحته، ولا يُسلم به ألبتة.

وعلى هذا فاللام التى يعدها النحويون موطئة للقسم هى لام التوكيد، نحو قوله تعالى (وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ)[١] ولعل الخير أن تسمى هذه اللام لامَ التوكيد اعتماداً على المعنى الذى تفيده، سواء أكانت لام الابتداء، أم اللام المزحلقة أم اللام الموطئة للقسم[٢].

١٤- التوكيد بالحرف الزائد:

على الرغم من تعدد الاتجاهات النحوية فى تحديد معنى (الزيادة) فى التراكيب اللغوية، فإن أرجح الأقوال أن المقصود بالزيادة: الإشارة إلى تضمن معنى الجملة أو التركيب بعض الأدوات التى لا تؤدى وظائفها الأساسية نظراً لإلغاء بعض ما لها من تأثير فى المعنى أو فى العمل، أو فيهما معاً[٣].

هذا، وقد دارت كلمة النحاة فى فائدة الزيادة حول أمرين:

أولهما: لفظىّ: وهو أن الزائد قد يكون لتزيين اللفظ وإقامة الوزن والسجع، وطلب فصاحة الألفاظ، وإضفاء نوع من الاتساق بين الصيغ فى مبنى الجملة أو التركيب[٤]، " إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شئ من الزوائد تأتّى له وصلح "[٥].

والثانى: معنوىّ: فربما جاء الزائد تقوية وتأكيداً لمعنى الكلام الذى ورد فيه، بناء على القاعدة التى استوحاها من التراث النحوى، وبلورها من بعد ابن جنى، تلك التى تقرر أن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى، وتكثيره[٦].

---

[١] من الآية ٤١ من سورة فاطر.

[٢] من نحو المبانى ص ٢١١.

[٣] انظر: شرح الكافية ٤ / ٤٦٢، ٤٦٣، وحاشية الصبان ١ / ٢٠٣، وأصول التفكير النحوى د / على أبو المكارم ص ٣٠٨ – ٣١٣.

[٤] انظر: التراكيب الإسنادية ص ٣٧، وضوابط الفكر النحوى ٢ / ٣٥٩.

[٥] الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٣.

[٦] انظر: الخصائص ٣ / ٢٧٠.

هذا.. وجملة الأحرف التى تقع زائدة ثمانية، هى: (إنِ) المكسورة، و (أنِ) المفتوحة، و (ما) و (لا)، والباء، والكاف، ومِنْ، واللام، وإنما تزاد هذه الأحرف لضرب من التوكيد فى مواقع خاصة حددها النحويون، وأفردوها بالبحث والنظر على النحو الآتى:

الحرف الأول: (إنْ):

تزاد (إنِ) المكسورة الخفيفة فى خمسة مواضع[١]:

١- بعد (ما) النافية - وهو الأكثر - إذا دخلت على جملة فعلية، كما فى قول الشاعر:

ما إنْ أَتَيْتُ بِشَئْ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِى إلَىَّ يَدِى[٢]

أو جملة اسمية، كقول الشاعر:

فَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا[٣]

٢- بعد (ما) المصدرية الزمانية، كما فى قول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى للخَيْر مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[٤]

٣- بعد (ما) الموصولة الاسمية، كقوله:

يُرَجِّى المَرْءُ مَا إنْ لاَ يَرَاهُ وتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ[٥]

---

(١) انظر: مغنى اللبيب ١ / ٣٢، ٣٣.

(٢) البيت من بحر البسيط، للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٢٥، وشرح الكافية ٤ / ٣٩.

(٣) البيت من بحر الوافر، لفروة بن مسيك فى الكتاب ٣ / ١٥٣، ٤ / ٢٢١، والمقتضب ٢ / ٣٦٤، وشرح المفصل ٨ / ١٢٩، وشرح الكافية ٢ / ٢١٥، والجنى الدانى ص ٣٢٧.

(٤) البيت من بحر الطويل، للمعلوط بن بدل القُريعىّ فى الكتاب ٤ / ٢٢٢، والأصول فى النحو ٢ / ٢٠٦، والخصائص ١ / ١١١، وشرح المفصل ٨ / ١٣٠، والتصريح ١ / ١٨٩.

(٥) البيت من بحر الوافر، لجابر بن رألان الطائى، أو لإياس بن الأرت فى شرح الكافية ٤ / ٣٦، والجنى الدانى ص ٢١٠، والتصريح ٢ / ٢٣٠.

٤- بعد (ألا) الاستفتاحية، كقوله:

أَلاَ إنْ سرَى لَيْلِى فبِتُّ كَئِيبَـا أُحَاذِرُ أنْ تَنْأى النَّوَى بِغَضُـوبَا[١]

٥- قبل مدة الإنكار، سمع سيبويه رجلاً من أهل البادية، يقال له: أتخـرج إن أخصـبتِ البادية ؟ فقال: أنا إنِيه ؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف أن يخرج[٢].

الحرف الثانى: (أنْ):

تزاد (أنِ) المفتوحة المخففة فى أربعة مواضع[٣]:

١- أن تقع بعد (لمَّا) التوقيتية، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: (ولَمَّـا أَنْ جَـاءَتْ رُسُـلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ)[٤] فقد زيدت (أن) فى هذا الموضع لتوكيد علاقة الاقتران فى الزمن بـين الفعلين المذكورين بعد (لمّا) والمعنى أن جواب (لمّا) يحدث فى زمن الفعـل التـالى لهـا تماماً، فاستياء لوط – عليه السلام – حصل عند مجئ الرسل[٥].

٢- أن تقع بين (لو) وفعل القسم، كقول الشاعر:

فأُقْسِمُ أنْ لوِ التقينَـا وأنـتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مُظْلِمُ[٦]

٣ – أن تقع بين الكاف ومجرورها، وهو نادر، كقول الشاعر:

ويَوماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّـمٍ كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّـلَمْ[٧]

---

[١] البيت من بحر الطويل، غير معروف القائل فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٢.

[٢] انظر: الكتاب ٢ / ٤٢٠، والخصائص ٣ / ١٥٨.

[٣] انظر: مغنى اللبيب ١ / ٤٢.

[٤] من الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

[٥] انظر: الكشاف ٤ / ٢٤٧، والبحر المحيط ٧ / ١٥٠.

[٦] البيت من الطويل للمسيب بن علس فـى الكتـاب ٣ / ١٠٧، وشـرح المفصـل ٩ / ٩٤، وشـرح الكافية ٤ / ٣٢٢، والتصريح ٢ / ٢٣٣.

[٧] البيت من الطويل، لعلباء بن أرقم، أو لغيـره فـى الكتـاب ٢ / ١٣٤، ٣ / ١٦٥، وسـر صـناعة الإعراب ٢ / ٦٨٣، وشـرح المفصـل ٨ / ٨٣، والجنـى الـدانى ص ٢٢٢، ٥٢٢، والتصـريح ١ / ٢٣٤.

٤- أن تقع بعد (إذا) كقول الآخر:

فأمْهَلَهُ حتَّـى إذَا أنْ كأنَّـهُ مُعاطِى يَدٍ فِـى لُجّـةِ المـاءِ غـامِرُ[١]

الحرف الثالث: (ما):

قال سيبويه عن (ما) فى قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[٢]: " وهى لَغْوٌ فى أنها لم تُحْدِث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبلَ أن تجئ من العمل، وهى توكيد للكلام "[٣].

الحرف الرابع: (لا):

تزاد (لا) فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده[٤]، كما فى قوله تعالى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)[٥] فإن المعنى: ليعلم أهل الكتاب.

الحرف الخامس: (الباء):

تزاد (الباء) للتوكيد فى ستة مواضع، هى[٦]:

١- فى المبتدأ، إذا كان لفظ (حسب) كقول الشاعر:

بحَسْبِك فى القوم أنْ يعلموا بأنّك فيهمْ غَنِـىٌّ مُضِـرّ[٧]

أى: حسبك علمهم.

٢- فى خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَـيِّئَةٍ بِمِثْلِهَـا)[٨] إذ المعنى عند الأخفش: جزاء سيئة مثلها[٩].

---

(١) البيت من الطويل، لأوس بن حجر، فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٣.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤ / ٤٦٦، ورصف المبانى ص ٢٩٥، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧٥.

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٦) انظر: مغنى اللبيب ١ / ١٢٣ - ١٢٩.

(٧) البيت من بحر المتقارب، للأشعر الرقبان فى الخصائص ٢ / ٢٨٤، ٣ / ١٠٨، وشرح المفصل ٢ / ١١٥.

(٨) من الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٩) انظر: معانى القرآن ٢ / ٥٦٧.

٣- فى خبر (ليس) وزيادتها فيه قياسية، نحو قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[١] وقول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ وَلاَ الحديدَا[٢]

٤- فى خبر (ما) وزيادتها فيه قياسية أيضاً، نحو قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)[٣].

٥- فى الفاعل، وزيادتها فيه قياسية إذا كان الفعل (كفى) نحو قوله تعالى: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[٤] أى: وكفى الله.

٦- فى المفعول به، نحو قوله تعالى: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[٥] إذ الفعل متعدٍّ بنفسه بدليل قوله سبحانه: (وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ)[٦] والحق أن زيادة الباء مع المفعول به كثيرة، حتى لقد صرح ابن جنى بأن " فيه معظم زيادة الباء "[٧].

وقد أضاف ابن جنى إلى هذه المواضع الستة سابعاً، هو: زيادتها فى خبر (لكنّ) مستشهداً بقول الشاعر:

ولكنَّ أَجْراً لو فَعَلْتِ بهيِّنٍ وهلْ يُنكرُ المعروفُ فى الناسِ والأجْرُ[٨]

أراد: ولكنّ أجراً لو فعلت هيّن[٩].

---

[١] من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

[٢] البيت من بحر الوافر، لعقبة، أو لعقيبة الأسدى فى الكتاب ٢ / ٢٩٢، ٣٤٤، ٣ / ٩١، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣١، ٢٩٤، وشرح الكافية ١ / ٣٤٥.

[٣] من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

[٤] من الآية ١٦٦ من سورة النساء.

[٥] من الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

[٦] من الآية ١٥ من سورة النحل.

[٧] سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٠.

[٨] البيت من بحر الطويل، وهو مجهول القائل فى سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٢، وشرح المفصل ٨ / ٢٣، ١٣٩، وشرح الكافية ٤ / ٢٨٩، والتصريح ١ / ٢٠٢.

[٩] سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٣، ١٣٤.

الحرف السادس: (الكاف):

من النحويين من قال بزيادة الكاف فى عدد من المواضع أهمها[١]:

١- فى خبر (ليس) عند جمهور النحاة، نحو قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[٢] فقد قال الأكثرون: إن التقدير: ليس مثله شئ، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: ليس شئ مثل مثله، فلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لإثبات نفى المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، كما قال ابن جنى[٣]، ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا: مثلُك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عمن هو أخص أوصافه فقد نفوه عنه[٤].

٢- بين المتضافين، نحو قول حميد الأرقط:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[٥]

أى: مثل عصف مأكول، والكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه. ومن النحاة من ذهب إلى أن الكاف ليست زائدة فى هذا الموضع، وأنها اسم بمعنى (مثل) وقع مؤكداً لـ (مثل) السابقة[٦].

٣- بين الكاف الجارة ومجرورها، ومن ذلك قول خطام المجاشعى:

وَصالياتٍ ككما يُؤَثْفَينْ[٧]

---

(١) انظر: رصف المبانى ص ٢١٧، ٢١٨، ومغنى اللبيب ١ / ٢٠٣.

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٨، ٢٥٩، والتصريح ٢ / ١٧.

(٤) انظر: مغنى اللبيب ١ / ٢٠٣.

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ١ / ٤٠٨، والمقتضب ٤ / ١٤١، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٦، وشرح الكافية ٤ / ٣٣٨، والجنى الدانى ص ٩٠، والتصريح ١ / ٢٥٢.

(٦) انظر: التصريح ٢ / ١٧.

(٧) البيت من مشطور السريع لخطام المجاشعى فى الكتاب ١ / ٣٢، والمقتضب ٢ / ٩٧، وشرح المفصل ٨ / ٤٢، وشرح الكافية ١ / ٣٥٤، والجنى الدانى ص ٨١، ٩٠.

ومن النحاة من ذهب إلى أن إحدى الكافين زائدة، لا على التعيين، فتحتمل أن تكون الأولى، وأن تكون الثانية " والأحسن أن تكون الأولى، لأن الثانية هى العاملة التى تلى المعمول فقويت فى الثبوت "[١].

وقد مال ابن جنى إلى القول بعدم زيادة أى منهما، إذ الأولى عنده حرف جر، والثانية اسم بمعنى (مثل) لسبقها بحرف الجر، ومن ثم لا زيادة لإحداهما[٢].

٤- فى المستثنى، نحو قول عَنْز بن دَجاجة المازنى:

مَنِ كانَ أَشْرَكَ فى تفرُّقِ فالجٍ ... فلَبُونه جَربَتْ مَعاً وأغَدَّتِ

إلاّ كَناشِرَةَ الذى ضَيَّعْتُم ... كالغُصْنِ فى غُلَوائه المُتَنَبِّتِ[٣]

فالكاف زائدة، والتقدير: إلا ناشرة.

٥- مع اسم الإشارة للمفرد المذكر القريب، نحو: (كذا) ومن ثم تحولت الكلمتان: الكاف واسم الإشارة إلى مركب واحد، يكنى به عن عدد مجهول، قال ابن جنى: " ومن زيادة الكاف أيضاً قولنا: لى عليه كذا وكذا، فالكاف هنا زائدة، لأنه لا معنى للتشبيه فى هذا الكلام، إنما معناه: لى عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة، إلا أنها زائدة لازمة "[٤].

٦- مع لفظ (أى) نحو: كأى وكأين، تقول: كأين من رجل عندك ؟ ومنه قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)[٥] وهى مركبة من الكاف و (أى) الاستفهامية تركيباً لازماً، وقد صار التركيب كلمة واحدة يكنى بها عن عدد مبهم واقع على جميع المعدودات، ومعناها التكثير[٦].

---

[١] رصف المبانى ص ٢١٨.

[٢] انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٥.

[٣] البيتان من الكامل فى الكتاب ٢ / ٣٢٨، والمقتضب ٤ / ٤١٦، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٧، ورصف المبانى ص ٢١٩.

[٤] سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٢.

[٥] من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت.

[٦] انظر: رصف المبانى ص ٢٢١.

ويرى د / على أبو المكارم أن القول بزيادة الكاف فى هذين الموضعين الأخيرين محاولة لتفسير بعض الأدوات من خلال المنهج التاريخى، وهى محاولة – برغم طرافتها – تنقصها الأسانيد النصية، والقوانين الصوتية معاً[١].

والحق أن التطور التاريخى للظاهرة اللغوية، لم يكن من وكد البحث فى الفكر النحوى، لأن النحاة قعّدوا العربية بصفتها لغة ثابتة[٢]، كما وردت فى مثالها الأعلى القرآن الكريم، وما جاء من كلام العرب، ولكن " ربما سجلوا الأصل القديم السابق فى استعمال عنصر نحوى، وسجلوا الواقع الجديد اللاحق فى استعماله، وذلك من أجل خدمة المنهج التعليلى الذى أخذوا أنفسهم به "[٣].

الحرف السابع (مِن):

وهى تزاد بقصد الدلالة على العموم، نحو: ما جاءنى من رجل، والأصل: ما جاءنى رجل، ثم زيدت (من) بقصد الدلالة على نفى الجنس، أو بهدف النص على توكيد العموم، نحو: ما جاءنى من أحد، لأن المعنى بدون (من) يفيد العموم، فهى لذلك لا تدل عليه وإنما تؤكده[٤].

والشائع بين جمهور النحويين أن (من) لا تزاد قياساً إلا إذا توافرت فى جملتها ثلاثة شروط، هى[٥]:

١- أن يكون مجرورها نكرة.

٢- أن تكون عامة فى فاعل، أو فى مفعول به، أو فى مبتدأ.

٣- أن تكون فى غير الموجب، أى: مسبوقة بنفى أو شبهه من النهى والاستفهام[٦].

---

(١) التراكيب الإسنادية ص ٤٥.

(٢) انظر: نظرية الأصل والفرع د. خميس الملخ ص ١٠٦.

(٣) انظر: ضوابط الفكر النحوى ٢ / ٣١٥.

(٤) انظر: رصف المبانى ص ٣٥٤، ومغنى اللبيب ١ / ٣٥٣.

(٥) انظر: الكتاب ٢ / ٣١٥، ٤ / ٢٢٥، وشرح المفصل ٨ / ١٣، ١٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٤، والتصريح ٢ / ٨.

(٦) التراكيب الإسنادية ص ٥٠.

فمثال زيادة (من) مع الفاعل قوله تعالى: (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا)[١] وزيادتها مع المفعول به نحو قوله تعالى: (هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)[٢] وزيادتها مع المبتدأ نحو قوله تعالى: (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)[٣] لكن هذه الشروط ليست مناط اتفاق بين النحويين، فإنها – فى مجموعها – مثار خلاف:

فالأخفش أباح زيادة (من) فى الموجب، كما لم يشترط كون مجرورها نكرة[٤]، مستشهداً بقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)[٥] وقوله: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)[٦] وقوله: (يُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[٧] إذ وقعت (من) فى هذه الآيات زائدة بالرغم من وقوعها فى سياق موجب، ومع كون مجروراتها معرفة.

وقد وافقه الكوفيون على جواز زيادتها فى الموجب، مع اشتراطهم تنكير مجرورها، مستندين إلى قول الله تعالى: (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ)[٨] وقول عمر بن أبى ربيعة:

ويَنْمِى لَهَا حبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَال مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يضِر[٩]

ومن ذلك ما نُقل عن أبى على الفارسى من جواز زيادتها فى أسلوب الشرط[١٠]، مستدلاً بقول زهير:

وَمَهْما تكنْ عِنْدَ امْرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وإنْ خَالَها تَخْفَى عَلَى الناسِ تُعْلَمِ[١١]

كما نص ابن هشام على جواز زيادتها فى المفعول المطلق، مقرراً أن منع زيادتها فيه

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٣ من سورة الملك.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨ / ١٣.

(٥) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.

(٦) من الآية ٤ من سورة نوح.

(٧) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٨) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٩) البيت من بحر المتقارب فى ديوان عمر بن أبى ربيعة ص ٣٢١.

(١٠) انظر: مغنى اللبيب ١ / ٣٥٣.

(١١) البيت من الطويل، فى شرح شعر زهير بن أبى سلمى، لأبى العباس ثعلب ص ٣٧.

لا وجه له، قال: " لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه، وقد خرّج عليه أبو البقاء[١] (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)[٢] فقال: (من) زائدة، وشئ فى موضع المصدر، أى: تفريطاً... قال: ولا يكون مفعولاً به، لأن (فرّط) إنما يتعدى إليه بـ (فى) وقد عُدّى بها إلى الكتاب "[٣].

الحرف الثامن: (اللام):

تزاد (اللام) توكيداً على ثلاث صور[٤]:

الأولى: أن تقع بين الفعل المتعدى ومفعوله، وتسمى (اللام المعترضة) نحو: ضربتُ لزيد، فاللام زائدة بين الفعل (ضرب) ومفعوله، لأن الفعل يتعدى بنفسه، ومنه قول ابن ميادة:

وَمَلَكْتَ ما بينَ الفراتِ ويَثْرب ... مُلْكاً أجَارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهَدِ[٥]

فاللام فى (لمسلم) زائدة، والأصل أجار مسلماً ومعاهدا.

والثانية: أن تقع بين المتضايفين، وتسمى (اللام المقحمة) نحو قول الشاعر:

يَا بُؤسَ للحربِ الّتى ... وضعتْ أراهِطَ فاسْتَرَاحُوا[٦]

وقول النابغة الذبيانى:

قَالَتْ بَنُو عَامرٍ خَالوا بَنِى أَسدٍ ... يا بُؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[٧]

والأصل: يا بؤس الحرب، ويا بؤس الجهل، ثم زيدت اللام توكيداً، وجعل المبرد من ذلك

---

(١) انظر: التبيان فى إعراب القرآن ١ / ٢٤١.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

(٣) مغنى اللبيب ١ / ٣٥٤.

(٤) انظر: المقتضب ٢ / ٣٧، وشرح المفصل ٨ / ٢٥، ورصف المبانى ص ٢٦٣، ٢٦٦، ومغنى اللبيب ١ / ٢٤١،والتصريح ٢ / ١١، والهمع ٤ / ٢٠٤.

(٥) البيت من الكامل فى الارتشاف ٣ / ٢٨٥، والجنى الدانى ص ١٠٧، وأوضح المسالك ١ / ٣٤٣.

(٦) البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضبيعة فى الكتاب ٢ / ٢٠٧، والخصائص ٣ / ١٠٨، وشرح المفصل ٢ / ١٠، ١٠٥، وحاشية يس على التصريح ١ / ١٩٩.

(٧) البيت من البسيط فى ديوان النابغة ص ٨٢، والكتاب ٢ / ٢٧٨، والخصائص ٣ / ١٠٨، واللباب ١ / ٢٤١، وشرح المفصل ٣ / ٦٨، ٥ / ١٠٤، وشرح الكافية ١ / ٣١٣.

قولهم: لا أبالك، " والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء، وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب، فيقول القائل للأمير والخليفة: انظر فى أمر رعيتك لا أبا لك "[١].

والثالثة: اللام التى تدخل على بعض المعمولات تقوية لعواملها، وتسمى (اللام المقوية) وذلك فى حالتين[٢]:

إحداهما: إذا تأخر العامل، لأن تأخره يضعفه، وكانت اللام معدية له إلى معموله، نحو قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[٣] ومقتضى ذلك أن فى هذه اللام شبهاً باللام الأصلية من جهة، وبالزائدة من جهة أخرى، فهى تشبه الأصلية من حيث كانت لتقوية العامل، وتوصيل عمله إلى معموله، وتشبه الزائدة من حيث صحة سقوطها، وعدم حاجتها مع مجرورها إلى متعلق[٤].

وثانيتهما: إذا كان العامل فرعاً فى العمل عن غيره بأن كان اسماً من الأسماء التى تعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسمى الفاعل، والمفعول، وصيغة المبالغة، إذ الأصل فى العمل للأفعال والحروف المختصة، الأمر الذى يسبب عند النحاة ضعف هذه الأسماء عن وصولها وإفضائها إلى معمولاتها، مما يستوجب لديهم تقويتها باللام.

فمثال تقوية المصدر باللام نحو: ضرْبُك لزيد حسن، فـ (ضرْبك) مصدر، والأصل: اضرب زيداً، فأخذ منه المصدر (ضرْب) فضعف عمله، لأن الفرع ليس كالأصل فى القوة، فأعطى اللام لكى تقويه.

ومثال تقوية اسم الفاعل قوله تعالى: (وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ)[٥] فـ (مصدق) اسم فاعل من (صدق) والأصل: يصدق ما معهم، فلما أخذ منه (مصدق) ضعف فقوِّى باللام.

---

[١] الكامل ٢ / ١٥٩، ١٦٠، وانظر: المقتضب ٤ / ٣٧٣.

[٢] انظر: أمالى ابن الشجرى ١ / ٣١٠، ٢ / ٤٦٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٥، ومغنى اللبيب ١ / ٢٤٢، والهمع ٤ / ٢٠٥.

[٣] من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

[٤] انظر: التصريح ٢ / ١١، وحاشية الدسوقى على المغنى ١ / ٢٢٨.

[٥] من الآية ٤١ من سورة البقرة.

ومثال تقوية صيغة المبالغة قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[١] إذ إن صيغة (فَعّال) وما ماثلها من صيغ المبالغة محولة عن اسم الفاعل، فهى ملحقه به فى العمل عند جمهور النحويين، وهو بدوره فرع فى العمل عن الفعل مما يضعف صيغة المبالغة فتحتاج إلى التقوية باللام[٢].

١٥- التوكيد بالنون:

يقول الثمانينىّ: " اعلم أن العرب تؤكد الفعل بتكريره مرة بعد مرة، فتقول: إذا أمرتْ (اضربْ) فإذا أرادت التوكيد كررت الفعل فقالت: اضربْ اضربْ، فإن أرادت توكيداً أكثر من ذلك، كررت الفعل، فقالت: اضربِ اضربِ اضربْ، وربما عدلت عن تكرير الفعل ثانياً إلى (النون الخفيفة) فأقامتها مقام الفعل، فقالت: اضربَنْ، وفى التنزيل: (لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ)[٣] وربما عدلت عن تكرير الفعل مرتين، فوضعت مكانهما (النون الثقيلة) فقال: اضربَنَّ، فنابت الثقيلة عن فعلين زيدا للتوكيد، ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيد للتوكيد، وهذا يدلك على أن الثقيلة أشد وأبلغ توكيداً من الخفيفة "[٤].

وواضح من كلام الثمانينىّ أن هذه النون تلحق الأمر، والفعل المضارع الدالّ على الاستقبال، وهو ما أكده ابن يعيش بقوله: " مظنةُ هذه النون الفعلُ المستقبل المطلوب تحصيله، لأن الفعل المستقبل غير موجود، فإذا أريد حصوله أكد بالنون إيذاناً بقوة العناية بوجوده "[٥].

ومما ينبنى على توكيد الفعل بالنون امتناع تقديم شئ من معمولاته عليه، كما كان ذلك جائزاً قبل توكيده بها، فلا يقال: عَمَلَك لتتقنَنَّ، ولا: بنفسك لتثقَنَّ[٦].

ولا يمكن تعليل هذا الحكم النحوى إلا بالاستناد إلى المعنى، ذلك أن توكيد الفعل بالنون يؤذن بقوة العناية به، فلو تقدم عليه شئ من معمولاته بعد هذا الإيذان، كان تقدمه

---

[١] من الآية ١٠٧ من سورة هود.

[٢] انظر: حاشية الدسوقى على المغنى ١ / ٢٢٨.

[٣] من الآية ١٥ من سورة العلق.

[٤] الفوائد والقواعد ص ٧٣٧.

[٥] شرح المفصل ٩ / ٣٩.

[٦] النحو الوافى ٤ / ١٧٥.

مناقضاً لما تقرّر من أمره مع النون، لأن التقديم يؤذن أيضاً بالعناية بالمتقدم، وتقديم المعمول على فعله يصرف العناية إليه دون الفعل، وهذا مخالف للغرض من توكيد الفعل، وكأن المتكلم يجمع عندئذ بين المتناقضين: إرادة العناية بالفعل والاهتمام به، وإرادة العناية بالمعمول والاهتمام به[١].

١٦- التوكيد بالجملة الاعتراضية:

وهى الجملة التى تقع بين شيئين متطالبين، كالتى تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ وما أصله الخبر، أو بين الفعل ومعموله، أو بين الموصوف وصفته، أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الشرط وجوابه، أو بين القسم والمقسم عليه، أو بين جملتين مستقلتين بينهما علاقة سببية أو تفسير أو بيان[٢].

والغرض من إيقاع هذه الجملة بين الشيئين المتلازمين إفادة الكلام تقوية وتسديداً[٣]، يقول ابن جنى تحت عنوان (باب فى الاعتراض): " اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء فى القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنُع عليهم، ولا يُستنكر عندهم أن يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأوّلا "[٤].

وقد صاغ النحويون عدداً من الضوابط الخاصة بالتوكيد منها:

- لا يجوز توكيد المجهول[٥].
- لا يؤكد الظاهر بالمضمر، لأن الظاهر أقوى منه[٦].
- الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف[٧].
- الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافين[٨].

---

[١] من نحو المبانى إلى نحو المعانى ص ٢١٤.
[٢] إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٦٥، ٦٦.
[٣] مغنى اللبيب ٢ / ٤٤٦.
[٤] الخصائص ١ / ٣٣٦.
[٥] شرح المفصل ٩ / ٩٦.
[٦] التصريح ٢ / ١٢٩.
[٧] مغنى اللبيب ٢ / ٦٩٨.
[٨] المصدر نفسه ٢ / ٦٩٨.

الفصل الرابع

المبالغة

فى هذا الفصل:

- أساليب العرب فى المبالغة.
- الوصف بالمصدر.
- الإخبار بالمصدر.
- إيقاع المصدر حالاً.
- إصلاح اللفظ.
- استعمال (أفعل) التعجب فى صورة الأمر.
- استعمال (نعم) و (بئس).
- التمييز المحوّل.
- أسماء الأفعال.
- النعت بما يشبه المشتق.
- استعمال (ما) نكرة تامة مجردة عن معنى الحرف.
- العدول عن بناء إلى بناء.
- استعمال اسم الفاعل الجارى على المعنى الذى تضمنه.
- استعمال صيغة (تَفْعال) المصدرية.
- استعمال صيغة (فِعِّيلَى) المصدرية.
- استعمال صيغة (مِفْعَل).
- تحويل الفعل المتعدى إلى وزن (فَعُل).
- الزيادة فى بناء الأفعال.
- زيادة التاء فى وصف المذكر.

المبالغة

من مقاصد العرب فى الكلام المبالغة[١]، ولذا حظيت باهتمام كبير لدى النحويين، فراعوها عند بناء قواعدهم، وجعلوها مقصداً من مقاصدهم، يقال: بالغ يبالغ مبالغة وبلاغاً، إذا اجتهد فى الأمر... والمبالغة أن تبلغ فى الأمر جهدك[٢].

وللعرب أساليب متعددة للمبالغة، ومن هذه الأساليب أن وضعت أبنية خاصة للمبالغة، وهى: فَعَّال، وفعول، وفعيل، ومِفعال، وفَعِل، ومن أساليب العرب فى المبالغة:

١- الوصف بالمصدر: فقد استعملت العرب المصدر بدل المشتق كثيراً، فوصفت به لقصد المبالغة[٣]، وأشار إلى ذلك ابن جنى بقوله: " ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً ؛ نحو قولك: هذا رجل دَنَف، وقوم رِضا، ورجل عَدْل، فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت: رجل دَنِف، وقوم مرضيّون، ورجل عادل، هذا هو الأصل، وإنما انصرفت العرب عنه فى بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعىّ، والآخر معنوىّ، أما الصناعىّ فليزيدك أُنساً بشَبَه المصدر للصفة التى أوقعته موقعها، كما أُوقعت الصفة موقع المصدر فى نحو قولك: أقائماً والناس قعود، أى: تقوم قياماً والناس قعود، ونحو ذلك.

وأما المعنوىّ فلأنه إذا وُصف بالمصدر، صار الموصوف كأنه فى الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه "[٤].

ولما كان الوصف بالمصدر يفيد المبالغة، فإنه يوصف به على الأصل أى: بالإفراد والتذكير، ويذكر ابن جنى علة ذلك بقوله: " وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك

---

[١] انظر: المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٢٤٣.

[٢] لسان العرب ١ / ٣٤٦ (بلغ).

[٣] انظر: التصريح ٢ / ١١٣، وحاشية الخضرى ٢ / ٥٤.

[٤] الخصائص ٣ / ٢٦٢.

لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر فى أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت، سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى للمبالغة فيها، نحو: قائمة، ومنطلقة، وضاربات، ومُكرمات، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض، أو كالنقض له، فلذلك قلّ، حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً "[١].

٢- الإخبار بالمصدر: فقد أخبرت العرب بالمصدر على سبيل المبالغة، كما فى قولك: زيد صوم، ووجه المبالغة – كما يقول ابن مالك – فى هذا المثال أنك تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا تريد بذلك أنه ذو صوم، لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير، وهذا صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم[٢].

٣- إيقاع المصدر حالاً: فالعرب تأتى بالمصدر حالاً لغرض المبالغة، كما فى قولهم: طلع زيد بغتة، وقتلته صبراً، وجاء ركضاً، يقول الشيخ يس نقلاً عن ابن هشام فى (الحواشى): " وعندى أنه ينبغى أن يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة، كما جاز فى باب المبتدأ (زيد صوم) على ذلك "[٣].

وكثيراً ما نلمس هذا الغرض فى القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى: (وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا)[٤] يقول الزمخشرى معقباً على هذه الآية: " (هوناً) حال أو صفة للمشى بمعنى: هنينين، أو مشياً هنياً، إلا أن فى وضع المصدر موضع الصفة مبالغة، والهون: الرفق واللين "[٥].

وهذا يعنى أن عباد الرحمن الصالحين تحولوا فى مشيتهم إلى رفق ولين، أى: تحولوا إلى الحدث المجرد، ولم يبق فيهم شئ من الذات.

٤- إصلاح اللفظ، كما فى قولهم: كأن زيداً عمرو، فإن الأصل – كما قال ابن جنى – زيد كعمرو، حيث شُبّه زيد بعمرو، فلما أرادوا المبالغة فى توكيد التشبيه أتوا بـ (إنَّ) فقالوا:

---

[١] المصدر نفسه ٢ / ٢٠٩، وانظر: ٣ / ١٩٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل ١ / ٣٠٥.

[٣] حاشية يس على التصريح ١ / ٣٧٤.

[٤] من الآية ٦٣ من سورة الفرقان.

[٥] الكشاف ٤ / ١٥٥.

إنَّ زيداً كعمرو، ثم أزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها، وذلك لشدة اعتنائهم بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة، فلما دخلت الكاف على (إنَّ) وجب فتح همزتها، لأن (إنَّ) المكسورة لا تقع بعد حرف جر، فصارت الجملة بعد إصلاحها: كأنَّ زيداً عمرو[١].

٥- استعمال (أفعل) التعجب فى صورة الأمر، وقد أوضح الأنبارى العلة فى ذلك بقوله: " فإن قيل: فلِمَ استعملوا لفظ الأمر فى التعجب، نحو: أحْسِنْ بزيد، وما أشبهه ؟ قيل: إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة فى المدح "[٢].

٦- استعمال (نِعْم) و (بئس): إذ هما موضوعان عند العرب للمبالغة فى المدح والذم،، لأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، وبئس الغلام عمرو، كان المعنى: محمود فى جميع الرجال جداً جداً زيد، ومذموم فى جميع الغلمان جداً جداً عمرو[٣].

ولما كان معنى (نعم) و (بئس) المبالغة فى المدح والذم لزما حالة واحدة من عدم التصرف وترك التأنيث، نص على ذلك ابن جنى فقال: " فإذا بالغوا وتناهَوا منعوه التصرف، فقالوا: نعم الرجل، وبئس الغلام، فلم يصرِّفوهما، وجعلوا ترك التصرف فى الفعل الذى هو أصله، وأخصّ الكلام به أمارة للأمر الحادث له، وأن حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه، كما تركوا لذلك أيضاً تأنيثه دليلاً عليه فى نحو قولهم: نعم المرأة، وبئس الجارية "[٤].

٧- التمييز المحوّل: وهذا التمييز قد يكون محولاً عن المبتدأ، نحو قوله تعالى: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)[٥] والأصل: مالى أكثر من مالك ونفرى أعزُّ، وهو تمييز أفعل التفضيل، وتارة يكون محولاً عن الفاعل، كقوله تعالى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)[١] فإن نسبة (اشتعل) إلى الرأس مبهمة، و (شيبا) مبين لذلك الإبهام، والأصل: واشتعل شيبُ

---

[١] انظر: الخصائص ١ / ٣١٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ١٤٩.

[٢] أسرار العربية ص ١٢٢.

[٣] ثمار الصناعة فى علم العربية ص ٢٨٨، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨.

[٤] الخصائص ٣ / ٢٤٧، وانظر: ٣ / ٤٨.

[٥] من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

[١] من الآية ٤ من سورة مريم.

الرأس، فحُول الإسناد من المضاف، وهو (شيب) إلى المضاف إليه، وهو (الرأس) فارتفع، ثم جئ بذلك المضاف الذى حُوّل عنه الإسناد فضلة وتمييزاً، وتارة يكون محولاً عن المفعول، كقوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)[٢] فإن نسبة (فجرنا) إلى (الأرض) مبهمة، و (عيوناً) مبين لذلك الإبهام، والأصل: فجرنا عيونَ الأرض، فحُوّل المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وجئ بالمضاف تمييزاً، كل هذا لضرب من المبالغة والتأكيد[٣].

ويشرح ابن يعيش هذا التأكيد وتلك المبالغة من خلال قولك: طاب زيد نفساً، فيقول: " ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه، فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ فى المعنى ؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به، ثم أسند فى اللفظ إلى (زيد) تمكن المعنى، ثم لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه، تبين المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعنى، فقيل: طاب زيد نفساً، وكذلك الباقى "[٤].

٨- أسماء الأفعال: فإن الغرض منها المبالغة التى لا توجد فى لفظ الفعل[٥]، وذلك قولهم: صه، ومه، ورويدَ، وإيه، وهيهات، وشتان، وغيرها، فالفعل (بَعُد) مثلاً يدل على البعد فقط، فى حين أن اسم الفعل (هيهات) يدل على البعد البعيد جداً، وكذلك الفعل (افترق) يدل على الافتراق فقط، واسم فعله (شتان) يدل على الافتراق الشديد.

إذاً المبالغة فى أسماء الأفعال إنما استفيدت من العدول عن لفظ الفعل إلى اسم الفعل، وهو بهذا الاعتبار إما أن يعدل عن الفعل، نحو: نزالِ، وتراكِ، فإنهما معدولان عن الفعلين: انزلْ، واتركْ، قال الشاعر:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيتْ نَزالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ[١]

---

[٢] من الآية ١٢ من سورة القمر.

[٣] انظر: التصريح ١ / ٣٩٧.

[٤] شرح المفصل ٢ / ٧٥.

[٥] انظر: الخصائص ٣ / ٤٨، واللباب ١ / ٤٥٥، وشرح الكافية ٣ / ١٧٠.

[١] البيت من الكامل، لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص ٨٩، والكتاب ٣ / ٢٧١، والمقتضب ٣ /٣٧٠، وشرح المفصل ٤ / ٢٦، وشرح الكافية ٣ / ١٩٢، والتصريح ١ / ٥٠.

وإما أن يعدل اسم الفعل عن صفة، نحو: يا فَساق، ويا خَباثِ، وأصلها: يا فاسقة، ويا خبيثة، وإنما عُدل إلى (فَعالِ) لضرب من المبالغة فى الفسق والخبث، وذلك أن الصفة فى الدلالة على الفعل، بمنزلة اسم الفعل الذى هو: نَزالِ، فى دلالته على: انزلْ[٢].

ومن ذلك قولهم للضَّبُع: جَعارِ، قال الشاعر:

فقلتُ لها عِيشِى جَعارِ وجَرِّرِى بلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ[٣]

وهى معدولة عن صفة، وهى: الجاعرة، ومثلها فى ذلك قولهم للمنية: حَلاقِ، عدلوها عن الحالقة، قال الشاعر:

لَحِقَتْ حَلاقِ بهم علـى أكْسائِهِم ضَرْبَ الرقابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ[٤]

وإما أن يعدل اسم الفعل عن المصدر للمبالغة، نحو قولهم: فَجارِ، إذا عدلوا عن: الفَجْرة، ويَسارِ، إذا عدلوا عن: الميسرة، وجَمادِ، إذا عدلوا عن الجمود، وبَداوِ، إذا عدلوا عن: البدو[٥]، وقد جاء على هذا قراءة أبى حَيْوة[٦]: (فإن لك فى الحياة أن تقول لا مَسَاسِ)[٧] أى: لا مُماسَّة.

وبهذا يتبين أن جميع هذه الأسماء التى سُمّى بها الفعل إنما أريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَتْ عنها[٨].

٩- النعت بما يشبه المشتق: وهى الأسماء الجامدة التى تشبه المشتق فى دلالتها على معناه، ومن ذلك لفظ (أى) الدال على معنى الكمال، ويوصف به النكرة فقط، كقولهم إذا أرادوا المبالغة: مررت برجل أىِّ رجل، إذ إن النعت بـ (أى) هنا أفاد معنى المبالغة على وجه

---

[٢] انظر: أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٥٨.

[٣] البيت من الطويل، للنابغة الجعدى فى ديوانه ص ٢٢٠، والكتاب ٣ / ٢٧٣، والمقتضب ٣ / ٣٧٥.

[٤] البيت من الكامل، للأخزم بن قارب الطائى، أو المُقْعَد بن عمرو فى الكتاب ٣ / ٢٧٣، والمقتضب ٣ / ٣٧٢.

[٥] انظر: الأصول فى النحو ٢ / ١٣٣، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٥٦، ٣٥٧.

[٦] انظر: المحتسب ٢ / ٥٦، وانظر: المقتضب ٣ / ٣٧٠، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ١٩٠.

[٧] من الآية ٩٧ من سورة طه.

[٨] الأصول فى النحو ٢ / ١٣٤.

أوضحه ابن يعيش بقوله: " فـ (أى) هنا ليس بمشتق من معنى يعرف، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجبه ذلك الاسم، فكأنك قلت: كامل فى الرجولية "[١].

ومما يشبه المشتق أيضاً لفظ (كل) ونحوه مما يفيد المبالغة فى النعت به، كقولهم: مررت برجل كلِّ رجل، فإن هذا على معنى المبالغة فى المدح، كأنك قلت: مررت برجل كامل فى الرجولية[٢].

وقد أورد ابن يعيش بعض الألفاظ التى يراد بها المبالغة فى المدح والذم، فقال: " وقالوا: أنت الرجل كل الرجل، وهذا العالم جدُّ العالم، وحقٌّ العالم، جاءوا بهذه الألفاظ فى صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف، فإذا قالوا: الرجل كل الرجل ؛ فمعناه: الكامل فى الرجال، قال الشاعر:

هُوَ الفتَى كلُّ الفَتَى فَاعْلَمُوا لاَ يُفْسِدُ اللَّحْمَ لدَيْهِ الصُّلُولْ[٣]

أى: هو الكامل فى الفتيان، وإذا قالوا: هو العالم جدُّ العالم، وحقّ العالم ؛ فمعناه: البالغ الكامل فى العلم، وكذلك لو قال: اللئيم جدُّ اللئيم، أو حقُّ اللئيم، لكان معناه المبالغة فى اللوم والجد "[٤].

١٠ – استعمال (ما) نكرة تامة مجردة عن معنى الحرف، كما فى قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعلٍ كالكتابة مثلاً: إنَّ زيداً مما أنْ يكتب، أى: أنه من أمرِ كتابة، أى: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة[٥]، وقد أشار سيبويه من طرف خفى إلى هذا بقوله: " وتقول: إنى مما أن أفعلَ ذاك، كأنه قال: إنى من الأمر، أو من الشأن أن أفعل ذاك، فوقعتْ (ما) هذا الموقع، كما تقول العربُ: بئسما له، يريدون: بئس الشئُ ما له "[١].

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٨.

(٢) انظر: الأصول فى النحو ٢ / ٢٣.

(٣) البيت من السريع، للحطيئة فى ديوانه ص ١٧٦، والمحتسب ٢ / ١٧٤.

(٤) شرح المفصل ٣ / ٤٨، ٤٩.

(٥) مغنى اللبيب ١ / ٣٢٧، ٣٢٨.

(١) الكتاب ٣ / ١٥٦، وانظر: ١ / ٧٣، والمقتضب ٤ / ١٧٤.

١١- العدول عن بناء إلى بناء: إذا أراد العرب المبالغة فى الوصف، عدلوا عن بناء إلى بناء، يكون أدلَّ على المبالغة من الأول، وذلك على ضربين: ضرب استعملوه فى الخبر، وضرب اختصوا به النداء، فعدولهم فى الخبر: كعدولهم عن فاعل إلى فعيل فى قولهم: رحيم، وقدير، وسميع، وخبير، وعليم، أما قول ابن الأثير: " إن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن (عليماً) أبلغ من عالم، وقد تأملتُ ذلك، وأمعنت نظرى، فحصل عندى شك فى الذى ذهبوا إليه، والذى أوجب ذلك الشك هو أن عالماً وعليماً على عدة واحدة، وكل منهما على أربعة أحرف... والذى يوجبه النظر أن يكون الأمر على عكس ما ذكروه، وذاك أن يكون (عالم) أبلغ من (عليم) وسببه أن عالماً اسم فاعل من علم، وهو متعدٍّ، وأن (عليم) اسم فاعل من (علم) إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر،، نحو: شرُف فهو شريف، وعظُم فهو عظيم، فهذا الوزن لا يكون إلا فى الفعل القاصر، فلما أشبهه (عليم) انحط عن رتبة (عالم) الذى هو متعدّ "[٢] فلا أرى هذا القول يقوم على بصر بهذا الشأن، فمن الذى قال: إن عدّة الحروف إذا تساوت فى الأبنية المختلفة كانت بمعنى واحد ؟ فمن يقول: إن خاطباً بمعنى خطيب، وأن جائداً بمعنى جواد، وضائقاً بمعنى ضيق ؟

ثم من يقول إن الوصف من الفعل المتعدى أبلغ من الوصف المصوغ من الفعل القاصر، ومن المعلوم فى اللغة أننا إذا أردنا أن نحوّل الفعل إلى أن يكون سجية فى صاحبه، جعلناه على (فَعُلِ) اللازم، فنقول: فَقِه محمد المسألة، أى: فهمها، فإذا أردنا أن الفقه أصبح سجية فيه قلنا: فَقُه محمد، أى: صار فقيهاً، ونقول: خَطَبَنا خالد، أى: ألقى فينا خطبة، والوصف منه (خاطب) فإذا أردنا أن الخطابة أصبحت سجية فيه لكثرة ممارسته لها حُوّل إلى (فَعُل) اللازم، فقلنا: خَطُب الرجل، والوصف منه خطيب، وهذا هو القياس[٣].

وعدولهم عن (مُفْعِل) إلى فَعيل فى قولهم: بصير، وفى قولهم: سميع، من قول عمرو بن معد يكرب:

أمِنْ ريحانةَ الداعى السميعُ يؤرِّقنى وأَصْحابى هُجُوعُ[١]

---

[٢] المثل السائر ٢ / ٦٤.

[٣] معانى الأبنية فى العربية ص ٨٥، ٨٦.

[١] البيت من الوافر فى ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٤٠، وشرح الكافية ٣ / ٤٩٢، والمعنى: يتساءل الشاعر متمنياً أن يكون هذا الهاتف صوت هذه المرأة (ريحانة) ذلك الصوت الذى يؤرقه، بينما أصحابه نائمون.

فإن معناه: الداعى المُسْمِع.

- كما عدلوا عن فاعل إلى فعَلان فى قولهم: الرحمن، إذ الرحمن أبلغ فى الوصف بالرحمة من الرحيم، والرحيم أبلغ من الراحم، ولشدة المبالغة فى الرحمة اختص الله - تعالى - بالرحمن.

يقول أبو هلال العسكرى: " وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمن أشد مبالغة، لأنه أشد عدولاً، إذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشدّ عدولاً، كان أشدّ مبالغة "[٢].

- ومن ذلك عدولهم عن فاعل إلى: فَعول، وفَعَّال فى قولهم: غفور، وشكور، وصبور، وضروب، وقتَّال، وصبَّار، كما قال تعالى: (لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ)[٣]، (عَلَّامُ الْغُيُوبِ)[٤] وقال أبو طالب بن عبد المطلب فى مدح النبى - صلى الله عليه وسلم -:

ضروبٌ بنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمانِهَا إذا عَدَمُوا زاداً فإنَّكَ عاقِرُ[٥]

- ومن ذلك (مِفْعال) كقولهم: مِطْعان، ومِطْعام، فـ (مِطْعان) معدول عن فاعل، ومِطْعام معدول عن (مُفْعِل).

- ومما اختصوا به النداء: عدولهم عن فاعل، وفعيل إلى (مَفْعَلان) كقولهم: يا مَكْذَبانُ، ويا مَخْبَثانُ، ويا مَلأمَانُ، يريدون: يا كاذبُ، ويا خبيثُ، ويا لئيمُ، ولكنهم بالغوا فى وصفه بالكذب، والخبث، واللؤم، كما قالوا: يا مَكْرَمانُ، فبالغوا فى وصفه بالكرم[٦].

١٢- استعمال اسم الفاعل الجارى على المعنى الذى تضمنه للمبالغة[١]، نحو: عز عزيز، وذل ذليل، وشِعْر شاعر، ونَصَب ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى، أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز، والذليل، والشاعر، والناصب صاحب العز والذل والشعر

---

[٢] الفروق اللغوية ص ١٩٦.

[٣] من الآية ٣١ من سورة لقمان.

[٤] من الآية ٤٨ من سورة سبأ.

[٥] البيت من الطويل فى الكتاب ١ / ١١١، والمقتضب ٢ / ١١٤، وشرح المفصل ٦ / ٧٠، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والتصريح ٢ / ٦٨.

[٦] أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٧، وانظر: الخصائص ٣ / ٤٨.

[١] التبيان فى تصريف الأسماء د / أحمد حسن كحيل ص ٢٩٠.

والنصَب[٢]، يقول ابن السراج: " قولهم: مَوْت مائت، وشُغْل شاغِل، وشِعْر شاعر، أرادوا به المبالغة "[٣].

ومن ذلك عدولهم عن (فَعيل) إلى (فُعَال) فمن المعلوم أن (فُعَال) أبلغ من (فَعيل) فى الوصف[٤]،يقول ابن جنى: " ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتاد حاله، وذلك (فُعَال) فى معنى (فَعيل) نحو: طُوَال، فهو أبلغ معنى من طويل، وعُرَاض، فإنه أبلغ معنى من عريض، وكذلك خُفاف من خفيف، وقُلال من قليل، وسُراع من سريع، فـ (فُعال) – لعمرى – وإن كانت أخت (فَعيل) فى باب الصفة، فإن فعيلاً أخص بالباب من (فُعال) ألا تراه أشدّ انقياداً منه ؛ تقول: جميل، ولا تقول: جُمَال، وبطئ، ولا تقول: بُطاء، وشديد، ولا تقول: شُداد، ولحم غريض، ولا يقال: غُراض، فلما كانت (فعيل) هى الباب المطرد، وأريدت المبالغة، عُدِلت إلى (فُعَال) فضارعت (فُعَال) بذلك فُعَّالاً، والمعنى الجامع بينهما خروجُ كل واحد منهما على أصله، أما فُعَّال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل "[٥].

والجدير بالذكر أن العرب – أيضاً – قد عدلت عن صيغة اسم المفعول إلى صيغ أخر للدلالة على معنى المبالغة، ومن هذه الصيغ:

١– فَعيل: قد يؤتى بـ (فعيل) بمعنى مفعول للدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت بحيث أصبح فيه كأنه خِلقة وطبيعة، بخلاف صيغة (مفعول) فإنها تدل على التجدد والحدوث، تقول: طَرْف مكحول، وطَرْف كحيل، فكحيل أبلغ من مكحول، لأن معناه أن الكحل أصبح فى صاحبه كأنه خِلقة، وتقول: كفٌ خضيب، وكف مخضوب، فخضيب أبلغ من مخضوب، لأن خضيباً يدل على أن الخضاب أصبح فى صاحبه كأنه خِلقة، بخلاف مخضوب الدال على التجدد والحدوث[١].

---

[٢] شرح الشافية للرضى ٢ / ٨٥.

[٣] الأصول فى النحو ٣ / ٨٤.

[٤] انظر: معانى الأبنية فى العربية د / فاضل السامرائى ص ٢٥، ٨٦، ٩١.

[٥] الخصائص ٣ / ٢٧٠، ٢٧١، وانظر: ٣ / ٤٨، وشرح الشافية للرضى ٢ / ١٣٦.

[١] معانى الأبنية فى العربية ص ٥٣، ٥٥.

ثم إن (فعيل) أبلغ من مفعول وأشد، فإن صيغة (مفعول) تدل على الشدة والضعف فى الوصف، بخلاف (فَعيل) التى تفيد الشدة والمبالغة فى الوصف، فالمجروح – مثلاً – جرحاً صغيراً أو بالغاً يصح أن يسمى مجروحاً، ولا يقال: جريح إلا إذا كان جرحه بالغاً، يقول ابن هشام معلقاً على قوله تعالى: (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ)[٢]: " وأقيم فعيل مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح فى أنملته (جريح) ويقال له: مجروح "[٣].

٢ – فُعْل: بضم الفاء وسكون العين: وتفيد هذه الصيغة المبالغة فى الوصف، نحو قولهم: ناقة عُبْر أسفار، أى: تعبر عليها الأسفار، ويقال: شئ نُكْر، أى: منكر، قال تعالى: (لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا)[٤] ومنه قولهم: أرض غُفْل، للتى لا علَم فيها، ودابة غُفْل، للتى لا سِمة بها[٥].

٣ – فُعْلة: بضم الفاء وسكون العين: نحو: سُبّة، وضُحْكة، وهُزْأة، أى: مسبوب، ومضحوك عليه، ومهزوء به، وهى صيغة تفيد المبالغة أيضاً[٦].

٤ – فُعُل: بضم الفاء والعين: وهذه الصيغة قد تأتى وصفاً يفيد مبالغة اسم المفعول نحو قولهم: باب فُتُح، أى: واسع ضخم مفتّح، جاء فى (لسان العرب): " باب فُتُح، أى: واسع مفتح، وفى حديث أبى الدرداء: (ومَن يأت باباً مغلقاً يجد إلى جنبه باباً فُتُحاً) أى: واسعاً، ولم يرد الباب المفتوح، وأراد بالباب الفُتُح الطلب إلى الله والمسألة "[٧].

وقالوا: قارورة فُتُح، أى: واسعة الرأس بلا صمام، ولا غلاف، لأنها حينئذ مفتوحة[٨]، والفرق بينها وبين قارورة مفتوحة أن القارورة المفتوحة قد تكون لها غلاف وصمام، فتغلق، فهى مفتوحة فى وقت دون آخر، أما الفُتُح فهى مفتوحة دوماً، فهذا مبالغة فى الاتصاف بالمفعول[١].

---

[٢] من الآية ٢٤ من سورة يونس.

[٣] شرح شذور الذهب ص ١٣٢.

[٤] من الآية ٧٤ من سورة الكهف.

[٥] انظر: معانى الأبنية فى العربية ص ٥٩.

[٦] انظر: شرح الشافية للرضى ١ / ١٦٢، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ٧٤.

[٧] لسان العرب (فتح).

[٨] المصدر نفسه.

[١] معانى الأبنية ص ٦٠.

٥- فَعول: بفتح الفاء، قد تأتى هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول، نحو قول العرب: ناقة ذَلول ركوب[٢]، قال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا)[٣] يقول الزمخشرى فى أثناء تفسيره لهذه الآية: " المشى فى مناكبها مَثَلٌ لفرط التذليل، ومجاوزته الغاية "[٤].

وعلى هذا يتبين لنا أن ما عُدل عن صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة، وذلك لأن النقل يفيد المبالغة فى الغالب.

١٣- استعمال صيغة (تَفْعال) المصدرية: على الرغم من أن بعض المصادر كشافية ابن الحاجب[٥]، والمزهر للسيوطى ذكرت نيّفاً وعشرين اسماً على هذا الوزن، إلا أن الذى شاع فى كتب اللغة أنه لم يرد عليه سوى لفظين، هما: تبيان، وتلقاء، جاء فى المزهر: " قال سلامة الأنبارى[٦] فى (شرح المقامات): كل ما ورد عن العرب من المصادر على (تَفْعال) فهو بفتح التاء إلا لفظتين، وهما: تِبيان، وتِلقاء "[٧].

ويبدو لى أن كلام الأنبارى دقيق وصحيح ذلك أنه يتحدث عن المصادر، والمصادر غير الأسماء، وقد أدرك النحويون الفرق بين المصادر والأسماء فى هذه المسألة وفى غيرها، يقول الجوهرى: " قال أبو سعيد الضرير: قلت لأبى عمرو: ما الفرق بين تِفعال وتَفعال ؟ فقال: تِفعال بالكسر اسم، وتَفعال بالفتح مصدر "[٨].

ولاشك أن العرب أدركت الملمح الدلالى فى هذه الصيغ وغيرها عندما تتبدل صيغ اشتقاقها، فإذا كان (تفعال) بفتح التاء مصدراً، وبكسرها اسماً، فإن فى المصدر معنى

---

[٢] المرجع نفسه ص ٦٠.

[٣] من الآية ١٥ من سورة الملك.

[٤] الكشاف ٦ / ١٣٧.

[٥] انظر: شرح الشافية للرضى ١ / ١٦٧.

[٦] هو: سلامة بن عبد الباقى بن سلامة، من أهل الأنبار، كنيته أبو الخير، كان ضريراً، أديباً، عالماً بالقراءات، له: شرح مقامات الحريرى، سكن مصر، وتوفى فيها سنة ٥٩٠ هـ. انظر: الأعلام ٣ / ١٠٧.

[٧] المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٩٢

[٨] تاج اللغة وصحاح العربية ٢ / ٦٨٨ (كرر).

المبالغة والتكثير فى مصدر (فَعَل) الثلاثى المخفف، يقول الرضى: " ونحو: التَّرْدَاد، والتَّجوال، والحِثِّيثَى، والرِّمِّيَّا للتكثير "[١].

وهذا يعنى أنك إذا قصدت المبالغة فى مصدر الثلاثى بنيته على (تَفْعال) وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين كالتَّهْذار فى الهَذْر الكثير، والتَلعاب، والترداد، وهو عندهم كثير، ومع كثرته ليس بقياس مطرد[٢]، يقول سيبويه: " وليس شئ من هذا مصدر (فعَّلتُ) ولكن لما أردتَ التكثير بنيتَ المصدر على هذا "[٣].

ويرى الكوفيون أن الـ (تَفعال) مصدر (فَعَّل) بتشديد العين، وأن أصله الـ (تفعيل) الذى يفيد التكثير، فقلبت ياؤه ألفاً، فأصل التَكرار: التكرير، والظاهر أنه قياس عندهم، كما أن التفعيل مصدر (فعَّل) كذلك[٤]، والذى يرجح قول سيبويه والجمهور أنهم قالوا: التَّلعاب، ولم يقولوا: التلعيب[٥].

١٤- استعمال صيغة (فِعِّيلَى) المصدرية: والمصدر بهذا الوزن يدل على الكثرة والمبالغة[٦]، ذكر ذلك سيبويه، فقال: " وأما الفِعِّيلَى فتجئ على وجه آخر، تقول: كان بينهم رمِّيَّا، فليس يريد قوله: رمْياً، ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامى وكثرة الرمى، ولا يكون الرِّمِّيا واحداً، وكذلك الحِجِّيزى، وأما الحِثِّيثَى فكثرة الحث، كما أن الرِّمِّيّا كثرة الرمى، ولا يكون من واحد، وأما الدِّلِّيلَى فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها، وكذلك القِتِّيتَى، والهِجِّيرَى: كثرة الكلام، والقول بالشئ، والخِلِّيفَى: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها "[٧].

١٥- استعمال صيغة (مِفْعَل): الأصل فى (مِفْعَل) أن يكون للآلة، نحو: مِبْرَد، ومِشْرَط، ومِخْيَط، ثم استعير إلى المبالغة، فإذا قالوا: هو مِقْوَل، كان معناه: هو آلة للقول،

---

[١] شرح الشافية ١ / ١٦٧.

[٢] انظر: المصدر نفسه ١ / ١٦٧.

[٣] الكتاب ٤ / ٨٤، وانظر: معانى الأبنية فى العربية ص ٢٨، ٢٩.

[٤] انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص ٥٠.

[٥] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤ / ٤٦٠، وشرح الشافية ١ / ١٦٧.

[٦] انظر: معانى الأبنية فى العربية ص ٢٩.

[٧] الكتاب ٤ / ٤١.

وكذا مِكَرّ، أى: هو آلة للكرّ[١]، قال الزوزنى فى قول امرئ القيس:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مدبرٍ مقبلٍ معاً كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِن عَلِ[٢]

" والمِكرُّ مِفْعَل من كرَّ يكرّ، ومِفْعَل يتضمن مبالغة، كقولهم: فلان مِسْعَر حرب، وفلان مِقْوَل ومِصقَع، وإنما جعلوه متضمناً مبالغة، لأن مِفْعَلاً قد يكون من أسماء الأدوات، نحو: المِعْول، والمِكْتل، والمِخْرَز، فجُعل كأنه أداة للكرّ "[٣].

وقال الدكتور / مصطفى جواد: " وقد بعثت الحاجة الملحة على استعارة المِفْعَل والمِفْعال للمبالغة فى صفة الموصوف الذى تناهت صفته فى الفعل المشتقة منه الآلة والأداة، كاشتقاقهم من سَعَّرَ فلان النارَ (فلان مُسَعِّرُ حرب)... فـ (مِفْعَل) هو فى أصله اسمُ آلة وأداة، استعير للمبالغة استعارة انتفاع، لا انتزاع، فليس هو بصيغة مبالغة من اسم الفاعل، كما قال الصرفيون – رحمهم الله تعالى – ولو كان كما قالوا لَجُمع جمعَ مذكرٍ سالماً كسائر صفات المذكر العاقل الخالية من التاء... وكما استعارت العرب وزن (مِفْعَل) للمبالغة، كذلك استعارت وزن (مِفْعَال) لها كالمِعْمَار والمِكْسَال،وحاله فى الاستعارة كحال مِفْعَل "[٤].

١٦- تحويل الفعل المتعدى إلى وزن (فَعُل) ليصير لازماً لقصد المبالغة:

يلحق بـ (نعم) و (بئس) كل فعل ثلاثى صالح للتعجب منه على وزن (فَعُل) بضم العين، إما بالأصالة، نحو: حَسُن الخلقُ حلمُ الحلماء، وشَنُعَت الوجوهُ وجوهُ الكافرين، أو بالتحويل إلى الضم من (فَعَل) أو (فَعِل) بشرط تضمينه معنى التعجب، كقول العرب: رَمُوتْ اليدُ يدك، إذا بالغوا فى حذاقته بالرمى، وقَضُو الرجل، ودَعُو الرجل، إذا

---

[١] انظر: معانى الأبنية فى العربية ص ٩٩.

[٢] البيت من الطويل فى ديوان امرئ القيس ص ١٩، والكتاب ٤ / ٢٢٨، وشرح المفصل ٤ / ٨٩، وشرح شذور الذهب ص ١٤٠، والتصريح ٢ / ٥٤.

[٣] شرح المعلقات السبع ص ٣٣.

[٤] دراسات فى فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ص ١٨٢.

بالغوا فى حذاقته بالقضاء، وإحسانه الدعاء، ومنه قراءة أبى حيوة[١] قوله تعالى: (فَبُهِتَ الذى كفر)[٢] إذا تناهى فى الحيرة والدهشة، فهذه الأفعال حُوّلت إلى باب (فَعُـل) للدلالـة على أنها صارت كالغريزة فى أصحابها للمبالغة والتعجب[٣].

ومن أمثلة ذلك (ساء) فإنه فى الأصل: سَوَأ – بفتح الواو – ثم حُوِّل إلـى (فَعُـل) بالضم، فصار لازماً بعد أن كان متعدياً، ثم ضُمِّن معنى (بـئس) كقولـك: سـاء الرجـل أبو جهل[٤].

ولهذا جاز فى فاعل (فَعُل) أن تأتى به اسماً ظاهراً، مجرداً من (أل) نحو: فَهُم زيد، أى: ما أفهم زيداً، وأن تجره بالباء الزائدة، وذلك لكونه بمعنى (أفعِل به) فـى التعجـب، نحو: حَسُن بزيد، أى: أحسِنْ به، وسمع من العرب: (مررت بأبيات جـاد بهـن أبياتـاً – وجدن أبياتاً) وأصل: جاد: جَوَد (بفتح العين) فحُوّل إلى (فَعُل) لقصد المبالغـة والتعجـب، وزيدت الباء فى الفاعل، وعُوّض من ضمير الرفع ضمير الجر، فقيل: بهن[٥].

١٧– الزيادة فى بناء الأفعال: ومن أساليب العرب فى المبالغة أن تزيد حرفاً أو أكثر على بناء الفعل، ومن ذلك:

أ– زيادة الهمزة والتاء فى وزن (افتعل) نحو: قدر، واقتدر، وحمـل واحتمـل، وكسـب واكتسب، قال تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)[٦] وما أروع قول ابن جنـى فـى تأويل هذه الآية: " إن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصـغر، وذلك لقوله عزّ اسمه: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْـزَى إِلَّا مِثْلَهَا)[٧] أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها، صِغَر الواحد إلى العشـرة،

---

[١] انظر: مختصر فى شواذ القرآن ص ٢٣.

[٢] من الآية ٢٥٨ من سورة البقرة.

[٣] انظـر: الفوائـد والقواعـد ص ٥٧٢، وشـرح المفصـل ٧ / ١٢٩، ١٣٩، وشـرح التسـهيل لابن مالك ٣ / ٢١، والمغنى فى تصريف الأفعال ص ١١٦، ومعانى الأبنية فى العربية ص ٨٩.

[٤] انظر: أوضح المسالك ٢ / ٤٤٠.

[٥] التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٨.

[٦] من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

[٧] من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها، لم تحتقر إلى الجزاء عنها، فعُلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة... فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عُظِّم قدرها، وفُخِّم لفظ العبارة عنها، فقيل: لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، فزِيد فى لفظ فِعل السيئة، وانتقِص من لفظ فعل الحسنة "[١].

ب- الزيادة فى بناء (افعوعل): إذ هو بناء موضوع للمبالغة، قالوا: خَشُن المكان إذا حزن، فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد، قالوا: اخشوشن، ومنه قول عمر - رضى الله عنه - (اخشوشِنوا وتمعددوا)، أى: اصلُبوا وتناهوا فى الخُشْنة، وقالوا: أعشبت الأرض، فإذا أرادوا كثرة العشب فيها، قالوا: اعشوشبت، لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو، فمعنى خَشُن، وأعشب دون معنى اخشوشن، واعشوشب، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب المعانى[٢]، وقد قرئ فى الشواذ[٣] فى قوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ)[٤]: (تَثْنَوِّى صدورُهم) بالتاء مضارع (اثنونَى) على وزن (افعوعل) بمعنى: تنطوى صدورهم[٥].

وكذلك قولهم: خَلُق واخلولق، وغدِن، واغدودن، وحلا واحلولى، قال حميد بن ثور:

فلما مضَى عامانِ بَعْدَ انفصالِهِ عن الضَّرْعِ واحْلَوْلَى دِماثاً يَرُودُها[٦]

فكل هذا يدل على أن تكرير العين فى بناء (افعوعل) إنما كان لإرادة المبالغة فى المعنى، وهو - بلا شك - تغليب للمعنى على اللفظ، وإعلام أن قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ[٧].

---

[١] الخصائص ٣ / ٢٦٨.

[٢] انظر: الأصول فى النحو ٣ / ١٢٩، والخصائص ٣ / ٢٦٧، ٢ / ١٥٨، وشرح المفصل ٧ / ١٦٢.

[٣] هى قراءة ابن عباس، ومجاهد، ونصر بن عاصم. انظر: مختصر فى شواذ القرآن ص ٦٤.

[٤] من الآية ٥ من سورة هود.

[٥] المغنى فى تصريف الأفعال ص ١٥٥.

[٦] البيت من الطويل فى الكتاب ٤ / ٧٧، وشرح المفصل ٧ / ١٦٢.

[٧] الخصائص ٢ / ١٥٩.

ج- الزيادة فى بناء (افعوّل) نحو: اجلوّذ، إذا أسرع، واخروّط السير، إذا امتدّ، واعلــوّط البعير، إذا علا عنقه، قال ابن يعيش: " ومعناه المبالغة، كـ (افعوعل) لأنه علــى زنتــه، إلا أن المكرر هناك العين، وهنا الواو الزائدة "[١].

١٨- زيادة التاء فى وصف المذكر:

تزاد التاء فى وصف المذكر الذى على وزان (فاعل) للدلالة على المبالغة، كقولهم: فلان راوية، إذا كان كثير الرواية، وداهية، إذا كان كثير المكر والدهاء، وقــد تــزاد فــى الصفة التى على وزان (فَعَّال) أو (مِفْعال) أو (فَعُول) كقولهم: علاّمة، ونسّابة، ومِطْرابــة، وفروقه، وملولة وقد تدخل كثيراً على وزن (فُعَــل) بمعنــى (فاعــل) و (فُعْــل) بمعنــى (مفعول) كقولهم: رجل لُعَنة، إذا أكثر اللعن، ولُعْنة، إذا كان يُلْعَنُ كثيراً، وعلى هذا جــرت ألفاظ محفوظة فى هذا المدار، نحو: ضُحَكة وضُحْكة، وهُزَأة وهُــزْأة، وسُــبَبَة وسُــبّة، وخُدَعة وخُدْعة[٢] ومما جاء فى القرآن الكريم (هُمَزة، ولُمَزة) قال تعالى (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ)[٣] فريادة التاء فى كل هذه الصفات لإرادة المبالغة، وكأن زيادة التــاء زيــادة فــى المعنى، وأمارة على ما يقصدونه من معنى الغاية والمبالغة[٤].

يقول ابن جنى: " وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هــى فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هى فيه، قد بلغ الغاية والنهايــة، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً "[٥].

---

[١] شرح المفصل ٧ / ١٦٢.

[٢] انظر: الكامل فى اللغة والأدب للمبــرد ١ / ٢٤٨، وتصــحيح الفصــيح وشــرحه لابــن درســتويه ص ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٩،وعلل النحو لابن الــوراق ص ٤٩٢، والخصــائص ١ / ١٥٤، ٢ / ٢٠٣، وشرح المفصل ٥ / ٩٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٥٢، ٧٥٣، ومعانى الأبنية فــى العربيــة ص ١٠٤، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ١٠٦.

[٣] أول سورة الهمزة.

[٤] انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٦، والمحتسب ٢ / ١٣٧، والبرهان فى علوم القرآن ٣ / ٥١، وظاهرة العدول عن المطابقة فى العربية د / حسين عباس الرفايعة ص ١٤٤.

[٥] الخصائص ٢ / ٢٠٣.

ويرى المصرح – تبعاً لابن هشام – أن هذه التاء تأتى للمبالغة فى الوصف، كراوية، لأنهم أرادوا أنه غاية فى ذلك الوصف، والغاية مؤنثة، ولتأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء، كنسَّابة، وذلك لأن فَعَّالاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة، لأن التاء للمبالغة[١].

وجنح أبو عبيدة فى مجازه[٢] إلى أن هذه التاء فى أوصاف المذكر زائدة ؛ لأن معنى الكلمة يتم من دونها[٣].

وقال الفراء: إذا مُدح الرجل بالنعت الذى فيه الهاء، ذُهب به للمبالغة فى مدحه إلى الداهية، وإذا ذُمّ الرجل بالنعت الذى فيه الهاء، ذُهب به للمبالغة فى ذمه إلى معنى البهيمة[٤].

وقد ردّ ابن درستويه مقالة الفراء هذه، محتجاً بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة، ولكن يسمى بها الخير والشر جميعاً، إذا جاوز الحد والمقدار فى الدَّهْى، كما قال الله تعالى: (وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ)[٥] وقال الشاعر:

لكلِّ أخِى عَيْشٍ وإنْ طال عُمرُه دُوَيْهِيَةٌ تصْفَرُّ منها الأنامِلُ[٦]

يعنى: الموت، وهو مكروه إلى كل نفس، مذموم عندها، وإنما الداهية بمنزلة الراوية من قِبل أن تاء التأنيث لحقته لإرادة المبالغة، وكذلك قوله: رجل لحّانة شبهوه بالبهيمة، فليس فيه شئ من شَبَه البهيمة ؛ لأن البهيمة لا تلحن، وإنما يلحن من ينطق، والبهيمة لا تنطق[٧].

---

[١] التصريح ٢ / ٢٨٨، وانظر: رصف المبانى ص ١٧٣.

[٢] انظر: مجاز القرآن ١ / ١٥٨.

[٣] ظاهرة العدول عن المطابقة ص ١٤٤.

[٤] انظر: المذكر والمؤنث ص٦٠، والمذكروالمؤنث لابن الأنبارى ١ / ١٢١.

[٥] من الآية ٤٦ من سورة القمرة.

[٦] البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٥٦، وشرح المفصل ٥ / ١١٤، وشرح الكافية ٣ / ١٥٣، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٩١.

[٧] تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ٤٢٦.

وذهب أبو هلال العسكرىّ إلى أن (عَلامة) وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء، فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التى هى فى معناه[١].

وارتأى الدكتور / فاضل السامرائى أن المبالغة بزيادة التاء لا تبقى الوصف على حاله، وإنما تحول الوصف إلى الاسمية، فـ (العلاّمة) ليس هو (العلاّم) مع زيادة فى المبالغة، ولا (النسّابة) هو (النسّاب) مع زيادة فى المبالغة، وإنما هو تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك.

يقول السامرائى: " وهكذا نرى أن ما خُتم بتاء التأنيث من هذه الصيغ انتقل من الوصفية إلى الاسمية، وكذا الأمر فى المبالغة، فإن التاء فيها حوّلت الوصف إلى الاسمية، فقولك: هو راوية، يفيد الدلالة على الاسمية، كالعارضة، والداهية، والنازلة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن ما ختم بالتاء على وزن (فاعلة) كالداهية، والقارعة، والنازلة، والقاصمة مما لم يرد به تأنيث (فاعل) يدل على العموم والشمول والشدة والمبالغة، فليس كل ما ينزل يسمى نازلة حتى يكون عاماً مستطيراً وشديداً قاهراً، تقول: حلّتْ بهم نازلة أو جائحة، إذا عَمَّتهم بالبلاء، وتقول: حلّت به داهية، أى: نزل به أمر مستطير... وكذلك معنى المبالغة فيما ختم بالتاء، فإن قولك: هو راوية، يفيد أن روايته أصبحت أمراً عاماً مشهوراً، أو على درجة بليغة من الاتصاف بالأمر، وكذا إذا قلت: هو طاغية أو نحوها، فكأنك قلت: هو داهية أو قارعة أو نازلة، فليس كل راوٍ راوية، ولا كل عارف عارفة، كما أنه ليس كل نازل نازلة، ولا كل قاصم قاصمة، ولا داهٍ داهية.

وكذا الأمر فى (الفَعّالة) وأخواتها، فالتاء فى (العلاّمة) حوّلت الوصف إلى اسم ذات، كالطرّادة والقذّافة، والدبّابة وغيرها من أسماء الآلات والذوات، وهكذا فإن ما خُتم بهذه التاء أصبح اسماً، واختفى منه معنى الحدث أو كاد "[٢].

---

[١] الفروق اللغوية ص ٨٦، ٨٧.

[٢] معانى الأبنية فى العربية ص ١٠٧.

الخاتمة

لقد توصلت – بعون الله وتوفيقه – من خلال معايشتى هذا البحث إلى بعضٍ من النتائج، والمرتكزات الأساسية التى يمكن إيرادها على النحو الآتى:

• انطلق الفكر النحوى فى بناء نظريته من استقراء كلام العرب، ومعهود خطابها، فلا تكاد تجد فيها قاعدة لم تُستقرأ فى كلامهم، وطرائقهم فى الإبانة عن معانيهم ومقاصدهم، وذلك من خلال أسس منهجية، كانت قائمة فى أذهانهم، استظهروها، وصدروا عنها، ومن ثَمّ فإنك: " إذا حاسبتَ الجهاز النظرى الذى وضعه النحاة العرب، لاحظتَ أنهم لم يقعوا فيما وقع فيه كبار اللغويين، فقد كان الاستقراء أصل جهازهم، وأساسه على نفس القدر الذى كان جهازهم صورة للاستقراء، فلا الجهاز ضائق بمجردات الاستعمال، ولا وجوه الاستعمال متجاوزة للجهاز "[١].

• لم يكن الغرض من نشأة هذا (النحو) محاربة اللحن، بقدر ماكان الغرض منه هو الفهم والإفهام، لأن اللحن ماكان يفضى بهذا (النحو) إلى ما أفضى إليه فى هذه المرحلة المبكرة من حياته، بل كان حقيقاً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ فى كلام العرب، وهذا يؤكد لنا حجم التوافق – فى الفكر النحوى – بين المنهج والغاية التى رام النحويون من خلال وصفهم للنظام اللغوى فى العربية، والتنظير له، والتعليل لأحكامه.

• أن المقاصد كانت حاضرةً فى عقول العرب، كما كانت راسخة فى عقول النحويين حين فسروا كلامهم، وذلك استناداً إلى مقولة الخليل: " إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفتْ مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه "[٢]، وهذا يدل على توافق النظرية مع التطبيق لدى النحويين العرب.

---

[١] أصول تحليل الخطاب فى النظرية النحوية العربية د. محمد الشاوش ص ١٢٨٩.

[٢] الإيضاح فى علل النحو ص ٦٥.

• استخلص هذا البحث تصوراً عاماً جديداً للنحو العربى، يمكن أن يسمى (نظرية المقاصد النحوية) تفسر فى ضوئها مئات المسائل النحوية والصرفية، ويُعاد صياغتها من جديد على أساس هذه النظرية.

• تختلف هذه النظرية عن (علم أصول النحو) وإن كانت جزءاً منه، حيث تتجه أصول النحو إلى دراسة الأدلة الإجمالية التى يحتج بها على الأحكام النحوية، صحة، وجوازاً، وامتناعاً، وحُسناً، وقبحاً، ومن هذه الأدلة السماع، والقياس، والإجماع، وغير ذلك، وقد غلب على هذه الدراسة الأصولية الطابع النظرى الفلسفى على حساب الجانب التطبيقى، حتى فى مجال دراسة العلل النحوية – التى تعد المقاصد نوعاً منها – شُغل النحويون فيها بأنواع العلل، وتقسيماتها إلى موجبة، ومجوزة، وبسيطة، ومركبة، وتحدثوا عن مسالكها، وقوادحها، وقلما أشاروا إلى تأثيراتها فى توجيه الكلام، وإنتاجه، وفهمه، وعلاقات بعضها ببعض، وهذا ما قصدتُ فعله فى هذا البحث، حيث بيّنتُ أن المقاصد هى عبارة عن العلل المؤثرة فى تأليف الكلام العربى على هيئة مخصوصة، وتركيب مخصوص، فهى مرتبطة بالواقع اللغوى من جهة، ومرتبطة بقصد المتكلم، وبمراعاة حال المخاطب من جهة أخرى، فهى – إذاً – نابعة من داخل اللغة، وليست من خارجها، ولا أحد يستطيع أن ينكرها إلا إذا أراد أن ينكر الحقائق الثابتة.

• إدراكاً لهذه الحقيقة، تكفل هذا البحث بإعادة الاعتبار للعلل النحوية التى كانت محل انتقاد من بعض علماء اللغة المحدثين، المتأثرين بروح المنهج الوصفىّ، بل أعاد الاعتبار للنحو العربى الذى هُوجم بسبب ما فيه من علل، حيث أظهر البحث أن التعليل سمة منهجية لا يُستغنى عنها فى أى علم من العلوم، فضلاً عن علم النحو، وأن هذه العلل لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة، وإخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات، وإنما تقوم على الملاحظة، والتأمل فى أوضاع الكلام العربى.

• لاحظ البحث أن هذه المقاصد لدى المتكلمين العرب لا تتداخل، ولا تتعارض، فإن النظام العام للغة غير قائم على التناقض نطقاً وتقعيداً، من هنا وجدنا:

أ- أن هناك تساوقاً بين التخفيف، وأمن اللبس، كما رأينا فى كلمتى (سُرُر) و (سُرّ) فلا يجوز الإدغام فى الأولى، لعدم التباسها بالثانية، ولهذا كانت هذه القاعدة التى تؤكد أنه إذا

أدى التخفيف إلى فساد فى اللفظ أو المعنى، عُدل عنه إلى الأصل، وهذا ما أدى إلى عدم جواز إدغام المتماثلين للإلحاق، كما فى (جلبب).

ب- أن هناك تساوقاً بين الاختصار، وأمن اللبس، كما رأينا فى (الضمائر) فإنها أوجز، وأخصر لفظاً من الظواهر، غير أن الاختصار بها لا يكون إلا بعد إزالة اللبس أو الشك بمكانها

ج- أن هناك تساوقاً بين الاختصار، والاتساع، ذلك أن الاختصار نتيجة الحذف الذى يعمد إليه المتكلم اعتماداً على فهم المحذوف، وينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز والاتساع، يجعل الكلام أكثر قوة فى التعبير، وبلاغة فى الأداء.

د- أن التعويض ضرب من التخفيف فى اللغة، إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموقع، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه، حصل التخفيف.

• أكد البحث على العلاقة، والترابط العضوى بين الحذف، والاختصار، لأن هذا الأمر يطلعنا على حقيقة العربية، وميلها إلى الإيجاز الشديد، فما دام المحذوف معلوماً لدى المخاطب به، كان الحذف أوجز، وأبلغ، ومن ثَمّ رفض البحث ما ذهب إليه بعض القدامى والمحدثين من أن الاختصار غير الحذف، وأنه غير مدرج تحت مفهوم الاختصار، وقد دللت على عدم صحة ذلك فى موضعه.

• أثّرت كثرة الاستعمال بشكل واضح فى اللغة، فقد تبين أن أكثر الأساليب دوراناً فى الكلام، هى أكثرها عرضة للاتساع، بل إن شيوع الاتساع، وقلته فى الكلام العربى مبنى على القلة والكثرة فى الاستعمال.

كما أباحت كثرة الاستعمال حذف الجار – تخفيفاً وإيجازاً – بعد الأفعال المتعدية به، حيث جعلتها تتحول إلى أفعال متعدية بأنفسها فى كلام العرب، نحو: ذهب، ودخل، ووصل، إلخ وليس كما تصور بعض الباحثين من أن انتصاب الاسم بعد حذف الجار دليل على أن الأصل فى الأفعال اللزوم.

كما ظهر – فى ثنايا البحث – أن كثيراً من أسباب الحذف على مستوى الجملة، كان ناتجاً عن كثرة الاستعمال، أو طول الكلام، طلباً للتخفيف، كذلك كانت كثرة الاستعمال

سبباً آخر فى نزوع اللغة إلى التخفيف بالفتح فى كثير من كلمات اللغة المبنية من الأسماء والحروف.

• من الأصول العامة التى بُنى عليها الفكر النحوى أن الاتساع فى كلام العرب لا يغيّر المعنى، ولا ينقضه، ومن ثَمّ إذا ألجأت أحكام الصناعة إلى إظهار المحذوف، فإنه لا يقدّر إلا ما كان موافقاً للمعنى، ملائماً للسياق، كما ظهر احترام النحويين للمعنى، وتبجيلهم له، حينما رأيناهم لم يأبهوا باللبس، إذا تأكد لديهم صحة المعنى، وسلامته، وهذا ينفى ما كان شائعاً عن النحو العربى من أنه نحو مفردات، وأنه نحو يهتم بالإعراب، ويتهاون بالمعنى، غُيِّب فيه مختلف الأبعاد التى تكون للتركيب فى اللغة.

• تبيّن أن التعويض نوع من التعاقب، حيث لا يجتمع العوض، والمعوض عنه، كما أن التعويض ضرْب من التعادل اللغوى، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العوض حروفها مع المعوض عنه، ثم إن التعويض بعد ذلك مظهر من مظاهر إصلاح اللفظ، وتحسينه، وتوكيده، وإزالة اللبس عنه.

• أثبت البحث أن العرب كان لديها قصد التعويض، لما فى ذلك من فائدة فى الكلام، ولم يكن ذلك مجرد عبارة، وقعت من النحويين عند رؤية التعاقب فى كلام العرب، كما فى تعاقب مثل التاء، والياء فى (فرازنة) كما استبان للبحث أن العرب لم تكن معوضة فى كل مواطن الكلام عما تحذفه منها، بل وجدناها مختارة فى بعض المواطن، وملتزمة فى بعض، ولم تعوض شيئاً فى مواطن أخرى.

• تعرضت فكرة الإسناد فى النحو العربى للنقد من قِبل بعض الباحثين المحدثين، بناء على ما تصوروه من أن هذه الفكرة ليست إلا عملية ذهنية قائمة على أساس من الفهم الخاطئ لمكونات الجملة العربية، وأن ذكر الإفادة يغنى عن اشتراط الإسناد، لأنه من قبيل تحصيل الحاصل.

• وقد أثبت البحث أن الاندفاع أو التسرع فى فهم تلك الفكرة، أدى بهم إلى أن حصروا فكرهم فى حدود صور الألفاظ والجمل، كما أدى إلى الابتعاد عن فهم الأسس المنهجية التى قامت عليها المفاهيم النحوية، فإن الخطأ كلَّ الخطأ – فيما أحسب – كامن فى عدم تفهم التراث النحوى حق الفهم، وفى إسقاط مفهومات حديثة، واستنزالها على مصطلحاته، حتى وإن لم تخطر على بال منشئيها، ولا ألمّت بقلوبهم.

• كان لأمن اللبس دور مهم فى حفظ اللغة من التعمية والغموض، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام، ومن ثَمّ نُزِّل أمن اللبس فى الكلام عند النحويين منزلة عالية، لدرجة أنهم قرنوه بما قَوِى علمه فى النفس، وكانوا يسمحون بخرق القواعد، إذا أُمن اللبس، بل يُتجرأ على حذف أجزاء من الجملة – تخفيفاً – ما دام ذلك لا يؤدى إلى لبس المعنى، وتشويشه فى ذهن السامع.

• رَدّ البحث على الدكتور / على أبو المكارم فى زعمه أن قول النحويين بزيادة الكاف مع اسم الإشارة، و (أى) الاستفهامية، تحولت الكلمتان بهما إلى مركب واحد، يُكنى به عن عدد مجهول، نحو قولهم: لى عليه كذا وكذا، وقولهم: كأيّن من رجل عندك ؟ أن هذا محاولة لتفسير بعض الأدوات من خلال المنهج التاريخى، وهى محاولة تنقصها الأسانيد النصية، والقوانين الصوتية.

ذلك أن التطور التاريخى للظاهرة اللغوية لم يكن من وكد البحث فى الفكر النحوى، لأن النحويين قعّدوا العربية بصفتها لغة ثابتة، كما وردت فى مثالها الأعلى القرآن الكريم، وما جاء من كلام العرب، ولكن ربما سجّلوا الأصل القديم السابق فى استعمال عنصر نحوى، وسجّلوا الواقع الجديد اللاحق فى استعماله، وذلك خدمة منهم المنهج التعليلى، الذى أخذوا به أنفسهم.

• تعددت أساليب المبالغة فى كلام العرب ؛ فتارة تكون بالمصدر، وصفاً كان أو خبراً أو حالاً، وتارة تكون بالعدول عن صيغة إلى أخرى، وتارة بالاسم الجامد المشبه للمشتق فى دلالته على معناه، وتارة بزيادة حرف أو أكثر على بناء الكلمة، وغير ذلك.

أما عن أثر المبالغة فقد تجلّى فى كونها منعت الفعل من أهم خصائصه، كما فى (نعم وبئس) حيث لزما حالة واحدة من عدم التصرف، حتى يكون ذلك علامة، ودليلاً على أن حكم المبالغة قد طرأ عليه، كما برز أثرها فى استعمال (أفعل) التعجب فى صورة الأمر، نحو: أحسِنْ بزيد، إذ الأصل: أحسنَ زيد، بصيغة الماضى، أى: صار ذا حسن، إلا أنها غُيِّرت إلى صيغة الأمر، لما فى الأمر – هنا – من المبالغة والتعظيم اللذين يناسبان معنى التعجب[1].

---

[1] انظر: حاشية يس على التصريح ٢ / ٨٩.

وبعد، فإنى لا أزعم الإلمام بكل ما جاء فى (النحو) من مقاصد عن العرب، وجَّهت فكره، وبلورت أسسه، وبنت نظريته، ولكنى اكتفيت من هذه المقاصد بأهمها وأكبرها، والتى تسعى القواعد النحوية إليها، فكل ما حاولت هذه الدراسة إنجازه لا يعدو أن يكون بداية عمل، أرجو من خلاله أن أكون قد وُفقت – على الأقل – فى الإقناع أن فى تراثنا النحوى مقاصد عامة، وأصولاً كبرى، إذا وقع سبرها، وتحليلها، ومدارستها لغيَّر ذلك كثيراً من المفاهيم الشائعة عنه، ولأثّر ذلك جوهرياً فى حركة الدراسات اللغوية المعاصرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، تنزيل رب العالمين.
- إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، د. بهاء الدين عبد الوهاب – مجلة الدراسات اللغوية – مج٢ – ع٣ ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- أبنية الصرف فى كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثى – مكتبة النهضة – بغداد – الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- أبو الحسين بن الطراوة، وأثره فى النحو، د. محمد ابراهيم البنا – دار الاعتصام – الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- أثر النحاة فى البحث البلاغى، د. عبد القادر حسين – دار نهضة مصر بالفجالة ١٩٧٥م
- الأحاجى النحوية، للزمخشرى، تحقيق د. مصطفى الخورى – مكتبة الغزالى ١٩٦٩م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى – دار الكتاب الإسلامى – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- الاختصار سمة العربية، د. عبد الله جاد الكريم – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى ٢٠٠٦م
- الاختصار فى الدراسات النحوية، د. ياسر رجب – بحث منشور فى مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – ع٢٦ – جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان، تحقيق د. مصطفى النماس – المكتبة الأزهرية للتراث – ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الاستغناء بين العرب والنحاة، د. عبد الله جاد الكريم – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

• أسرار العربية، لأبى البركات الأنبارى – تحقيق د. فخر صالح قداره – دار الجيل بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

• الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوى عند سيبويه، د. إدريس مقبول – عالم الكتب الحديثة – عمان – الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

• الأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى – تحقيق / محمد عبد القادر الفاضلى – المكتبة العصرية بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• الأصول (دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى) د. تمام حسان – دار الثقافة المغرب ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

• أصول تحليل الخطاب فى النظرية النحوية العربية – تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش – جامعة منوبة – كلية الآداب – تونس – المؤسسة العربية للتوزيع تونس ٢٠٠١م.

• أصول التفكير النحوى، د. على أبو المكارم – منشورات الجامعة الليبية – كلية التربية ١٣٩٣هـ.

• الأصول فى النحو، لابن السراج – تحقيق د. عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد – عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٣م.

• أصول النحو العربى فى ضوء مذهب ابن مضاء القرطبى، د. بكرى عبد الكريم – دار الكتاب الحديث – الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

• إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الرابعة ١٩٨٣م.

• الأعلام، لخير الدين الزركلى – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة التاسعة ١٩٩٠م.

• الاقتراح فى علم أصول النحو وجدله، للسيوطى – تحقيق / طه عبد الرءوف سعد – مكتبة الصفا – القاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• الألفية فى النحو والصرف، لابن مالك – مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٨هـ ١٩٤٠م.

• أمالى ابن الشجرى، تحقيق د. محمود الطناحى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

• أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – صيدا بيروت ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

• أمن اللبس، ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية، د. تمام حسان – حوليات كلية دار العلوم – القاهرة سنة ١٩٦٩م.

• الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد – تحقيق د. زهير سلطان – مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

• الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبى البركات الأنبارى – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام – تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

• الإيضاح العضدى، لأبى على الفارسى – تحقيق / حسن شاذلى فرهود – مطبعة دار التأليف – القاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

• الإيضاح فى شرح المفصل، لابن الحاجب – تحقيق د. موسى بناى العليلى – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد ١٩٨٣م.

• الإيضاح فى علل النحو، لأبى القاسم الزجاجى – تحقيق / مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

• البحر المحيط، لأبى حيان – دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

• بحوث ومقالات فى اللغة، د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

- بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية – دار الكتاب العربى – بيروت ١٩٧٣م.
- البرهان فى علوم القرآن، للزركشى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار التراث بالقاهرة – الطبعة الثانية – بدون.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابن أبى الربيع – تحقيق د. عياد الثبيتى – دار المغرب الإسلامى – بيروت عام ١٤٠٧هـ.
- البغداديات، لأبى على الفارسى، تحقيق / صلاح الدين السنكاوى – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ١٩٨٢م.
- بناء الثلاثى وأحرف المد، د. إبراهيم السامرائى – مجلة مجمع اللغة العربية – الجزء ٢٤ – ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م.
- ابن جنى النحوى، د. فاضل السامرائى – دار عمار – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، د.المنصف عاشور – جامعة تونس – كلية الآداب بمنوبة عام ١٩٩١م.
- ابن يعيش النحوى، د. عبد الإله نبهان – اتحاد الكتاب العرب – دمشق عام ١٩٩٧م.
- البيان والتبيين، للجاحظ – تحقيق / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهرى – دار إحياء التراث العربى – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- تاريخ آداب العرب، للأستاذ / مصطفى الرافعى – دار الكتاب العربى بيروت – الطبعة الرابعة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- التبيان فى إعراب القرآن، لأبى البقاء العكبرى – المكتبة التوفيقية بالقاهرة – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- التبيان فى تصريف الأسماء، د. أحمد حسن كحيل – دار البيان العربى – الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

• التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين، لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان بالرياض – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

• التراكيب الإسنادية، د. على أبو المكارم – مؤسسة المختار – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

• تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه – تحقيق د. محمد بدوى المختون وآخر – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

• التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ / خالد الأزهرى – دار الفكر بالقاهرة – بدون.

• التصريف العربى من خلال علم الأصوات الحديث، للأستاذ / الطيب البكوش – الشركة التونسية بتونس – ١٩٧٣م.

• التطور اللغوى، د. رمضان عبد التواب – مطبعة المدنى بمصر – ١٩٨١م.

• التعليقة على كتاب سيبويه، لأبى على الفارسى – تحقيق د. عوض القوزى – مطبعة الأمانة – القاهرة – ١٤١٤هـ.

• التفكير العلمى فى النحو العربى، د. حسن خميس الملخ – دار الشروق – عمان عام ٢٠٠١م.

• التوابع فى الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف – مكتبة الزهراء – بدون.

• توجيه اللمع، لابن الخباز – تحقيق د. فايز دياب – دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

• التوسع فى كتاب سيبويه، د. عادل العبيدى – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ٢٠٠٤م

• ثمار الصناعة فى علم العربية، لأبى عبد الله الدينورى – تحقيق د. محمد بن خالد الفاضل – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

• الجمل، عبد القاهر الجرجانى ــ تحقيق / على حيدر ــ دمشق عام ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م

• الجملة الاسمية، د. على أبو المكارم – مؤسسة المختار – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائى – دار ابن حزم – لبنان – الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠م.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى، لابن أم قاسم المرادى – تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخر – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب، مطبعة عيسى البابى الحلبى – مصر – بدون.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل – مطبعة الحلبى – الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ ١٩٤٠م.
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب – مطبعة المشهد الحسينى – القاهرة – بدون.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبى – بدون.
- حاشية يس على التصريح – مطبوع بهامش التصريح بمضمون التوضيح – دار الفكر – القاهرة – بدون.
- الحجة فى القراءات السبع، لابن خالويه – تحقيق / أحمد المزيدى – دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الحذف والتقدير فى النحو العربى، د. على أبو المكارم – دار غريب – القاهرة – ٢٠٠٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادى – تحقيق د. عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
- الخصائص، لابن جنى – تحقيق / محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- دراسات فى فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، د. مصطفى جواد – مطبعة أسعد – بغداد ١٩٦٨م.
- دراسات لغوية فى تراثنا القديم، د. صبيح التميمى – دار مجد لاوى – عمان ٢٠٠٣م.

• دروس فى علم أصوات العربية، جان كانتينو – ترجمه إلى العربية / صالح القرمـــاوى – مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية – تونس ١٩٦٦م.

• دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، د. بتول قاسم نصر – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

• ديوان حسان بن ثابت، تحقيق / سيد حنفى حسنين – دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

• ديوان الحطيئة، رواية وشرح ابن السكيت – تحقيق / نعمـــان أمـــين طـــه – مكتبـــة الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

• ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق / وليم بن الورد – دار الآفاق الجديـــدة – بيـــروت – الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

• ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبى بكر بن الأنبارى عن أبـــى العبـــاس ثعلـــب – دار بيروت للطباعة والنشر – ١٩٨٦م.

• ديوان عباس بن مرداس، تحقيق / يحيى الجبورى – نشر مديرية الثقافـــة العامـــة – بغداد – الطبعة الأولى عام ١٩٦٨م.

• ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح / حسين نصار – البـــابى الحلبـــى – الطبعـــة الأولى عام ١٩٥٧م.

• ديوان العجاج، رواية الأصمعى، تحقيق / عبد الحفيظ السطلى – مكتبة أطلس – دمشق – بدون.

• ديوان عمر بن أبى ربيعة، شرح د. يوسف فرحات – دار الجيـــل بيـــروت – الطبعـــة الأولى ١٤١٢هـــ / ١٩٩٢م.

• ديوان عمرو بن معد يكرب، جمعه / مطاع الطرابيشى – مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق – الطبعة الثانية عام ١٩٨٥م.

• ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق / إحسان عباس – نشر وزارة الإعـــلام فـــى الكويـــت – الطبعة الثانية عام ١٩٨٤م.

• ديوان المتلمس الضبعىّ، رواية الأثرم، وأبى عبيدة عن الأصمعى – تحقيـــق / حســـن كامل الصيرفى – مجلة معهد المخطوطات العربية – المجلد ١٤ – القاهرة ١٩٦٨م.

• ديوان امرئ القيس، تحقيق / محمد أبو الفضل إبـراهيم – دار المعـارف بمصـر – الطبعة الأولى ١٩٥٨م.

• ديوان النابغة الجعدى – تحقيق د. واضح الصمد – دار صادر بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

• ديوان النابغة الذبيانى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصـر – عام ١٩٧٧م.

• الرد على النحاة، لابن مضاء – تحقيق د. شوقى ضـيف – دار المعـارف بمصـر – الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

• رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، للمالقى – تحقيق د. سعيد صالح زعيمـة – دار ابن خلدون – بدون.

• السبعة فى القراءات، لابن مجاهد – تحقيق د. شوقى ضيف – دار المعارف – الطبعـة الثالثة – بدون.

• سر صناعة الإعراب، لابن جنى – تحقيق د. حسن هنـداوى – دار القلـم بدمشـق – الطبعة الأولى ١٩٨٥م – وتحقيق د. فهمى حجازى وآخر – المكتبة التوفيقية – بدون.

• شرح الألفية، لابن الناظم – تحقيق د. عبد الحميد السـيد – دار الجيـل – بيـروت – بدون

• شرح بانت سعاد، لابن هشام – تحقيق / سناء ناهض الريس – دار سعد الدين بدمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

• شرح التسهيل، لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد، وآخر – مطبعـة هجـر – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

• شرح الجمل الكبير، لابن عصفور – تحقيق د. صاحب أبو جناح – بدون.

• شرح الشافية، للرضى، تحقيق / محمد نور الحسن، وآخرين – دار الفكـر العربـى – ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

• شرح الشافية، نقرة كار – مطبعة دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبى وشركاه.

• شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، لابن هشام – تحقيق / عبد الغنى الدقر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

• شرح شعر زهير بن أبى سلمى، لأبى العباس ثعلب – تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

• شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام – تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.

• شرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده – تحقيق / إسماعيل إسمعيل مروة – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

• شرح الكافية، للرضى، تحقيق د. إميل يعقوب – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

• شرح الكافية الشافية، لابن مالك – تحقيق د. عبد المنعم هريدى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

• شرح كتاب سيبويه، للسيرافى – تحقيق / أحمد حسن مهدلى – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

• شرح اللمع، للأصفهانى – تحقيقق د. إبراهيم أبو عباة – مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

• شرح المعلقات السبع، للزوزنى – دار الجيل – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

• شرح المفصل، لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – بدون.

• شرح المقدمة الجزولية، للأستاذ / أبى على الشلوبين – تحقيق د. تركى بن سهو العتيبى – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

• شرح الملوكى فى التصريف، لابن يعيش – تحقيق د. فخر الدين قباوة – دار الأوزاعى بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

• شفاء العليل فى إيضاح التسهيل، للسلسيلىّ – تحقيق د. الشريف البركاتى – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

- الصورة والصيرورة – بصائر فى أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربى، د. نهاد الموسى – دار الشروق – عمان ٢٠٠٣م.
- ضوابط التقديم وحفظ المراتب فى النحو العربى، د. رشيد بلحبيب – جامعة محمد الأول – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المغرب – عام ١٩٩٨م.
- ضوابط الفكر النحوى، د. محمد عبد الفتاح الخطيب – دار البصائر – القاهرة عام ٢٠٠٦م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبى بكر الزبيدى – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف عام ١٩٨٤م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، لابن حمزة العلوى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٠هـ.
- ظاهرة التخفيف فى النحو العربى، د. أحمد عفيفى – الدار المصرية اللبنانية – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى، د. طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية للطباعة والنشر – الإسكندرية – عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
- ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى، د. عبد الفتاح الدجنى – وكالة المطبوعات بالكويت – عام ١٩٧٤م.
- ظاهرة العدول عن المطابقة فى العربية، د. حسين عباس الرفايعة ـ دار جرير للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- العربية وعلم اللغة البنيوى، للأستاذ / حلمى خليل – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٥م.
- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الفكر العربى – القاهرة – بدون.
- علل النحو، لابن الوراق – تحقيق د. محمود جاسم الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

• الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى – تحقيق / محمد إبراهيم سليم – دار العلم والثقافة بالقاهرة – بدون.

• الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائى – مطبعة العانى – بغداد – ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.

• الفوائد والقواعد، للثمانينى، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

• فى بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار القلم بالكويت – عام ١٩٨١م

• فى النحو العربى – قواعد وتطبيق على المنهج العلمى الحديث – د. مهدى المخزومى – مطبعة مصطفى الحلبى – الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

• فى النحو العربى – نقد وتوجيه – د. مهدى المخزومى – دار الرائد العربى – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح، لابن الطيب الفاسى – تحقيق / محمود فجال – دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبى – عام ٢٠٠٢م.

• قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب، د. أحمد الودرنى – دار المغرب الإسلامى – بيروت – ٢٠٠٤م.

• القياس فى النحو، د. منى إلياس – دار الفكر – دمشق – ١٩٨٥م.

• الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبى الربيع – تحقيق د. فيصل الحفيان – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

• الكامل فى اللغة والأدب، لأبى العباس المبرد – تحقيق د. محمد الدالى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م – ومؤسسة المعارف – بيروت – بدون.

• الكتاب، لسيبويه – تحقيق د. عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

• الكشاف، للزمخشرى – تحقيق / محمد مرسى عامر – دار المصحف بالقاهرة ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

- الكليات (معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية) لأبى البقاء الكفوى – تحقيق د. عدنان درويش وآخر – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- اللباب فى علل البناء والإعراب، لأبى البقاء العكبرى – تحقيق / غازى طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور – دار المعارف – تحقيق / نخبة من العاملين بدار المعارف – بدون.
- اللغة، جزويف فندريس – تعريب / عبد الحميد الدواخلى وآخر – مكتبة الأنجلو المصرية – بدون.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء بالمغرب – عام ١٩٩٢م.
- اللغة والإبداع، مبادئ علم الأسلوب العربى، د. شكرى محمد عياد ـ مكتبة زهراء دمشق ـ الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- لغة الشعر (دراسة فى الضرورة الشعرية) د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- اللغة العربية والحداثة، د. تمام حسان – مجلة فصول – مج٤ – ع٣ – سنة ١٩٨٤م.
- اللهجات العربية والتراث، د. أحمد علم الدين الجندى – الدار العربية للكتاب – عام ١٩٧٨م.
- ما وراء اللغة: بحث فى الخلفيات المعرفية، د. عبد السلام المسدَّى – مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله – تونس – ١٩٩٤م.
- مباحث تأسيسية فى اللسانيات، د. عبد السلام المسدَّى – مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله – تونس – ١٩٩٧م.
- المتبع فى شرح اللمع، لأبى البقاء العكبرى د. عبد الحميد الزوى – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

• المثل السائر، لابن الأثير – المكتبة العربية للطباعة والنشر – بيروت – ١٩٩٠م.

• مجاز القرآن، لأبى عبيدة – تحقيق د. محمد فؤاد – مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

• المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى – تحقيق / على النجدى ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر – ١٣٨٦هـ.

• مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه – عنى بنشره ج – براجشتراسر – مكتبة المتنبى – القاهرة – بدون.

• المذكر والمؤنث، لأبى بكر بن الأنبارى – تحقيق د. طارق الجنابى – وزارة الأوقاف العراقية – بغداد – ١٩٧٨م.

• المذكر والمؤنث، لأبى زكريا الفراء ـ تحقيق د. رمضان عبد التواب ـ دار التراث بالقاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٩م.

• المرتجل فى شرح الجمل، لابن الخشاب – تحقيق / على حيدر – دمشق – الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

• المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى – تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخرين – دار الحرم للتراث – القاهرة – الطبعة الثالثة – بدون.

• مسائل خلافية فى النحو، لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د. عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب – ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

• المسائل الشيرازيات، لأبى على الفارسى – تحقيق د. حسن هنداوى – كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

• المسائل العسكرية، لأبى على الفارسى – تحققيق / محمد الشاطر – مطبعة المدنى – القاهرة – ١٤٠٣هـ.

• مسائل نحوية بين ابن هشام وأبى البقاء، د. حمزة النشرتى – ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• المستوفى فى النحو، لابن الفرُّخان – تحقيق / محمد بدوى المختون – دار الثقافة العربية – القاهرة – ١٩٨٧م.

- معانى الأبنية فى العربية، د. فاضل السامرائى – دار عمار – الأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- معانى القرآن، للفراء – تحقيق / محمد على النجار – دار السرور – بدون.
- معانى القرآن وإعرابه، للزجاج – تحقيق د. عبد الجليل شلبى – دار الحديث – القاهرة – ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- معانى النحو، د. فاضل السامرائى – مطبعة دار الحكمة – الموصل ١٩٩١م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- المغنى فى تصريف الأفعال، الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – دار الحديث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المغنى فى النحو، لابن فلاح اليمنى – تحقيق د. عبد الرازق السعدى – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- المفصل فى علم العربية، للزمخشرى – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية – بدون.
- مفهوم الجملة فى اللسانيات والنحو العربى، محمد خير الحلوانى – مجلة المناهل المغربية – ع٢٦ – سنة ١٤٠٣هـ.
- المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية، لأبى إسحاق الشاطبى – تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين – معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامى – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- المقتصد فى شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانى – تحقيق د. كاظم المرجان – دار الرشيد بالعراق ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد – تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – دار الكتاب المصرى – القاهرة ١٣٩٩هـ.

• المقدمة، لابن خلدون – تحقيق د. على عبد الواحد وافى – لجنة البيان العربى – الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

• المقرب، لابن عصفور – تحقيق / أحمد عبد الستار الجوارى وآخر – مطبعة العانى – بغداد – بدون.

• مقومات الجملة العربية، د. على أبو المكارم – دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٧م.

• من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة السادسة عام ١٩٧٨م.

• من نحو المبانى إلى نحو المعانى، د. محمد طاهر الحمصى – دار سعد الدين – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

• منزلة المعنى فى نظرية النحو العربى، د. لطيفة النجار – دار العالم العربى – دبى – ٢٠٠٣هـ.

• المنصف، لابن جنى – تحقيق / محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية –بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

• منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبى الحسن حازم القرطاجنى – تحقيق / محمد الحبيب ابن الخوجه – دار الكتب الشرقية – تونس ١٩٦٦م.

• المنهج الصوتى للبنية العربية: رؤية جديدة فى الصرف العربى، د. عبد الصبور شاهين – مطبعة جامعة القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

• الموافقات، لأبى إسحاق الشاطبى – شرح ونقد د. عبد الله دراز – دار المعرفة – القاهرة – بدون.

• نتائج الفكر فى النحو، لأبى القاسم السهيلى – تحقيق / عادل عبد الموجود وآخر – دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

• النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده، للعلامة / السيد محمود شكرى الآلوسى – تحقيق / محمد بهجة الأثرى – مطبعة المجمع العلمى بالعراق ١٩٨٨م.

• النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق– القاهرة – بدون.

- النحو والسياق الصوتى، د. أحمد كشك – دار غريب – القاهرة – الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- النحو العربى: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوى الحديث، د. محمد إبراهيم عبادة – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- النحو العربى نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائى – دار الصادق – بيروت – عام ١٩٦٨م
- النحو العربى والدرس الحديث (بحث فى المنهج) د. عبده الراجحى – دار المعرفة – الإسكندرية – بدون.
- النحو والصرف فى خدمة النص القرآنى د. محمد المختار المهدى – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة – الدار الجماهيرية للنشر – ليبيا – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ / ١٩٩٠م.
- النحو الوافى، للأستاذ / عباس حسن – دار المعارف – الطبعة العاشرة – بدون.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات الأنبارى – تحقيق د. إبراهيم السامرائى – مكتبة المنار – الأردن – الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- نظرات فى التراث اللغوى العربى، د. عبد القادر المهيرى – دار الغرب الإسلامى – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- نظرية الأصل والفرع فى النحو العربى، د. حسن خميس الملخ – دار الشروق – عمان – ٢٠٠١م.
- نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس الملخ – دار الشروق – عمان – ٢٠٠٠م.
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمرى – تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان – معهد المخطوطات العربية – الكويت – ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين السيوطى – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – عالم الكتب – مصر ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.